



جمهورية مصر العربية
مجمع اللغة العربية

كتاب الألفاظ والأساليب

ما نظرت فيه لجنة الأصول ولجنة الألفاظ والأساليب ، وعرض على مجلس
المجمع ومؤتمره . من الدورة الخامسة والثلاثين إلى الدورة الحادية والأربعين

اعد المادة والتعليق عليها

مصطفى مجازي

المراقب العام بالمجمع .

محمد شوقي أمين

عضو المجمع

تقديم

ليس من شك في أن اللغة العربية قد تطورت على أقلام كتابها في العصر الحديث ، طوعا لتطور الحياة الحاضرة ، وتقدمها في مختلف مناحيها الثقافية والاجتماعية بوجه عام ، وقد كان من أثر هذا التطور أن نشأت ألفاظ وتراكيب تختلف في أوضاعها ودلالاتها عن أصولها في العربية المعجمية المأثورة .

وكان من البداهة أن يجد هذا التطور صدى في المجمع ، إذ كان على رأس أغراضه .
المحافظة على سلامة اللغة العربية ، والحرص على ملاءمتها لحاجات الحياة .

وقد تمثلت عناية المجمع بالألفاظ والتراكيب المستحدثة في الكتابة العامة ، في صلب قانونه ، وفي نصوص قراراته ، وفي تقسيم لجانه ، وفيما عرض عليه من عشرات البحوث والدراسات ، وفيما انتهى إليه من تخريج جملة وافرة من الألفاظ والأساليب التي تدور بها أقلام الكاتبين .

وفي مطبوعات المجمع من مجموعات محاضر جلساته ، ومن أجزاء مجلته ، تسجل ذلك كله .

ولما أخرج المجمع الجزء الأول من « كتاب في أصول اللغة » ، جعل فيه قسما خاصا بالألفاظ وأساليب عربية ومعربة ، أقرها المجمع فيما بين الدورة التاسعة والعشرين والدورة الرابعة والثلاثين .

وفي هذا الكتاب الذي تقدمه اليوم للقارئ جملة من الألفاظ والأساليب ، عرضت فيما بين الدورة الخامسة والثلاثين والدورة الحادية والأربعين ، منها ما درسته لجنة الأصول ، ومنها ما درسته لجنة الألفاظ والأساليب ، وهي اللجنة التي جدد تأليفها منذ بضع سنوات ، وأعضاؤها الذين اشتركوا في الدراسة هم بحسب الترتيب الهجائي للأسماء :

• الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس

• الأستاذ الدكتور أحمد بدوي

• الأستاذ الدكتور أحمد الحوفي

(٥)

- الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن ناج
- الأستاذ عبد السلام محمد هارون
- الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي
- الأستاذ علي النجدي ناصف
- الأستاذ محمد شوقي أمين
- الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين
- الأستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد
- الأستاذ مصطفى مرعى
- وتولى التحرير للجنة الأستاذ فتحي جبعة

ولما عرضت تجارب الطبع للمراجعة اشترك في مراجعتها الأساتذة : عبد الوهاب السيد عوض الله رئيس التحرير بالمجمع ، وعبد مصطفى درويش ، وعبد الصمد علي محروس المحرران الأولان بالمجمع •

والرجاء أن يكون في اخراج هذا الكتاب ما يحقق هدف النظر فيه ، من اشراف الباحثين في الوقوف على ما حوى من تمحيص وتوجيه ، ومن عون الكاتبين على الاطمئنان الى سلامة ما تجرى به الأقلام •

مصطفى حجازي

محمد شوقي أمين

فهرس الكتاب

أولا - الفهرس الاجمالى للقراوات

[illegible]

صفحة

- ٢٨ - اجازة قول الكتاب : « لا أعرف ما اذا كان قد حدث هذا » ونحوه (رفضه المؤتمر) ١٢٣
- ٢٩ - جواز قول الكتاب : « قبل بالأمر » ١٢٩
- ٣٠ - جواز قول الكتاب : « اعتذر عن الحضور » (رده المجلس والمؤتمر) ... ١٣٣
- ٣١ - جواز قول الكتاب : « والا لكان كذا » أو : « لتمنى كذا » ونحوه ... ١٣٨
- ٣٢ - جواز قول الكتاب : « قلت له أن يفعل » ١٤٦
- ٣٣ - جواز قول الكتاب : « فلان خطيبا أعظم منه كاتباً » ١٥١
- ٣٤ - اجازة قولهم : « ملاك » بمعنى « ملك » ١٥٤
- ٣٥ - تصحيح لفظ « الأقصوصة » بمعنى « القصة القصيرة » ١٥٩
- ٣٦ - تصحيح كلمة « الوقائع » بمعنى « الأحداث » ١٦٢
- ٣٧ - مدلول نحو قولهم : « شرق كذا » و « شرقى كذا » ١٦٤
- ٣٨ - صحة قولهم : « ملئ » بمعنى « مملوء » ١٧٢
- ٣٩ - تصحيح لفظ « المنتزة » ١٧٥
- ٤٠ - جواز قولهم : « من على المنابر » ١٧٨
- ٤١ - جواز قولهم : « كاد الأمر لا يتم » ١٨٢
- ٤٢ - جواز قولهم : « ما كدت ادخل حتى استقبلنى رب البيت بالترحاب »
(اعاده المؤتمر الى اللجنة) ٢٠٣
- ٤٣ - جواز قولهم : « سار عبر البحار » أو « الصحارى » أو « كان النصر فى المعارك عبر التاريخ » ٢٠٤
- ٤٤ - جواز قول الكتاب : « فلان احسن من ذى قبل » ٢١٠
- ٤٥ - وجوه استعمال « حسب » ٢١٣
- ٤٦ - اجازة استعمال ، الكفاءة ، والكفاء : ليعنى الكفاية ، والكافى ... ٢١٩
- ٤٧ - اجازة قولهم : « سداد الدين » ٢٢٢
- ٤٨ - جواز قولهم : « تربوى » و « تعبوى » ٢٢٦
- ٤٩ - جواز قولهم : « كل عام وانتم بخير » ٢٢٩

ثانيا - الفهرس التفصيلى للمحتويات

صفحة

- ١ - دخول « قد » على المضارع المنفى بـ « لا »
نص القرار : ١
- (١) تصويب : « قد لا يكون » الأمر عسيرا - للأستاذ عباس حسن ... ٢
- (٢) « عود الى الحديث فى (قد) الحرفية » للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ٤
- ٢ - استعمال « خاصة » و « خصوصا »
نص القرار : ١١
- ٣ - جواز استعمال « انعدم الشيء »
نص القرار : ١٢
- (٣) تحقيق لفظ (انعدم) - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ... ١٣
- (٤) تنمة الكلام فى لفظ (انعدم) - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ... ١٥
- ٤ - رئيسى .
نص القرار : ١٦
- (٥) القول فى « (رئيسى) » - للأستاذ محمد شوقي أمين ... ١٧
- (٦) بحث لغوى فى استعمال صيغتي : (رئيس ، ورئيسى) - للأستاذ عباس حسن ٢٢
- (٧) قول « رئيس ، ورئيسى » - للأستاذ محمد خلف الله احمد ... ٢٨
- ٥ - « أنجب » بمعنى « ولد » .
نص القرار : ٣٣
- ٦ - الهروب مصدرا لهرب .
نص القرار : ٣٤
- ٧ - الصمود بمعنى الثبات .
نص القرار : ٣٥
- ٨ - مدخول الباء فى « بدلت كذا بكذا » .
نص القرار : ٣٦
- (٨) صحة دخول باء الجر على المتروك وعلى الماخوذ - للأستاذ عباس حسن ٣٧
- ٩ - ذكر « ذا » بعد « كم » .
نص القرار : ٣٨
- (٩) « كم ذا نصحتك » - للأستاذ الشيخ محمد على النجار ... ٣٩
- (١٠) تحرير القول فى عبارات ثلاث - للأستاذ محمد شوقي أمين ... ٤٢

- ١٠ - جواز قول الكتاب : « فعلت كذا رغما عنه » .
 نص القرار : ٤٥
- (١١) حول تعبير : رغما عن كذا - «عن» هنا في معنى «من» - للأستاذ عباسي
 حسن ٤٦
- ١١ - جواز قول الكتاب : « حدث هذا أثناء كذا » .
 نص القرار : ٤٧
- ١٢ - جواز قول الكتاب : « هل هذا الأمر يعجبك ؟ » .
 نص القرار : ٤٨
- ١٣ - جواز قول الكتاب : « جاءوا واحدا واحدا » .
 نص القرار : ٤٩
- ١٤ - جواز قول الكتاب : « هب انى فعلت كذا » .
 نص القرار : ٥٠
- ١٥ - تصويب « التارجح » بمعنى : « الترجح أو الارتجاج » .
 نص القرار : ٥١
- ١٦ - جواز قول الكتاب : « أكثر من واحد » وما أشبهه .
 نص القرار : ٥٢
- (١٢) هل من الخطأ في اللفظة أن يقال : « كذا اسم لأكثر من واحد ؟ » -
 للأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج ٥٣
- (١٣) قولهم : رأيت أكثر من مرة ، أو : أعمال الفعل التفصيل على غير باب
 للأستاذ محمد شوقي أمين ٥٩
- ١٧ - جواز قول الكتاب : « ها أنا أفعل » وشبهه .
 نص القرار : ٦٣
- (١٤) ها أنا ، أو : جواز الاخبار بغير اسم الإشارة عن الضمير المسبوق بإداة
 التنبيه - للأستاذ محمد شوقي أمين ٦٤
- ١٨ - جواز قول الكتاب : « الباب العشرون » ونحوه .
 نص القرار : ٧٣
- (١٥) في الفاظ العقود - للأستاذ محمد شوقي أمين ٧٤
- ١٩ - جواز قول الكتاب : « العيد الخمسينى » وشبهه .
 نص القرار : ٧٩
- (١٦) حول ما قيل في إيراد لزوم البناء في جمع المذكر السالم وما الحق به
 للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ٨٠

- ٢٠ - جواز قول الكتاب : « العشرينيات » ونحوها .
نص القرار : ٨٤
- ٢١ - جواز قول الكتاب : « عاش الأحداث » ونحوه .
نص القرار : ٨٥
- (١٧) توثيق قولهم : « عاش الأحداث » - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ٨٦
- ٢٢ - تصويب قول الكتاب : « أقدّر الجندي لاسيما وهو في الميدان » ونحوه .
نص القرار : ٨٨
- (١٨) أقوال العلماء في قول بعض المصنفين : « لاسيما والأمر كذا » - للأستاذ ٨٩
الشيخ عطية الصوالحي
- ٢٣ - جواز قول الكتاب : « ثار ضد الحكم » .
نص القرار : ٩٣
- ٢٤ - جواز قول الكتاب : « مشى بصورة جيدة » .
نص القرار : ٩٤
- ٢٥ - جواز قول الكتاب : « هو الآخر » أو : « هي الأخرى » .
نص القرار : ٩٥
- ٢٦ - قول الكتاب : « عدد الطلاب بما فيهم الفائزون أربعون طالبا » (رده المؤتمر) .
نص القرار : ٩٧
- (١٩) من الأساليب الشائعة بين المتكلمين - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ٩٨
- ٢٧ - جواز قول الكتاب : « حضر حوالى عشرين طالبا » .
نص القرار : ١٠١
- (٢٠) حول قولهم : حضر المؤتمر حوالى أربعين عضوا
في المجلس حوالى أربعين عضوا - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ١٠٣
- (٢١) أيقال : ان الفاعل مخوف ، أو : ان الفاعل هو الظرف ، في مثل :
« حضر المؤتمر حوالى أربعين عضوا » - للأستاذ محمد شوقي أمين ١٠٧
- (٢٢) اظهار الحق فيما نسب الى الكسائي من اجازته حذف الفاعل
للاستاذ الشيخ عطية الصوالحي ١١٣
- (٢٣) « حوالى » ومشكلاتها - للأستاذ فتحى جمعة ١١٧
- ٢٨ - اجازة قول الكتاب : « لا أعرف ما اذا كان قد حدث هذا » ونحوه
(رفضه المؤتمر) .
نص القرار : ١٢٣
- (٢٤) تحقيق قول القائل : « أريد ان أعرف ما اذا كان لي حصة في هذه
الصفة » - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ١٢٥

٢٩	جواز قول الكتاب : « قبل بالأمر » .	صفحة
١٢٩	نص القرار :	
١٣٠	(٢٥) جواز التعدية بالباء في قول الكتاب : « قبل به » ، مكان « قبله » للأستاذ محمد شوقي أمين	
١٣٣	٣٠ - جواز قول الكتاب : « اعتذر عن الحضور » . (رده المجلس والمؤتمر) . نص القرار :	
١٣٤	(٢٦) اعتذر عن الحضور - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي	
١٣٧	(٢٧) اعتذر عن الحضور - للأستاذ محمد شوقي أمين	
١٣٨	٣١ - جواز قول الكتاب : « والا لكان كذا » أو « لتجنى كذا » ونحوه . نص القرار :	
١٣٩	(٢٨) حول ما اشتهر من قولهم : هم غير آمنين والا لما طالبوا بالحدود الأمنة - ان اعطى الانسان ما طلب لتعنى لو يزداد - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي	
١٤٦	٣٢ - جواز قول الكتاب : « قلت له ان يفعل » . نص القرار :	
١٤٧	(٢٩) الحكاية بالقول - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي	
١٥١	٣٣ - جواز قول الكتاب : « فلان خطيبا أعظم منه كاتباً » . نص القرار :	
١٥٢	(٣٠) فلان عالما أكثر منه كاتباً - للأستاذ محمد شوقي أمين	
١٥٤	٣٤ - اجازة قولهم : « ملاك » بمعنى « ملك » . نص القرار :	
١٥٦	(٣١) قول في « ملاك » - للأستاذ محمد شوقي أمين	
١٥٩	٣٥ - تصحيح لفظ « الأقصوصة » بمعنى « القصة القصيرة » . نص القرار :	
١٦٠	(٣٢) القول في « الأقصوصة » - للأستاذ محمد شوقي أمين	
١٦٢	٣٦ - تصحيح كلمة « الوقائع » بمعنى « الأحداث » . نص القرار :	
١٦٣	(٣٣) الوقائع - للأستاذ محمد شوقي أمين	
١٦٤	٣٧ - مدلول نحو قولهم : « شرق كذا » و « شرقي كذا » . نص القرار :	
١٦٥	(٣٤) مدلول المنسوب الى احدى جهات الأرض - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي	

صفحة	
١٦٩	(٣٥) أسماء الجهات ودلالاتها ، منسوبة وغير منسوبة - للأستاذ محمد شوقي أمين
١٧٢	٣٨ - صحة قولهم : « ملء » بمعنى « مملوء » . نص القرار :
١٧٣	(٣٦) القول في : ملء وملئ - للأستاذ محمد شوقي أمين
١٧٥	٣٩ - تصحيح لفظ « المنتزه » . نص القرار :
١٧٦	(٣٧) المنتزه - للأستاذ محمد شوقي أمين
١٧٨	٤٠ - جواز قولهم : « من على المنابر » . نص القرار :
١٧٩	(٣٨) من على المنابر - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي
١٨٢	٤١ - جواز قولهم : « كاد الأمر لا يتم » . نص القرار :
١٨٤	(٣٩) كاد - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي
١٨٩	(٤٠) معنى « كاد » في الإثبات وفي النفي - للأستاذ الدكتور أحمد الحوفي
١٩٧	(٤١) استكمال القول في أسلوب « كان » النافية - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي
٢٠٢	٤٢ - جواز قولهم : « ما كذت أدخل حتى استقبلني رب البيت بالترحاب » (أعاده المؤلف إلى اللجنة) . نص القرار :
٢٠٤	٤٣ - جواز قولهم : « سار عبر البحار » أو : « الصبحاري » أو « كان النصر عبر التازيخ » . نص القرار :
٢٠٥	(٤٢) بحث قولهم : « سار عبر البحار » أو : « الصبحاري » - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي
٢٠٧	(٤٣) ملحق ببحث : « سار عبر البحار » أو : « الصبحاري » - للأستاذ علي النجدي ناصف
٢١٠	٤٤ - جواز قول الكتاب : « فلان أحسن من ذي قبل » . نص القرار :
٢١١	(٤٤) من ذي قبل - للأستاذ علي النجدي ناصف
٢١٢	٤٥ - وجوه استعمال « حسب » . نص القرار :
٢١٤	(٤٥) حسب - للأستاذ محمد شوقي أمين
٢١٦	(٤٦) حول قولهم : « قبضت عشرة فحسب » أو : « قبضت عشرة حسب » أو : « قبضت عشرة وحسب » الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي

- ٤٦ - اجازة استعمال : الكفاءة ، والكفاء : لعنى الكفاية ، والكافى .
نص القرار :
٢١٩
- (٤٧) بين الكفاءة و الكفاية، وبين الكفاء والكافى - للأستاذ على النجدى ناصف
٢٣٠
- ٤٧ - اجازة قولهم : « سداد الدين » .
نص القرار :
٢٢٢
- (٤٨) سداد الدين - للأستاذ الشيخ عطية السوالحي
٢٢٣
- ٤٨ - جواز قولهم : « تربوى » و « تعبوى » .
نص القرار :
٢٢٦
- (٤٩) كان نظامنا التعبوى نظاما دقيقا معكما - للأستاذ على النجدى ناصف
٢٢٧
- ٤٩ - جواز قولهم : « كل عام وانتم بخير » .
نص القرار :
٢٢٩
- (٥٠) كل عام وانتم بخير - للأستاذ على النجدى ناصف
٢٣٠
- (٥١) ملحق بمذكرة اسلوب (كل عام وانتم بخير) - للأستاذ على النجدى ناصف
٢٣٢

دخول « قد » على المضارع المنفى بـ « لا » (*)

« ترى اللجنة أنه لا مانع من دخول « قد » على المضارع المنفى بـ « لا » ، وعلى هذا يصح قولهم : « قد لا يكون كذا » *

(*) صدر بالجلسة الباعثة من مؤتمر الاورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس (في الدورة نفسها) ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

— في الجزء الأول من مجلة المجمع كتب الأستاذ أحمد الوامري — رحمه الله — بحثاً عرض فيه — من بين ما عرض — لقول بعض الكتاب : « قد يكون وقد لا يكون » ، وانتهى إلى تخطئة ذلك ، والاستعاضة عنه بـ « ربما » لا يكون .
— وجاء الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي فكتب في الجزء الثامن عشر من المجلة بحثاً تحت عنوان : (إنصاف ورد إلى صواب) وافق فيه الأستاذ الوامري على التخطئة وخالفه في التصويب ، فلم يرتض (ربما لا يكون) .
— ثم قدم الأستاذ عباس حسن إلى لجنة الأصول بحثاً له في التعبير ، وانتهى في بحثه إلى إجازته بناء على أمثلة جاءت به .
— ثم عاد الأستاذ الشيخ الصوالحي فقدم إلى اللجنة دراسة لـ (قد) وما تدخل عليه ، وانتهى إلى القطع بخط قولهم : (قد لا يكون) واقترح بدلا منه (قل أن يكون) .

ومع هذا :

- ١ — بحث الأستاذ الوامري (منشور في مجلة المجمع — الجزء الأول) .
- ٢ — رد الأستاذ الصوالحي (منشور في مجلة المجمع — الجزء الثامن عشر) .
- ٣ — مذكرة الأستاذ عباس حسن ، وعنوانها : « تصويب » : « قد لا يكون الأمر حسيراً » .
- ٤ — مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ، وعنوانها : « غود إلى الحديث عن قد الحرفية » .

تصويب : « قد لا يكون » الأمر عسيرا^(١)

وأمثال هذا الأسلوب الذى دخلت فيه « قد » على مضارع منى بالحرف : « لا » ،
أو بغيره من الحروف النافية التى يصح أن تسبق المضارع

ليس من الخطأ اللغوى استعمال الأسلوب السالف ونظائره كما يتوهم ابن هشام ، ومن
لَفَّ لَفَّهُ من بعده ، حيث يصرح بمنع وقوع « لا » النافية فاصلة بين : « قد » ومدخولها
المضارع ، ومشرطاً أن يكون هذا المضارع مثبتاً .

لكن تصريحه هذا - عند الكلام على مبحث : « قد » - مدفوع بأدلة عربية مسموعة ؛
لا مجال لغمزها ، أو إضعاف الاستدلال بها على هدم ما يقول .

١ - من ذلك ما نقله أبو هلال العسكري فى كتابه : « الأمثال » - وهو مطبوع على
هامش كتاب . الأمثال للميداني ، فى ص ١١٧ ج ٣ - ونص المثل كما سجله هو : (قد
لا يقاد بى الجمل) .

٢ - ونقل صاحب « لسان العرب » مثلاً قديماً آخر فى مادة : « ذام » ، ونصه : (قد
لا تَعْدَمُ الحسناء ذاماً) .

٣ - وفى بيت لقيس الجهني - وهو جاهلي - وقد نقله الآمدي فى كتابه : « المؤتلف ،
ص ١٢٣ » - ونصه :

وَكُنْتُ مُسَوِّدًا فِينَا حَمِيدًا وَقَدْ لَا تَعْدَمُ الْحَسَنَاءُ ذَامًا

٤ - وكذلك فى بيت للأعشى ميمون - وهو جاهلي ، أدرك ظهور الإسلام - فى
بيت له من قصيدته التاسعة والعشرين ، ص ١٩٥ من ديوانه ، ونصه :

وَقَدْ قَالَتْ قَتِيلَةٌ إِذْ رَأَتْنِي وَقَدْ لَا تَعْدَمُ الْحَسَنَاءُ ذَامًا

هـ - وفي بيت للتَّمر بن تَوَلب - وهو مخضرم - ونصه كما رواه السيوطي في شواهد
المغنى ص :

وأحب حبيبك حباً رُوَيْداً فقد لا يُعولك أنْ تَضُرَّماً

وهذه الرواية توافق رواية : « منتهى الطلب » المحفوظ بدار الكتب في المراجع الأدبية
(رقم ١٢٦٣١) إلى غير هذا من الأمثلة المتعددة الفصيحة التي تقطع بصحة الاستعمال
السالف ؛ في غير ضعف ، ولا شذوذ ، ولا حاجة إلى تأويل .

ولم يكن ابن مالك مجانباً الصواب في « ألفيته » حين قال في آخر المذوع من الصرف :
« المصروف قد لا ينصرف » ، وكذلك المنطقة العرب قبله بمئات السنين حين وضعوا
في مصطلحاتهم للقضية الجزئية : (قد يكون ، وقد لا يكون) .

« عود إلى الحديث في (قد) الحرفية »^(*)

(١) أقوال العلماء في (قد) الحرفية

(١) اللغويون :

١ - قال صاحب اللسان نقلا عن التهذيب :

و (قد) حرف يوجب به الشيء . كقولك : قد كان كذا وكذا ، والخبر أن تقول :
كان كذا وكذا ، فأدخل (قد) توكيدا لتصديق ذلك ، قال : وتكون (قد) في
موضع تشبه (ربما) ، وعندها تميل (قد) إلى الشك ، وذلك إذا كانت مع الياء والتاء والنون
والألِف في الفعل كقولك : قد يكون الذي تقول .

٢ - وقال صاحب القاموس وشارحه :

أما (قد) الحرفية (فإنها مختصة بالفعل) أعمّ من أن يكون ماضيا أو مضارعا
(المتصرف) فلا تدخل على جامد ، وأما قول الشاعر :

لولا الحياء وأن رأسي قد عسى فيه المشيب لزرت أم القاسم

فعمسى فيه ليست الجامدة ، بل هي فعل متصرف ، معناها اشتد ، وظهر ، وانتشر كما
سيأتى (الخبرى) خرج بذلك الأمر ، فإنه إنشاء ، فلا تدخل عليه (الميثبت) بشرطه
الجماهير (المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس) قال شيخنا : هذه كلها شروط في
دخولها على المضارع ، لأن غالب النواصب والجوازم تقتضى الاستقبال المحض ، وكذلك
حرفا التنفيس ، و (قد) موضوعة للحال كما بين في المطول ، ولها ستة معان .

٣ - وفي الكليات ص ٢٩٣ :

(قد) مختصة بالفعل الخبرى الميثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس .

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية السوالحي - عضو الجمع .

هؤلاء اللغويون منهم القديم والحديث ، وكلهم مجمعون على أن (قد) الحرفية لاتدخل إلا على الفعل المثبت ، ولذا عدّها النحاة من حروف الإثبات كما سيجيء عن صاحب التصريح^٣ ، وعلى هذا يكون قولهم (قد لا يكون) مخالفاً لما قرّره اللغويون .

(ب) أقوال النحاة :

١- قال سيبويه في ج ١ ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ :

« هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ؛ ولا تغيّر الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها » .

فمن تلك الحروف (قد) لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره ، وهو جواب لقوله (أفعل ؟) كما كانت (مافعل) جواباً (لهل فعل ؟) إذا أخبرت أنه لم يقع ولما يفعل ، وقد فعل : إنما هما لقوم ينتظرون شيئاً ، فمن ثم أشبهت (قد) (لَمَّا) في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل .

وابن يعيش يوضح قول سيبويه فيقول في ج ٨ ص ١٤٧ :

« قال سيبويه : وأما (قد) فجواب (هل فعل ؟) ، لأن السائل ينتظر الجواب ، وقال أيضاً : وأما (قد) فجواب لقوله (لما يفعل) فنقول (قد فعل) ، وذلك أن المخبر إذا أراد أن ينفي ، والمحدث ينتظر الجواب قال : (لما يفعل) وجوابه في طرف الإثبات (قد فعل) ، لأنه إيجاب لما نفاه » وقول الخليل : هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر « يريد أن الإنسان إذا سأل عن فعل ، أو علم أنه متوقع أن يخبر به قيل (قد فعل) ، وإذا كان المخبر مبتدئاً قال : (قد فعل كذا وكذا) فاعرفه » . ا هـ »

وخلاصة قول الخليل وسيبويه أن (قد) لاتستعمل إلا في طرف الإثبات ، لأنها لتقرير حدث الفعل وتحقيقه ، وإذا أريد طرف النفي استعمل حرف النفي مجردا من (قد) لئلا يلزم التناقى .

٢- قال ابن مالك في التسهيل ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ :

وتكون (أى قد) حرفاً ، فتدخل على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال ، أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، لتقليل معناه ، وعليهما للتحقيق ، ولا تفصل من أحدهما بغير قسم .

٣- وقال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٤٧ :

وأما (قد) الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، وهى معه كالجزء ، فلا تفصل منه بشئ ، اللهم إلا بالقسم كقوله :
أخالد قد والله أوطأت عشوة وما قائل المعروف فينا يعنف

٤- وقال الرضى فى ج ٢ ص ٢٢٣ :

ولما اختص (قد) بالفعل ، لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع فى الماضى ، ومع التقليل فى المضارع .

وقال فى ج ٢ ص ٣٨٨ :

ولا تدخل على الماضى غير المتصرف كنعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، لأنها ليست بمعنى الماضى حتى يقرب معناها من الحال ، وتدخل أيضاً على الماضى المجرد من ناصب ، وجازم ، وحرف تنفيس ، فيضاف إلى التحقيق فى الأغلب التقليل .

وقال فى ج ١ ص ٢١٣ :

وأجاز الأندلسى على ضعف دخول (قد) فى الماضى المنفى (بما) نحو (ما قد ضرب أبوه) وليس بوجه ، لعدم السماع ، والقياس أيضاً ؛ لكون (قد) لتحقيق وقوع الفعل ، و (ما) لنفيه .

٥- وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ٧٢ :

(قد) حرف يختص بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، فلا تدخل على الجاهد كعسى وليس ، ولا الإنشائى كنعم وبئس ، ولا المنفى ولا

المقرون بما ذكر ، وهى معه كالجزء ، ومن ثم لا يفصل منه بشئ ، فيقبح أن يقال : (قد زيدا رأيت) إلا بقسم .

٦- وقال الكافىجى فى شرحه للإعراب عن قواعد الإعراب ص ٥٧ :

(الثالث) منها (أى من أوجه قد) أن تكون حرف تحقيق ، أى : تدل على تحقيق مدلول مدخولها وتأكيد ، وهى مختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، ولا يقع بينهما فاصل ، لكونه كالجزء منه إلا أن يكون قسما .

٧- وقال صاحب التصريح فى مسألة قرن جواب الشرط بالفاء ج ٢ ص ٣٥٠ :

.. والحاصل : أن الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطا : إما للذات ، أو لا اقترن بها من نفي أو إثبات .

١- فالأول ثلاثة أنواع : الجملة الاسمية ، والجملة الطلبية ، والجملة التى فعلها

بجامد .

٢- والثانى ثلاثة أنواع أيضا : (ما ، ولن ، وإن) النافيات .

٣- والثالث ثلاثة أنواع أيضا : (قد ، والسين ، وسوف) .

قال يس : (قوله : والثالث ثلاثة أنواع إلخ) قال الدنوشرى : فيه جعل (قد ، والسين ، وسوف) إثباتا ، ومعناها أنها أدوات إثبات ، وهو ممنوع ، إذ قد يقال : (ما قد قام زيد ، وما سوف يقوم ، وما سيقوم) فليتأمل . وقد تأملت فوجدت الصواب ما قال الشارح ، ومعناه : أن قد ، والسين ، وسوف ، حروف إثبات ، لا يكون الفعل بعدها إلامثبتا . انتهى .

* * *

هذه أقوال جمهرة من النحاة تدل دلالة قاطعة على أن (قد) الحرفية لا تدخل إلا على فعل مثبت ، وتأتى أن يسبقها نفي ، فلا يقال (قد لا يكون) ولا (ما قد يكون) .

* * *

(٢) دفع الاحتجاج على صحة قول الناس : (قد لا يكون)

شاع أن قول الناس (قد لا يكون) ونحوه تركيب صحيح قياساً على ما ورد من النصوص الآتية :

١ - قولهم في المثل : « وقد لا يقاد بي الجمل » .

٢ - وقول أنس بن نواس المحاربي :

وكنْتَ مُسَوِّدًا فِينَا حَمِيدًا وَقَدْ لَا تَعْدُمُ الْحَسَنَاءُ ذَامَا

٣ - وقول النمر بن قَوْلَب :

وَأَحْبَبَ حَبِيبِكَ حَبًّا رَوِيدَا فَقَدْ لَا يَعُولُكَ أَنْ تَضُرَّيَا

وفي هذه النصوص نظر :

أما المثل فقد جاء في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ج ٢ ص ١١٧ حاشية مجمع الأمثال ، مانصه :

« قولهم : قد لا يقاد بي الجمل » ، يضرب للرجل يسن ويضعف ، فيتهاون به أهله . والمثل لسعد بن زيد مناة بن تميم ، وذلك أنه كبير وضعف ، ولم يطق الركوب إلا أن يقاد به . فقال يوما لمن يقوده ويقصر : « قد لا يقاد بي الجمل » ، معناه : قد صرت لا يقاد بي الجمل .

ويلاحظ من شرح أبي هلال لهذا المثل بقوله : « معناه قد صرت لا يقاد بي الجمل » ، أن في المثل حذفاً ، وأن (قد) داخلة على فعل مقدر مثبت ، لأن الأمثال « استجيز من الحذف . ومضارع ضرورات الشعر فيها ما لا يستجيز في سائر الكلام » قاله المرزوقي في الفصيح^(١) .

ومما يؤيد أن في المثل برواية أبي هلال حذفاً : رواية الميداني له سالماً من الحذف ، فقد قال في مجمع الأمثال ج ٢ ص ٨٥ :

« لقد كنت لا يقاد بي البعير »

(١) المزهري ج ١ ص ٤٨٧

ثم قال : يضربه المسن حين يعجز عن تفسير المركوب ، وأول من قاله سعد بن زيد
مناة ، وكان سعد قد كبر حتى لم يطق ركوب الجمل إلا أن يقاد به ، ولا يملك رأسه ،
فكان صعصعة يوما يقوده على جملة فقال سعد : « قد كنت لا يقاد بي الجمل » فأرسلها مثلاً .
هذا إلى أن الأمثال قد تخرج عن القياس ، فتُحكى كما سمعت ، ولا يطرد فيها
القياس^(١) ، ويؤيد هذا الحكم ما قاله أبو القاسم الزجاجي في الإيضاح ص ١١٨ :
« إن الأمثال يحتمل فيها ما يحتمل في غيرها ، وتزال كثيراً عن القياس » .
وما قاله ابن جنى : « الأمثال تجري مجرى المنظوم في تحمل الضرورات » .

* * *

وإذا كانت الأمثال تتحمل الضرورات ، وتخرج عن القياس ، فيستجاز فيها من
الحذف ما لا يستجاز في سائر الكلام ، إذا كانت كذلك فكيف يقاس عليها ؟ فالقياس
على المثل غير صحيح .

وأما قوله : وقد لا تعدُّ الحسناء ذاماً^(٢) .

فليس بحجة ، لأن (تعدم) معناه (لا تجد) ونفي النقي إثبات ، فمعنى (لا تعدم) هو
معنى تجد ، وكأن الشاعر قال : قد تجد الحسناء ذاماً ، وعلى هذا تكون (لا) جزءاً من
الفعل فلا تعد فاصلة ، فليس في البيت مخالفة ، لأن (قد) فيه داخلة على فعل مثبت ،
وهو بابها .

* * *

وأما بيت النمر بن تَوَلب الذي نُسبت روايته إلى السيوطي في شرح شواهد المغنى
بالرواية الآتية :

وأحب حبيبك حباً . رويدا فقد لا يعولك^(٣) أن تضرها

(١) الزهر ج ١ ص ٤٤٨

(٢) الذام : العيب .

(٣) يعولك : يثقل عليك .

فلا يقبل الاحتجاج به ، ولا القياس عليه ، فقد رواه ثلاثة ثقات برواية أخرى هي :

وأحب حبيبك حبا رويدا فليس يعولك أن تُصْرِمَا

والرواة الثلاثة هم : ابن منظور في مادة (عال) ، والبغدادى في ج ٤ ص ٤٦٢ ،
والبطلينوسى في الاقتضاب ص ٢٩٤ .

ويقيني أن الرواية المنسوبة للسيوطى محرفة ولو كانت منقولة من مخطوطة ، لأن كلامه
في الهمع رقم (٥) يدحض هذه الرواية ، ويبعد نسبتها إليه رحمه الله .

* * *

وربّ قائل يقول : يسعنا في جواز قولنا (قد لا يكون) ما وسع ابن مالك في قوله .

ولا اضطرار أو تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

فإن قيل هذا ، رد إلى قول ابن مالك في التسهيل رقم (٢) في هذه المذكرة ، فقد أثبت
فيه أن (قد) للتحقيق أى لإثبات حدث الفعل مدخولها . ويعتذر له عما جاء في الخلاصة
طيب الله ثراه .

ولعلنا بعد هذا نعدل عن قولنا : (قد يكون وقد لا يكون) إلى (قد يكون وقلّ أن يكون)

والله أعلم ،

استعمال « خاصة » و « خصوصاً »^(*)

(درست اللجنة كلمتي (خاصة ، وخصوصاً) ، واستخلصت ما يأتي :

نص بعض اللغويين على أن « خاصة » اسم مصدر ، أو مصدر جاء على فاعلة كالعافية ، وأن « خصوصاً » مصدر . ولهما في الاستعمال صور ، منها :

١ - أحبّ الفاكهة وبخاصة العنب ، وفي هذا ونحوه يرفع ما بعدها على أنه مبتدأ مؤخر .

٢ - أحبّ الفاكهة وبخاصة العنب ، وفي مثل هذا تنصب « خاصة » على أنها مصدر قام مقام الفعل ، وما بعدها مفعول به .

٣ - أحبّ الفاكهة خاصة العنب [دون الواو] ونحو هذا تنصب فيه « خاصة » على أنها حال ، وما بعدها مفعول به .

٤ - أحبّ الفاكهة وخصوصاً العنب : وفي هذا ومثله تنصب « خصوصاً » على أنها مصدر قائم مقام الفعل ، وما بعدها مفعول به) .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين، وكان قد عرض الموضوع بالجلسة الثالثة والعشر من جلسات المجلس في الدورة نفسها .

وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

- ناقشت لجنة الأصول استعمال (خاصة ، وخصوصاً) في تعبير الكتاب ، وبعد المناقشة انتهت إلى القرار التالي

« (خاصة) مصدر جاء على فاعلة ، أو اسم مصدر ، (وخصوصاً) مصدر ، ولهما في الاستعمال الصور الآتية :

١ - في مثل : أحب الفاكهة وبخاصة العنب يكون ما بعدها مرفوعاً على أنه مبتدأ مؤخر .

٢ - في مثل : أحب الفاكهة وبخاصة العنب - بالواو أو دونها - تنصب « خاصة » على أنها مصدر نائب عن فعل الأمر : وما بعدها مفعول به .

٣ - في مثل : أحب الفاكهة وخصوصاً العنب - بالواو أو دونها - يكون توجهه محصوراً وما بعدها كتوجيه خاصة وما بعدها » .

ولما عرض قرار اللجنة على المجلس ، ناقش فيه فوافق على بقاء القرارات كما عرضت ، على أن تعد مذكرة في تأصيل ذلك بعد . فأعادت اللجنة النظر في الموضوع ، وعرضت قرارها الأخير على المؤتمر فوافق عليه بتعديل يسير .

جواز استعمال « انعدم الشيء » (*)

(استعمال المتكلمون والفقهاء كلمة (انعدم) ، وقد تناقش اللغويون في ذلك ، فخطأه فريق ، واستضعفه آخر ، وعدّه ثالث غير جيد .

فمن الأول قول صاحب التاج (مادة عدم) :

« وقول المتكلمين : وجد الشيء فانعدم ، من لحن العامة . ووجهه بأن (انفعل) مطاوع (فعل) . وقد جاء مطاوع أفعل كآسقفته فانسقف . وأزعجته فانزعج ، قليلا . ويخص بالعلاج والتأثير . . . » .

ثم قال نقلا عن المفصل للزمخشري : « ولا يقع (أى انفعل) حيث لا علاج ولا تأثير ، ولذا كان قولهم : (انعدم) خطأ » أ هـ .

ومن الثانى قول ابن يعيش في شرح المفصل (٧ : ١٦٠) :

« واعلم أنه لا يستعمل (انفعل) إلا حيث يكون علاج وعمل ، فلذلك استضعف (انعدم الشيء) .

ومن الثالث قول الجاربردى في شرح الشافية (ص ٥٠) :

« قوله : ويختص - أى انفعل - بالعلاج . يعنى خصّوا هذا البناء للمعانى الواضحة للحس دون المختصة بالعلم ، كأنهم لما خصّوه بالمطاوعة التزموا أن يكون جليا واضحا ، فلا يقال علمته فانعلم .

وقال (أى ابن الحاجب) : (انعدم ليس بجيد) أ هـ .

وترى اللجنة - مع أنه ليس فيما تقدم نص صريح على صحة كلمة « انعدم » - أنه يمكن إجازتها ، نظرا لاستعمالها منذ قرون مضت ، وللحاجة إليها كثيرا في المجالات العلمية) .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - في الجلسة الثانية والثلاثين من الدورة (٣٦) ، دارت في مجلس الجمع مناقشة حول استعمال كلمة (انعدم) ، وقدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى مذكرة في ذلك إلى المجلس يحتج فيها لصحة هذا الاستعمال ، وقد أحال المجلس هذه المذكرة إلى لجنة الأصول ، وقد ناقشت المسألة ، و انتهت إلى قرارها .

٢ - طلب الأستاذ عباس حسن تسجيل مخالفته في ذلك ، ومعارضته لصحة استعمال (انعدم الشيء) .

٣ - سجل الدكتور طه حسين معارضته للقرار حين عرض على المؤتمر .

٤ - ومع هذا : مذكرة في الموضوع للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ، ومبها تنة له .

تحقيق لفظ (انعدم) (*)

لم أجد في معجمات اللغة المعتمدة التي بين أيدينا كلاما عن لفظ (انعدم) إلا في القاموس وشرحه ، فقد ورد فيهما ما نصه الحرفي :

وقول المتكلمين : وجد الشيء فانعدم ، من لحن العامة ، ووجهوه بأن الفعل أي (انعدم) مطاوع (فعل) وقد جاء مطاوع (أفعل) كأسقفته فانسقف ، وأزعجته فانزعج ، قليلا ، ويُخصّص أي (انفعّل) بالعلاج والتأثير ، فلا يقال : علمته فانعلم ، ولا عدمته فانعدم .

وقال ابن الكمال في شرح الهداية : فإن (عدمته) بمعنى لم أجده ، وحقيقته تعود إلى قولك (مات) ولا مطاوع له ، وكذا أعدمت ، إذ لا إحداث فيه .

وفي المفصل للزمخشري : ولا يقع أي (انفعّل) حيث لا علاج ولا تأثير ، ولذا كان قولهم (انعدم) خطأ . انتهى .

لا نزاع في أن مستندى صاحبي القاموس وشرحه في تخطئة لفظ (انعدم) إنما هو قول ابن الكمال في شرح الهداية ، وقول الزمخشري في المفصل ، وفي كل نظر .

أما قول ابن الكمال : فإن (عدمته) بمعنى لم أجده ، فغير مسلم^(١) لأن صاحب اللسان يقول : العَدَمُ والعُدْمُ والعُدْمُ : فقدان الشيء وذهابه ، وقد غلب على فقد المال وقلته (والفعل) عَدِمَهُ يَعْدِمُهُ عُدْمًا وَعَدَمًا فهو عَدِيمٌ .

وصاحب القاموس يقول : العدم بالضم وبضمين وبالتحريك : فقدان ، وغلب على فقدان المال ، (والفعل) عدمه كعلمه عدما وبالتحريك .

ولا يكون فقدان المال إلا بأسباب مؤثرة تأتي عليه كالحرق والغرق ، وغيرهما من عوامل .

هذا إلى أن قبول المطاوع الأثر غالب لا لازم ، ففي حاشية يس على التصريح ج ١ ص ٣١١ ، نقل الناصر اللقاني عن البيضاوي في تفسير قوله تعالى : « وعلم آدم

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية السوالحي - عضو المجمع .

(١) لأن الفعل الذي بمعنى (لم أجد) هو الرباعي ، في القاموس : أعدم الشيء : لم أجده .

الأسماء كلها » أنه يقال : كسرتة فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم ؛ وقال : إن حصول الأثر غالب لا لازم وعلى هذا لا يكون لابن الكمال فيما قاله وجه يقتضى المنع للفظ (انعدم) .

وأما الزمخشري فإن من شرح مفصله لم يحكم بالتخطئة كما حكم هو ، بل بعضهم استضعفه وبعضهم غده غير جيد ؛ أى : مقبولا .

١ - قال ابن يعيش ج ٧ ص ١٦٠ :

واعلم أنه لا يستعمل (انفعل) إلا حيث يكون علاج وعمل ، فلذلك استضعف (انعدم الشيء) ، وقالوا : قلت الكلام فانقال ، لأن القول له تأثير في إعمال اللسان وتخليكه . انتهى .

٢ - ونقل الجاربردى في شرحه للشافعية (ص ٥٠) عن ابن الحاجب أنه قال في شرح الفصل : (انعدم) ليس بجيد . هذا ولو سلم أن لفظ (انعدم) غير علاجى لم يحكم عليه بالخطأ وبأنه من لحن العامة كما في القاموس وشرحه ، فسيبويه لم يشترط في (انفعل) العلاج والتأثير بدليل تمثيله له بالعلاجى وغير العلاجى ، فقد قال رحمه الله في الكتاب ج ٢ ص ٢٣٨ ما نصه :

« هذا باب ما طوع الذى فعله على (فعل) ، وهو يكون على (انفعل وافتعل) ، وذلك قولك : كسرتة فانكسر ، وحطمتة فانحطم ، وحسرتة فانحسر ، وشويته فانشوى ، وبعضهم يقول : « وغمته فاغتم » ، « وانغم » عربية .

وقال صاحب اللسان معتمدا ما قاله سيبويه :

وقد غمه الأمر غمّا فاغتم وانغم حكاهما سيبويه بعد اغتم ، وقال : وهى عربية .

* * *

وبناء على هذه النصوص يكون لفظ (انعدم) جاريا على نهج كلام العرب ، وإذن يكون قول المتكلمين : (وجد الشيء فانعدم) ، عربيا صحيحا لأنه من لحن العامة كما قيل . والله أعلم .

تمّة الكلام في لفظ (انعدم)^(*)

(١) نص عبارة « الجاربردى » في شرح للشافية ص ٥٠ ما يأتى :

(قوله ويختص - أى الفعل - بالعلاج) يعنى خصوا هذا البناء للمعانى الواضحة للحس ؛ دون المختصة بالعلم ، كأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون جليا واضحا ، فلا يقال : علمته فاعلم ، وقال : (أى ابن الحاجب) في شرح المفصل (انعدم) ليس بجيد . انتهى .

يؤخذ من قول الجاربردى هذا أن بناء (انفعل) لا يكون مطاوعا لأفعال القلوب ، لأن معانيها غير حسية ، انما يكون مطاوعا لغيرها من الأفعال على اختلاف دلالاتها ، كانت ثلاثية متعدية . وعليه يكون (انعدم) مطاوع (عدمته) بمعنى فقدته عربيا مقبولا .

(٢) مما يدل على أن قول سيبويه « غمته فاغتم ، وانغم عربية » تمثيل لغير العلاجى :

(١) قول سيد عبد الله المعروف بنقرة كار في شرحه للشافية ص ٢٨ (وافتعل للمطاوعة) أى لمطاوعة (فعل) (غالبا) سواء كان علاجا أولا ، نحو (غمته فاغتم) في غير العلاجى ، (وجمعه فاجتمع) في العلاجى . انتهى .

(ب) وقول الرضى في ج ١ ص ١٠٨ :

أقول : قال سيبويه : الباب في المطاوعة (انفعل) ، و (افتعل) قليل نحو (جمعه فاجتمع) ، (ومزجته فامتزج) . قلت : فلما لم يكن - أى افتعل - موضوعا للمطاوعة (كانفعل) جاز مجيئه لها في غير العلاج نحو (غمته فاغتم) ، ولا تقول : فانغم . انتهى .

وفي كلام سيبويه رد على الرضى ، وقبول لما منعه مع أنه غير علاجى ، فليقس على لفظ (انغم) لفظ (انعدم) لاشتراكهما في الصيغة ، وعدم العلاج على فرض التسليم به ، والله أعلم .

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي - عضو الجمع .

رئيسي* (١)

(يستعمل بعض الكتاب : العضو الرئيسي ، أو الشخصيات الرئيسية ، وينكر ذلك كثيرون . وترى اللجنة تسويغ هذا الاستعمال بشرط أن يكون المنسوب إليه أمراً من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة) .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين ، وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١- في اجتماع لمجلس المجمع بتاريخ ١٦ من ديسمبر ١٩٦٨ - وفي أثناء نظرمصطلحات المعجم الجغرافي - دارت مناقشة قصيرة حول لفظ رئيسي : هل يجوز استعماله بالياء المشددة ؟ وقد أحيل اللفظ في هذه الجلسة على لجنة الأصول .

٢- أخذت لجنة الأصول في دراسة الموضوع فقدم الأستاذ محمد شوق أمين خبير اللجنة مذكرة صحح فيها الاستعمال وأيده بعدد من الأمثلة التي تشبه الرئيسي في أنها وردت بياء مشددة يتأدى المعنى في كل منها بدونها .

ووجه الأسلوب بأن ياء النسب فيه للتشبيه ، أو أن النسبة فيه من باب نسبة الشيء إلى نفسه ، أو من ورود الياء زائدة : للمبالغة ، أو التوكيد .

٣- ولم يوافق الأستاذ عباس حسن على إطلاق الإجازة فكتب مذكرة ناقش فيها بعض الأمثلة التي تضمنتها مذكرة الأستاذ شوق ، ورأى أن هذه الأمثلة لا تشبه لفظ (رئيسي) حتى يمكن القياس عليها . ثم انتهى إلى أن «كلمة رئيسي - في غير الأساليب المعروضة ونظائرها - صحيحة فصيحة ، بشرط أن يراد منها النسب على الوجه الصحيح المحدد والشروط والطرائق التي وضعوها له ، والتي لا تنطبق على ما سبق .

٤- ثم كتب الأستاذ محمد خلف الله أحمد بحثاً في الموضوع ، أورد فيه عدداً من الشواهد والأدلة انتهى بعدها إلى أن الاستعمال صحيح ، «وأن الوصف برئيس غير الوصف برئيسي منسوباً ، وأن النسب فيه على بابه ، وأن هناك أشباهاً كثيرة له في صيغ النسب ، وأن هذا الاتساع في النسب إلى رئيس ، يضيف دلالة جايذة إلى مدلول رئيسي » .

٥- تناقشت اللجنة في هذا كله ثم انتهت إلى القرار التالي :

«يستعمل الكتاب مثل قولهم : العضو الرئيسي ، أو الشخصيات الرئيسية في مكان : رئيس ورئيسة .

وترى اللجنة تسويغ مثل هذا الاستعمال ، بشرط أن يكون المنسوب إليه أمراً من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة» .

ومع هذا :

١ - بحث الأستاذ محمد شوق أمين : القول في رئيسي .

٢ - بحث الأستاذ عباس حسن : بحث لقوى في استعمال صيغتي : رئيس ، ورئيسي .

٣ - بحث الأستاذ محمد خلف الله أحمد : حول رئيس ورئيسي .

القول في «رئيسي» (*)

يتوارد على أقلام الكاتبين مثل قولهم : هذا عمل رئيسي ، وتلك وظيفة رئيسية ، نسبة إلى رئيس . يريدون أن العمل له صدارة وتقدم ، وأن الوظيفة لها شأن وخطر ، فالعمل أو الوظيفة لهما فوقية واستعلاء ، بالإضافة إلى غيرهما من الأعمال والوظائف .

ولم يرتض بعض نقاد اللغة - في عصرنا الحاضر - مثل هذا التعبير ، آخذين عليه إقحام تلك الباء ، قائلين بأن التعبير لا يصح إلا بدونها ، فيقال : عمل رئيس ، ووظيفة رئيسية . وسنتكلم - حول هذا التعبير - في نقاط ثلاث :

الأولى : هل عرفت العربية في عصورها المواضي هذا التعبير؟ وعلى أي وجه كان استعمالها له ؟

الثانية : هل عهد في سنن العربية مثل هذه الباء موقعاً ودلالة ؟ وهل للنحاة واللغويين فيها توجيه ؟ وما أمثلتها من فصيح العربية ؟

الثالثة : هل يجاز القول بصواب التعبير على أن الباء فيه متمحضة للدلالة على نسبة صفات المنسوب إليه للمنسوب ، وحملها عليه ؟

١ - أما الكلام في النقطة الأولى : فهو أن الوصف بالرئيسية دون نسبة ، ورد في رسالة لابن شرف القيرواني ، إذ قال : « ذوو النفوس النفيسة ، والأخلاق الرئيسة ^(١) » كما ورد في مقدمة معجم الأدباء لياقوت ، إذ قال : « ربيع النفوس النفيسة ، ورأس مال العلوم الرئيسة ^(٢) » .

وكما ورد أيضاً في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، إذ قال : « والجوع المفرط يضعف الأعضاء الرئيسة ^(٣) » .

ولم أف - فيما أذكر مما قرأت - على ورود التعبير بباء النسبة ، ولست أعنى بهذا نفى وروده ، فلعله مستعمل لم يتيسر لي العثور عليه .

(*) بحث للأستاذ محمد شوقي أمين - خبير اللجنة .

(١) رسائل البلفاء (رسالة ابن شرف) .

(٢) ج ١ ص ٦٤ .

(٣) ج ٣ ص ٤٤ .

- ٢ - وأما الكلام في النقطة الثانية ، فقد جاءت هذه اليباء فيما يحتج به من الشعر .
 رمن أمثلة ذلك قول امرئ القيس : « فقل في مقيل نحسه متغيبي »
 وقول النابغة : « وبذاك خبرنا الغداف الأسودى »
 وقول الأعشى : « سخامية حمراء تحسب عندما »
 وقول دريد بن الصمة : « وحتى علافي حالك اللون أسودى » .
 وقول رؤبة : « والدهر بالإنسان دوارى »
 وقول النظام : « بادر يتوجه الليل البهيمى ^(١) »

وهذه اليباء في موقعها ودلالاتها في تلك الأمثلة كالياء في رئيسى ، من حيث إن الكلمة تؤدى معناها بدونها ، فإن اللغويين والنحاة حين عرضت لهم هذه الألفاظ المنسوبة وأمثالها عبروا عن معنى اليباء فيها بعبارات مختلفة ، ولكنها تتأدى جميعاً إلى مدلول متشابه .

- قالوا : إنها للمبالغة ^(٢) .
 وقالوا : إنها تزداد في الأوصاف للتوكيد ^(٣) .
 وقالوا : إن ذلك من إضافة الشيء إلى نفسه ^(٤) .
 وقالوا : إنه قد يضاف الشيء إلى نفسه توكيداً ، وإن كان لو لم يضاف إليه لعلم أنه له ^(٥) .
 وقالوا : إن ذلك من المنسوب إلى نفسه ^(٦) .
 وقال « الأصمعى » في « سخامية » - أى خمر - لا أدري إلى أى شيء نسبته . وقال أحمد بن يحيى هو من المنسوب إلى نفسه ^(٧) .
 وقالوا : إن العرب تجعل كثيراً من النعت على أفعلي ، فيصير كأنه نسبة ^(٨) .

(١) المحاسن والمساوى ٤٣٧

(٢) شرح ديوان بشار ج ٢ - ١٦١ ، ج ٣ - ٢٦٩ ، شفاء الغليل ٨٩ ، صبح الأعشى ج ٦ - ١٧ - ٢٢٦ ،
 بحر العوام ١٢٩ نقلاً عن المرشح شرح الكافية . (٣) الخصائص ٢ - ٤٩٧
 (٤) المفنى ١٥ (دوزى) . (٥) الخصائص ٧ - ٥٦
 (٦) الخزانة ٣ - ١٤٧ ، عيث الوليد ٨ ، ٤١ ، شرح التصريف ٤٨١ ، اللسان : شقص ، الموشح (النابغة) .
 (٧) اللسان (سخم) و (نوس) . (٨) اللسان (ريح) .

وقالوا : إن الأعجم والأعجمي بمعنى واحد ، كالأحمر وأحمرى ، وأنت تريد الأحمر الذي هو صفة ، ولا تريد النسب ، كما لا تريد بكبرى الإضافة إلى شيء^(١) .
وقالوا : إن الياء زائدة ، فلا اعتبار بها^(٢) .

وقالوا : إن زيادتها لغير علة^(٣) .

هذا وقد تطاول بي الجهد إلى أن أبلغ بعدة الألفاظ المنسوبة على هذا الفرار إلى نحو أربعين وتلكم هي :

(١) الأحمرى	(١٦) الأوحدي
(٢) الأجنبي	(١٧) الصلي
(٣) الأوحدي	(١٨) الأعجمي
(٤) الأفلجي	(١٩) الدواري (رؤبة)
(٥) الأرحي	(٢٠) القلي
(٦) الدوي	(٢١) الحولي
(٧) الأسودى (دريد)	(٢٢) البسي
(٨) الصيدحي	(٢٣) الضحضاحي (الفاخر)
(٩) الشعشعاني	(٢٤) السخامي
(١٠) القسوري (لبشار)	(٢٥) النواصي
(١١) الأريحي	(٢٦) المتغيبي (امرؤ القيس)
(١٢) الأصلتي	(٢٧) القمصري
(١٣) الألمي	(٢٨) البازي
(١٤) الخارجى (شفاء الغليل)	(٢٩) اليخرجي
(١٥) الدراري (شفاء الغليل)	(٣٠) الجوني

(١) المخصص ٢ - ١٢٠ . (٢) اللسان (دوى) . (٣) اللسان (شع) .

(٣٤) الوهمى (النظام)

(٣١) القمري

(٣٥) الشيخى (صبح الأعشى)

(٣٢) الكرىمى

(٣٦) الفرىدى (صبح الأعشى)

(٣٣) البهىمى (النظام)

وقد ترددت الأقوال حول هذه الياء وتعليلها فى كثير من أهنات التأليف ، أذكر منها
على سبيل التمثيل للامتنهاد :

المحتسب ج ١ ص ٣٨٦

شرح التصريف ٤٨١

الخصائص ٢ - ٤٩٧

الخزانة ٣ - ١٤٧

عہث الوليد ٨ ، ٤١

الموشح (النابغة)

شرح ديوان بشار ٢ ص ١٦١ ، ٣ ص ٢٦٩

المغنى ١٥ (دوارى)

شفاء الغليل (الخارجى) .

كذلك رجعت إلى المخصص ، وإلى لسان العرب ، فى المواد المتضمنة لمعظم الألفاظ
المنسوبة .

٣-بقى الكلام فى النقطة الثالثة ، أعنى تعليل قول الكتاب : عمل رئيسى « بأن
الياء هنا للنسبة الحق ، فلاهى زائدة ، ولا مؤكدة ، ولا للمبالغة ، ولا اللفظ من قبيل
إضافة الشىء إلى نفسه ، أو المنسوب إلى نفسه . لأن الكاتب حين يصف الشىء بأنه
رئيسى يقصد إلى أن ينسب إلى الشىء صفات المنسوب إليه ، على وجه التشبيه . فإذا قال :
« هذا عنصر رئيسى فى الموضوع » عنى أن العنصر ينزل من عناصر الموضوع منزلة الرئيس
من يليه فى الترتيب قدرًا ومكانة ، فالكاتب إنما يريد تشبيه العنصر فى مكانه من العناصر
بالرئيس فى مكانه ممن لا يقومون مقامه ، وهو مكان الرئاسة والتصدر .

لو أن كاتباً قال : هذا عنصر رئيس دون ياء ، لجاء بالوصف مباشراً ، ولا تشريب عليه لو أراد ، ولكن الكاتب يلجأ إلى النسبة — إذا لجأ — عامداً متعمداً ، حينما يريد أن يشعر قارئه بأن الوظيفة الرئيسية مثلها بالنسبة للوظائف كمثل الرئيس بالنسبة للمرئوسين ، ولست أرى في هذا التوجيه ما تنكره العربية من جهة أوضاع اللغة أو من جهة أنماط البيان .

بل يمكن القول بأن الكاتب الذى يتوخى النسبة للتشبيه فى قوله : « عمل رئيسى » إنما يتوخى ذلك لدقة حسه اللغوى ورهافة ذوقه البيانى ، إذ أن لفظ الرئيس أصبح لقباً يوصف به الأشخاص عادة ، ويدل فى الاستعمال على منصب ووظيفة ، فهو حين يريد استخدامه للمعاني ولغير الأشخاص يعمد إلى النسبة للتشبيه ، تفرقة بين وصف الأشخاص ووصف المعاني والأدوات وما إليها .

وأيا ما كان الأمر ، فإن استعمال الكتاب لكلمة « رئيسى » منسوبة ، لا نكير عليه :/

إما على أن ياء النسب — كما أوضحت — للتشبيه قصداً ، وإما على أن النسبة هنا من باب نسبة الشيء إلى نفسه ، أو من باب ورود الياء زائدة للمبالغة أو التوكيد . كما جاء فى عشرات الأمثلة التى بمقتضاها من فصيح العربية ، وكما جاء فى تعليل اللغويين والنحاة الياء فى هذه الأمثلة الفصحى .

بحث لغوى فى استعمال صيغتي : « رئيس ، ورئيسى »(*)

أولاً - أثير هذا البحث بمناسبة عرض المصطلحات الكيميائية على مجلس المجمع ، وفيها أمثال التعبيرات الآتية المشتملة على اللفظ « رئيسى » :

(الأكسجين عنصر رئيسى فى تكوين الماء) - (هذا المحلول مركب من عنصرين ، هما الرصاص الذائب ، والفضة الذائبة ، وكلاهما عنصر رئيسى فى التركيب) (الأزوت عنصر رئيسى فى تكوين الهواء حيث يتركب من أزوت وأكسجين) ومجال البحث هو السؤال الآتى :

ما الحكم على لفظ « رئيسى » - المختوم بالياء المشددة فى العبارات السالفة - أصحح لغوياً أم غير صحيح ؟

لابد قبل الإجابة الفاصلة من معرفة نوع هذه الياء ؛ أهى « للنسب » ، أم لنوع آخر ؟ على هذه المعرفة وحدها يتوقف الحكم السليم ، والإجابة المسددة .
(أ) نأماً أنها « للنسب » فى تلك العبارات فأمراً لا سند يؤيده من اللغة وفروعها ، لأن النسب يستلزم أمرين مختلفين فى الدلالة ، هما : « منسوب » و « منسوب إليه » . ولا أعرف فى هذا خلافاً .

ولما كان كل لفظ من الألفاظ المعروضة هنا مقصوداً على أمر واحد هو ذاته ، ومعناه المستقل ، (لأنه أصل بذاته فى التكوين الكيميائية ، لا بالنظر إلى شيء آخر) ، وأنه - بنفسه - أساس فى ذلك التركيب ، لا بملاحظة أساس آخر ينتسب إليه ... ، لما كان كذلك وجب القطع بأن هذه الياء ليست للنسب وإلزام إخراجها من أحكامه ، وإلا فسد المعنى المراد .

(ب) وأما اعتبارها لغير النسب - بإدخالها تحت نوع من أنواعها الأخرى - فيمنع منه منعاً قاطعاً ما نصت عليه المراجع المتداولة نصاً صريحاً لا غموض فيه ولا إبهام من أن وجودها فى تلك الأنواع شاذ مقصور على السماع ، سواء أكانت هذه الياء للمبالغة أم للتركيب ، أم للزيادة اللازمة (كالتى فى كرسى) أم غير اللازمة (كالتى فى دوّارى) .

ولأنى أكتفى من سرد النصوص المدونة في المراجع والمطولات بما ورد في الهمع - ج ٢ ص ١٩٨ ،
باب : « النسب » - حيث ذكر هذه الأنواع المختلفة ، وصدرها وختمها بحكم فيصل
فيها ، فقال في التصدير ما نصه :

(ما سمع من النسب مُتَغَيَّرًا تَغْيِيرًا لم يذكر في هذا الباب ، أو متروكا فيه . التمييز
المقرر فيه لم يقس عليه ، وعد في شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها) أ هـ
وقال في الختام - بعد أن سرد الأنواع السابقة الخارجة على ضوابط النسب وصرح
باسم كل نوع - ما نصه : (لا يقاس على شيء مما ذكر) أ هـ

(ج) مما تقدم - في « أ » و « ب » - يتبين الجواب المراد ، وهو ، أن زيادة الياء
المشددة في العبارات السالفة في صدر البحث ، وأشباهاها خطأ لا تجيزه الضوابط
القاعدية ، ولا تدع - في غير المسموع - لتصويبه منفذا .

(د) معاجم اللغة ؛ والمأثور من الأساليب الأدبية القديمة ؛ تؤيد ما قررناه دون سواه ،
وتذكر لفظ « الرئيس » صريحا جليا بغير الياء المشددة في آخره حيث لا وجه
لذكرها وفيما يلي بعضها .

(١) في القاموس وتاج العروس ما نصه :

(الأعضاء الرئيسة : القلب والدماغ والكبد ...) أ هـ .

(٢) وفي المذكرة الأخري المعارضة لما تقدم ، النصوص التالية مسندة إلى مراجعها :
(الجوع المفرط يضعف الأعضاء الرئيسة) - (ذوو النفوس النفيسة ، والأخلاق الرئيسة)
(ربيع النفوس النفيسة ورأس مال العلوم الرئيسة) ...

(هـ) هل يصح القول بأن الياء هنا إن لم تصلح للنسب فقد تصلح للتشبيه ؟

لا يصح هذا مطلقا لأن هذا النوع مقصور على السماع ، ولأن التشبيه يقتضى طرفين
محتومين لا يقوم بغيرهما معاً : هما :

« المشبه والمشبه به » ، وكلاهما غير الآخر حتما . فكيف يتحقق في العبارات المعروضة
التشبيه ، وليس في واحدة منها إلا « طرف » واحد لا يصلح أن يكون « مشبهاً » ، لأنه
أصل في مكانه لا يشبهه بغيره ، فلوجعلناه « مشبهاً » لفسد المعنى طبقاً لما أوضحناه من قبل .

ثانيا : استمعنا للمذكرة تجيز ما منعناه وتصحيح : « رئيسي » في الأساليب المعروضة وأشباهاها ، وتملاً للمذكرة خمس صفحات كبيرة انتهت بالتلخيص الدقيق التالي المتضمن لكل ما حوته . وفيما يلي التلخيص الذي قامت به ، وانفردت بتسجيله :

— أياما كان الأمر في استعمال الكتاب لكلمة « رئيسي » منسوبة لا نكير عليه . إما على أن « ياء النسب » — كما أوضحت — للتشبيه قصداً . وإما على أن النسبة هنا من باب نسبة الشيء إلى نفسه ، أو من باب ورود الياء زائدة للمبالغة أو التوكيد كما جاء في عشرات الأمثلة التي سقتها من فصيح العربية . وكما جاء في تعليل اللغويين والنحاة للياء في هذه الأمثلة الفصحى ا هـ . التلخيص الحرفي قامت به المذكرة .

والأمور الثلاثة السالفة مدفوعة في سهولة ويسر .

(ا) فأما أنها للتشبيه فأمر ياباه ما قدمناه قريباً : في « هـ » .

(ب) وأما أنها للنسب والنسبة هنا من باب نسبة الشيء إلى نفسه — كما جاء في نص المذكرة — فلا أعلم أحداً أو مرجعاً أباحه قياساً وصرح به . وفوق هذا فهو مخالف كل المخالفة للغرض من النسب ، هذا الغرض الذي يحتم في « النسب » القياسي وجود أمرين مختلفين في الدلالة هما « المنسوب » و « المنسوب إليه » وأن يكون كل منهما مخالفاً للآخر في الدلالة . ولأن الشيء لا ينسب إلى نفسه قياساً ؛ لقوات الغرض من النسب ، كما قالوا . وفيما يلي بعض النصوص الصريحة القاطعة التي سجلوها في هذا عن نتائج النسب وما يحدث بسببه . ويعيننا منها الأمر الثاني وهو المعنوي .

١ — قال التصريح ما نصه :

يحدث بالنسب ثلاثة أمور ، أولها : « لفظي » . . .

ثانيها : « معنوي » وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له من قبل .

٢ — وقال الصبان : ما نصه : يحدث بالنسب ثلاثة أمور أولها . « لفظي » . . . ثانيها

« معنوي » وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له .

٣- وقال الهمع ما نصه : أولها : « لفظي » ... ثانيها : « معنوي » وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له .

٤- وقال الخضرى ما نصه : أولها « لفظي » ... ثانيها ؛ « معنوي » ، وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له ، وهو المنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه .

(ج) وأما القول بأن الياء للمبالغة والتوكيد وأن هذا من تعليل اللغويين والنحاة فأمر لأعرفه عنهم ، وقد نقلت - فيما سبق - ما قالوه وصرحوا به في غير خفاء ولا إبهام وهو الحكم القاطع بالشذوذ والاقتصار فيه على المسموع وعدم القياس .

من كل ما تقدم يكون الرأي - كما أراد - هو الحكم بالخطأ المحض على وجود المشددة في مثل : « رئيسي » الواردة في التعبيرات المعروضة ونظائرها ، ولا سند من اللغة وفروعها يعضد وجودها ، لأن الغرض المقصود من أمثال تلك التعبيرات إنما هو « التكوين » أساساً و « التركيب » الأصيل الذاتي الذي ليس فيه نسبة شيء إلى شيء ، وإنما هو القطع بأن هذا الشيء أصل وأساس بذاته ونفسه ، فليس فيه نسبة شيء إلى آخر .

وعلى ضوء ما تقدم نسأل السؤال التالي : أيقال انعقد مجلس الكلية بكامل أعضائه ومنهم عضو رئيسي هو العميد ؟

أو انعقد مجلس الجامعة وبين أعضائه عضو رئيسي هو المدير ، أو انعقدت لجنة التريات بوزارة التربية ومن أعضائها عضو رئيسي هو الوزير ... و ... و ...

الجواب : لا ، فلا يصح هذا إلا لفظ رئيس ، لا رئيسي الأبواب السالفة .

« ملاحظة » لا يقال : « إن رئيسي » مثل كلمات أخرى منها : « معتزلي » - في كلامهم - و « معتزلي » هو نفسه « معتزل » مع أنه منسوب إلى معتزل أيضاً .

لا يقال هذا لوجود فرق واسع بين الاثنين في هذا المقام السالف ، فالياء في « معتزلي » لمنسب والمعنى عليه حقاً ، إذ معنى معتزلي هو : المنسوب إلى « معتزل » ، فالمعتزل ، (المنسوب إليه) هو واصل بن عطاء الذي اعتزل حلقة شيخه الحسن البصري ، الذي قال حكماً لم يرض عنه تلميذه واصل ، وترك الحلقة منصرفاً . فقال أستاذة الحسن : قد اعتزلنا

« واصل » ، فقليل عنه « معتزل » ، والنسبة إليه « معتزلى » للمفرد ، والجمع : « معتزلة » وسميت فرقته « المعتزلة » . جاء فى المعجم الوسيط ما يطابق هذا ونصه : (المعتزلة : فرقة من المتكلمين ينفون القدر ، ويخالفون أهل السنة فى بعض العقائد ، وعلى رأسهم واصل ابن عطاء الذى اعتزل بأصحابه حلقة الحسن البصرى - الواحد معتزلى) ١ هـ .

(د) جاء فى المذكرة السالفة المقدمة للجنة الأصول أسماء متعددة مختومة بالياء المشددة للاستشهاد على صحة « رئيسى » فى التعبيرات المعروضة ، والذى أراه أن هذه الأسماء لاتؤيد الدعوى مطلقا ، لأنها لا تخرج عما يأتى مما لا يفيد التأييد ، وفيما يلى البيان :

١ - بعض هذه الألفاظ قد ذكره النحاة نصا بلفظه وحروفه على أنه شاذ ، مثل : أحمر ، وأعجم (كما فى الهمع) ومثل الدَّوَارَى (كما فى الصبيان وغيره) .

٢ - وبعض منها نصوا على أن الياء فيه ليست للنسب مطلقاً ، مثل « الأخوذى » كما فى الصبيان ج ١ ص ٩٠ عند الكلام على نون المثنى) .

ومثل دَوَارَى (الصبيان - النسب) .

٣ - وبعض منها ليست الياء فيه مشددة وإنما هى للإشباع ، فليست مما نحن فيه ، مثل : (حالك اللون أسودى ...) .

٤ - وبعض للنسب الصحيح مثل « الأرحبى » ، قال المصباح ما نصه . : (أرحب ، وزان : أحمر ؛ قبيلة من همدان . وقيل موضع ، وإليه تنسب النجائب) ١ هـ ، ومثل « السخامية » ، فى الأساس مانصه : « . . طلاه بالسخام ، وهو سواد القدر والفحم » ١ هـ

٥ - وبعض منفرد بنفسه منزوع من السياق الذى يوضح المراد منه ، ويحدد نوع الياء ولا يمكن تحديد هذا النوع فى غير سياقه ليتبين أمر الكلمة ؛ أهى مشددة أم غير مشددة ؟ وإذا كانت مشددة أهى للنسب الحقيقي - الأصيل - أم لغيره لاأمانة على شيء من هذا ، لأنها معزولة مفصولة من سياقها .

وفوق هذا كله : أهى صادرة ممن يحتج بكلامه ؟

وإذاً : كيف تساق كلمات كهذه لتأييد دعوى ، أيا كان نوع هذه الدعوى .

وبعد . فكل ما سبق يقطع بعدم صحة الالتمشهاد في القضية المعروضة .

ثالثاً : كلمة : « رئيسى » فى غير الأساليب المعروضة - ونظائرها - صحيحة فصيحة ، بشرط أن يراد منها النسب على الوجه الصحيح المحدود له ، وبالشروط والطرائق التى وضعوها له والتى لا تنطبق على ما سبق من تلك الأساليب .

ولا يفوتنا - فى ختام البحث - أن نشير إلى أمر هام ، هو أن الحكم على إحدى الكلمتين بأنها للنسب أو لغير النسب ، يستتبع نتائج عميقة معنوية وإعرابية متعددة ، فللبحث ونتيجته أهمية كبيرة ، وليس الأمر مجرد جدل لفظى لا أثر له ، ولا خلافاً شكلياً لا نتيجة ورائه .

حول « رئيس ، ورئيسى » (*)

أثيرت في إحدى جلسات المجمع مناقشة حول صحة « رئيسى » (بالياء المشددة) في عبارات كثر ورودها على السنة المحدثين وفي كتاباتهم ، من مثل قولهم .

العناصر الرئيسية : في موضوع كذا أو مركب كذا ، والاتجاهات الرئيسية في فن كذا .
والشخصيات الرئيسية في مؤتمر كذا أو رواية كذا :

وكان الاعتراض الذي وجه إلى تلك الصيغة (الواردة على هيئة النسب) أنها ليست مما ينطبق عايد مفهوم النسب من كون المنسوب غير المنسوب إليه في الدلالة ، هذا إلى أنها لم ترد في الكتابات القديمة . ولكن الذي ورد هو الوصف برئيس (وزن فعيل) في مثل قولهم : (الأعضاء الرئيسة) ، وأذكر أنني شاركت في النقاش المشار إليه : محاولاً أن أبين أن هناك فرقاً في الدلالة يدركه الحس اللغوي بين الوصف من الرئاسة على صيغة فعيل وبين الوصف منها بصيغة النسب . فالرئيس — في دلالة اللغوية : الشريف وسيد القوم : ويوصف به — على سبيل التشبيه — الشخص المبرز في عمله أو فنه أو فضله (الشيخ الرئيس ابن سينا — مثلاً) ، والشيء الذي ينزل من غيره من الأشياء منزلة السيد من قومه كالدماع أو القلب — مثلاً — بين أعضاء الجسم . ولكن الحياة خافلة بالأشخاص والأشياء والظواهر والعناصر والأفكار والنزعات والاتجاهات والمذاهب . . إلخ ؛ ذوات الأهمية الخاصة في بابها أو التميز على أشباهها . أو التأثير في سواها ، وكل منها بهذا ينتمي إلى مفهوم « رئيس » ويأخذ بحظ منه ، وكأنه فرد من أفرادها . والدلالة على ذلك يستعمل المحدثون الوصف الذي يدل على الانتماء أو الارتباط . أو الصلة أو الشبه ، وهو الوصف بصيغة النسب فيقولون : (الشخصيات أو العناصر ، أو العوامل . أو الأبواب ، أو الاتجاهات) الرئيسية . وواضح أن النسب هنا على بابها ، وأن المنسوب فيه غير المنسوب إليه . ومثل النسب هنا مثله في أساسى وحتمى ، وأولى وثانوى ، وجوهري وعرضي ، وظاهري وباطني ، وداخلي وخارجي . وما إلى ذلك مما لا يحصى كثرة . ومما يلاحظ أن صيغة رئيسى هذه — الواردة على طريق

التنسب - قد استقرت في دلالتها المشار إليها ، واتسع استعمالها في العصر الحديث حتى لقد أصبح من النادر أن ينسب إلى الرئيس في أصل معناه ، بأن يقال - في وصف أمر خاص برئيس الدولة (أو رئيس الوزارة أو رئيس الجامعة أو المجلس ، أو أمر صادر منه - كقرار أو بيان مثلاً) : قرار رئيسي ، أو بيان رئيسي ، بل المؤلف أن يقال قرار الرئيس أو قرار جمهوري أو بيان من الرئاسة وهكذا .

وقد وكل المجلس بحث هذا الموضوع إلى لجنة الأصول بالمجمع . فناقشته ، وقدم الأستاذ محمد شوقي أمين خبير اللجنة بحثاً عنه بعنوان « القول في رئيسي » تحدث فيه عن هذا ، التعبير وضمينه ثبثاً بالألفاظ منسوبة على غرار - تقارب الأربعين عدداً - وردت في المعاجم وفي المراجع اللغوية والأدبية ، وانتهى فيه إلى أن استعمال الكتاب لكلمة رئيسي منسوبة لانكير عليه ، إما على أن ياء النسب للتشبيه قصداً ، وإما على أن النسبة هنا من باب نسبة الشيء إلى نفسه ، أو من باب ورود الياء زائدة للمبالغة أو التوكيد .

والرأى عندي - كما أوضحنا سابقاً - أن النسب في رئيسي على بابيه وأن الوصف بالنسب في اللغة العربية - وفي غيرها من اللغات - يتسع لتأدية أغراض كثيرة متنوعة ، وهو يؤدي تلك الأغراض في إيجاز مفيد : فبدلاً من أن نقول مثلاً : إن فلاناً ينتمى إلى قبيلة تغلب : نقول : تغلبي ، وبدلاً من قولنا : فلان مواطن من بلاد مصر ، نقول : مصري . وحين نريد مثلاً بيان المذهب الفقهي الذي يتبعه أو يقلده أو الميدان العلمي الذي يتخصص فيه ، نقول : مالكي أو حنفي ، ونحوي أو بلائي . ونقول فلان الروائي واقعي بياناً لنزغته في فنه ، وفلان الكاتب عباسي ، بياناً للعصر الأدبي الذي عاش فيه ، وفلان العالم ساني ، للدلالة على أنه يجرى في طريقة على بحثه مناهج السلف من علماء الدين أو اللغة مثلاً ، ونصيف المسلم الذي عاصر الرسول عليه الصلاة والسلام ولقيه بأنه صحابي ، ونصيف الذين جاءوا بعد عصر الصحابة بأنهم تابعون ، والواحد تابعي . ونقول عن واصل بن عطاء وأصحابه - والذين أخذوا برأيهم في المنزلة بين المنزلين وغيرها من المسائل - إنهم معتزلة ، والواحد معتزلي ، ومثل ذلك في « الخارجى » و « الرافضى » و « الجاهلي » ،

ونسَمي الأديب الذي يقول الشعر ويعرف به شاعراً ، فإذا أردنا أن نصف أديباً كاتباً بأنه يميل نحو استخدام الأساليب أو الصور التي يستعملها الشعراء ، أو أن له حساً وعاطفة أدبية مرهفة كالذي يكون للشعراء ، أتينا بصيغة النسبة : فقلنا إنه شاعريّ الأسلوب ، أو شاعريّ الوجدان .

ويوصف الشيء بأنه أول أو ثان ، ولكن صيغة النسب إلى كل من هاتين الصيغتين تأتي بدلالة جديدة ، فالأولى مثلاً : توصف به بداية مراحل التعليم ، وتوصف به البدايات أو القضايا التي لا يحتاج التسليم بها إلى جدل أو نقاش .

والثانوي : يوصف به التعليم الذي يجيء بعد الأولى وقبل العالي ، وقد يدل أحياناً على الأمر غير الأساسي أو غير الرئيسي أو غير الجوهرى .

هذه النماذج التي أوردناها من صيغ النسب - وهي قليل من كثير - توضح ما أشرنا إليه سابقاً من إيجاز النسب واتساع بابه ، وتنوع دلالاته . وأنه قد يجيء من الصيغ الوصفية كاسم الفاعل والصفة المشبهة ، فينقل الدلالة نقلة جديدة ويضيف مسالك أخرى للاتساع في التعبير عن دقائق المعاني .

وفي الأمثلة الآتية مزيد من الإيضاح لما تقدم :

فالدهري . . أو الدهري (بفتح الدال أو ضمها) . . مثلاً يستعمل صفة القائل ببقاء الدهر ، والعبقرى ، نسبة إلى عبقر ، (وهو كما تقول المعاجم موضع كثير الجن ، وقرية ثيابه في غاية الحسن) يعنى الكامل من كل شيء ، والسيد ، والذي ليس فوقه شيء ، والشديد ، وضرباً من البسط .

ومن دلالات القدس كما تذكر المعاجم الطهر ومصدر ، وجبل عظيم بنجد ، والبيت المقدس ، وجبريل ، فإذا قلنا - على النسب إليه - «حديث قدسى» عنينا به الحديث الذي يتحدث به الرسول صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل . ومن مظاهر الاتساع في باب النسب أنه يجيء من أعلام الأشخاص ، والأماكن ، وأسماء الأجناس ، والأنواع ، والأشياء والظواهر الحسية والمادية ، والأحوال النفسية والعقلية ، والمذاهب والنحل والفرق ، وضروب

العلوم والفنون ، ويجيء من المشتقات الوصفية كاسم الفاعل والصنفة المشبهة ويكثر خاصة في العصر الحديث مجيئه من المصادر : في مثل : الاشتراكي ، والاتحادى ، والشيوعى ، والصناعى والزراعى ، والادعائى ، والاحتمالى ، والعملى ، والنظرى ، والفرضى ، والشروطى ، والتحكمى ، والتطورى ، والتقدمى ، والتحررى ، والتعسفى ، والسمعى ، والبصرى ، والقصدى ، والعمدى ، والاضطرارى ، والاختيارى ، والإرادى ، والقسرى ، والقضائى ، والخلافى ، والتشريعى ، والتطبيقى ، والتقيريرى ، والتقديرى . . . إلخ .

ومن مظاهر الاتساع في صيغ النسب ما قرره المجمع من جعل المصدر الصناعى قياسياً ، فإذا أريد صنع مصدر من كلمة زيد عليها ياء انسب والتاء ، وجاء في الاحتجاج لهذا القرار أن « هذا المصدر ضرورى في التعبير عن المعانى العلمية الدقيقة ، مثل الأحوال والصفات التى تقوم بأسماء الجواهر والأعيان - كالحشبية ، والحجرية ، أى : كون الشيء خشباً أو حجراً ، ومثل الأحوال التى تقوم بغيرها ولا مصدر لها في اللغة : مثل الفاعلية والمفعولية كالضاربة والمسؤولية ، فاقتدى العلماء منذ الصدر الأول بمحاكاة العرب في عذة أسماء وردت عنهم زادوا فيها ياء النسب على الكلمة المراد وضع مصدر لها يبين حالها ، وزادوا تاء التانيث على ياء النسب لبيان الحال والصفة وهما مؤنثتان ، فالنسب بالياء قياسى ، وزيادة تاء التانيث في آخر اللفظ المؤنث المنسوب قياسية أيضاً . وعلى هذين الأصلين جعل المجمع المصدر الصناعى قياسياً ، علاوة على الاستدلال بنصوص ذكرها علماء اللغة . . . (مجلة المجمع ج ٢ سنة ١٩٣٥ ص ١٠) »

وإذا كان النسب - أصلاً - خاصاً بالأسماء فقد ورد في أمثلة معدودة - من الأفعال والضمائر والأدوات والحروف : فمن ذلك ما ذكره القاموس في الكلام على الأزل إذ قال إن معناه « القِدم » وهو أزلى أو أصله يزلى منسوب إلى لم يزل ، ثم أبدلت الياء ألفاً للخفة . كما قالوا في الرميح المنسوب إلى ذى يزن أزنى . ومنه أنى وأنانى (في النسبة إلى أنا) والهوية (في النسبة إلى هو) والكيفى (نسبة إلى كيف) والكمى (نسبة إلى كم) والواوى واليائى (نسبة إلى الواو والياء) .

وهناك أمثلة يبدو فيها الوصف والنسب الوارد في بابه متطابقين في الدلالة : فمن ذلك الأجنب والأجنبى للغريب ، والسرمد والسرمدى للدائم والطويل من الليالى ، والأرقب

والرقباني للمغليظ الرقبة ، وديار وديور ودارى ، يقال : ما به دارى وديار وديور : أى أحد)
ومما سمع من إضافة المنسوب إليه إلى منسوبه : لا آتية أبد الأبدية .

* * *

ذهبنا في هذا البحث القصير إلى أن « رئيسى » فى الاستعمالات الحديثة صحيح ،
وأن الوصف برئيس غير الوصف برئيسى منسوبا ، وأن النسب فيه على بابيه ، وأن هناك
أشباها كثيرة له فى صيغ النسب ، وأن هذا الاتساع فى النسب إلى رئيس يضيف دلالة
جديدة إلى مدلولها ؛ وأن النسب فى اللغة العربية - وفى غيرها من اللغات - باب كبير من
أبواب الوصف ، وأداة طيبة للتعبير عن معان كثيرة مستحدثة ، وأنه أساس للمصدر
الصناعى ، ويمتاز بما فيه من إيجاز مفيد ؛ وأن النسب المشتق من الوصف - مثل رئيس
ورئيسى ، وأول وأولى ، وثان وثانوى . . . طريق مشروع من طرق التعبير عن المعانى ؛ وأن
النسب إلى الأسماء والمصادر لا حصر له ، وقد يعجز عن الفعل والضمير والأداة والحرف ،
وعلى أساس من ذلك كله نقترح القرار التالى :

يقرر الجميع صحة « رئيسى » فى النسبة إلى رئيس وصفا للأشخاص والأشياء والظواهر
والعناصر والاتجاهات والأفكار وما إليها من ذوات الأهمية الخاصة فى بابها أو التميز على
أشباهاها أو التأثير فى سواها .

« أَنْجَبَ » بمعنى « ولد »^(*)

(يَخْطِئُ بعض الباحثين استعمال « أَنْجَبَ » متعديا بنفسه بمعنى « ولد » .
وترى اللجنة جواز ذلك لما يأتي :

١- وروده في الشعر العربي في قول حفص الأموي :

أَنْجَبَهُ السَّوَابِقُ الْكِرَامُ مِنْ مَنَاجِبَاتِ مَالِهِنِ ذَامِ

٢- ورد في اللغة نَجَبَ (بضم الجيم) أي اتصف بالكرم والحسب ، فإذا قلنا : أَنْجَبَ
الرجل بإدخال الهمزة على هذا الفعل صار متعديا ، وكان معناه : ولد ولدا حسيبا كريما .
ولا مانع بعد ذلك من أن يكون المراد : ولد ولدا مطلقاً ، من باب تعميم الخاص .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين ، وفي الجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس
في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١- قدم الأستاذ محمد بهجة الأثرى إلى مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين بحثا بعنوان . كيف تستدرك الفصح في
في المعجمات الحديثة ، وعرض فيه ثلاث كلمات يرى أنه قد شاع استعمالها على غير وجه الصواب فيها . وكان (أنجب)
هو أول هذه الكلمات .

وبعد الأستاذ الأثرى أن «أنجب» - في اللغة - فعل لازم معناه . ولد له أولاد نجباء .

أما استعماله متعديا بمعنى ولد فهذا ما تأباه اللغة الفصيحة ، لأن فيها غيره : واده ، ونجله ، ونسله ، ولأن الشواهد
القليلة التي ورد فيها متعديا لا تسلم من التجريح ، ولا تثبت أمام التحصيل .

٢- عرضت لجنة الأصول لهذا الرأي وناقشته ورده الأستاذ عباس حسنا بأن الفعل - بهذا المعنى - صحيح فصيح
يؤيده السماع والقياس .

أ- أما السماع فقد ورد في شعر من يحتاج به . ولا يدفع شاهد من هذه الشواهد بدورود رواية أخرى خالية من هذا الفعل
المتعدى بنفسه ، إذ من المقرر أن رواية لا تدفع رواية إلا بتجريح في السند ، فإذا خلت الروايتان من التجريح فلا
ترجيح لإحدهما على الأخرى .

كلذك لا يقدح في إحداها أن تشتمل - في وصف ما عرضت له - على عدد مبالغ فيه ، لا يكاد يسايره الواقع ، فإن
هذه المبالغة مقبولة نقلا وواقعا ، لما هو معروف لغويا «أن العدد لا مفهوم له إلا بقريئة خارجة عن لفظه» .

ب- وأما القياس فلأن (نجب) - بضم الجيم - ثلاثي لازم ، وكل ثلاثي لازم يصح تعديته بالهمزة .

٣- وفي أثناء عرض الموضوع ، قال الأستاذ محمد شوق أمين . إن المشكلة ليست في التعدية أو اللزوم ، وإنما
هي في نقل المعنى من خصوص النجابة إلى عموم الولادة . وهذا هو ما يحتاج إلى إجازة من اللجنة .

الهروب مصدرا لهرب (*)

(يذهب بعض الدارسين إلى تخطئة استعمال الهروب مصدرا لهرب ، على أساس أن هذا المصدر ليس من بين المصادر التي أثبتتها كتب اللغة لهذا الفعل .
وترى اللجنة - استنادا إلى النص على الهروب في أفعال ابن القطاع ، وإلى إثبات صاحب المصباح له - أن استعمال الهروب مصدرا لهرب صحيح لا حرج فيه) .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين ، وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

أما في بحث الأستاذ محمد بهجة الأثري الذي قدمه إلى مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين كان الفعل (هرب) ومصادره هرب ثانی الألفاظ الثلاثة التي عرض لها في البحث بالنقد والتحصيل .

ويرى الأستاذ الأثري أن اللغة لم تثبت للفعل (هرب) من المصادر إلا الحرب والمهرب ، وكذلك الحربان ، ولكنه قليل بل غريب ، أما الهروب فلم يثبت إلا ابن القطاع في (الأفعال) دون أن يوثقه بشاها .

٢ - درست اللجنة هذا وراجعت ما أثبتته معجمات اللغة من مصادر هذا الفعل ، فوجدت في المصباح نصاً على الهروب في قوله : «هرب يهرب هرباً وهروباً» .

٣ - يضاف إلى ذلك أن الفعلين مهربين ومهربين ليس للفعل الثلاثي اللازم .

الصُّمُودُ بِمَعْنَى الثَّبَاتِ (*)

(يَخْطِئُ بعض الباحثين استعمال الصُّمُودِ بِمَعْنَى الثَّبَاتِ مُصْدِرًا لِمَصْدَرٍ بِمَعْنَى ثَبَتَ ، بِنَاءً عَلَى ،
أَنْ (صَمَدٌ) مُصْدَرُهُ الصَّنَدُ ، وَمَعْنَاهُ الْقَصْدُ ، أَوِ الصَّلَابَةُ .

وقد درست اللجنة ذلك ، وراجعت ما في القاموس والمقاييس وأيضاً ما ذكره ابن الأثير ،
فوقفت على أن معنى الثَّبَاتِ غير بعيد من الصَّلَابَةِ التي هي أحد أصلي الصمد . كما أن
الصُّمُودَ ليس من الخطأ جعله مُصْدِرًا لِمَصْدَرٍ ، لما ذكره ابن القطاع ، ولأنَّ الفُعُولَ مصدر
قيامي لنفعل اللازم المقترح العين في بعض دلالاته)

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين ، وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس
في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - في بعض جلسات مجلس الجمع ومؤتمره دارت مناقشات عابرة حول « صمد » ومعانيه ومصادره ، وكلها
قد اتجه إلى رفض استعماله بالمعنى الشائع ، واستبدال ألفاظ أخرى به ، كالصمود والثبات .

٢ - كذلك كان هذا الفعل ومعناه ومصادره هو أحد الكلمات التي بحثها الأستاذ محمد بهجة الأثري في بحثه الذي قدمه
إلى مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين بعنوان « كيف تستدرك الفصاح في المعجمات الحديثة » وخلاصة رأيه فيه أن الثبات
بعيد من معناه ، وأن الصمود ليس من مصادره ، وإنما معناه يدور بين أصليين :

القصد والصلابة ، ومصدره الصمد وحده أما الصمود فلا تعرفه كتب اللغة ، ولعله تحريف الصمود .

٣ - درست لجنة الأصول هذا الكلام ، واستمعت إلى ما نقله الأستاذ محمد خلف الله أحمد عن القاموس والمقاييس
وأيضاً ما نقله الأستاذ عباس حسن عن ابن الأثير ، فראت أن معنى الثبات غير بعيد من الصَّلَابَةِ التي هي أحد أصلي الصمد أما
الصمود فليس من الخطأ جعله مُصْدِرًا لِمَصْدَرٍ لأنَّ « الفُعُولَ » مصدر قياسي لفعل اللازم المفتوح العين في بعض دلالاته
هذا إلى إثبات ابن القطاع له .

وبعد مناقشة انتهت اللجنة إلى قرارها .

أمدخول الباء في « بدلت كذا بكذا »^(*)

— قرار اللجنة لم ير المجلس داعياً لوضعه —

(ينص كثير من المغويين على أن « باء البدل » لا تدخل إلا على المتروك . . .
وهناك من ثقاتهم من يقول إنها كذلك تدخل على المأخوذ ، (كما جاء في المصباح
المنير ، ومختار الصحاح ، وتاج العروس) .
وترى اللجنة أن « باء البدل » يجوز دخولها على المتروك أو على المأخوذ . والمدار في
تعيين ذلك على السياق) .

(*) عرض قرار اللجنة على مجلس المجمع بالجلسة الثانية والعشرين من الدورة الثامنة والثلاثين ، فلم ير المجلس داعياً لوضعه .
١ - في بعض اجتماعات لجنة الأصول دارت مناقشة حول الباء ومدخولها : أيتحتم أن تدخل على المتروك ، أم يجوز دخولها على المأخوذ أيضاً ؟
٢ - قدم الأستاذ عباس حسن إلى اللجنة مذكرة عرض فيها المطابقة من أقوال اللغويين التي تفيد عدم لزوم دخول الباء على المتروك ، كما تقضى القاعدة المشهورة .

صحة دخول باء الجر على المتروك وعلى المأخوذ^(١)

من معاني «باء الجر» أن تكون بمعنى كلمة «بدل» بحيث يصح إحلال هذه الكلمة محل الباء كقوله تعالى : (أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى . .) وقولهم : « ما يرضيني بعملى عمل آخر » وتدخل على الشيء المتروك كما في المثالين ، ويصح دخولها على المأخوذ ، لا المتروك ولو كان التركيب مشتملا على مادة : « البدل والإبدال » وقروغها ، فقد جاء في المصباح المنير ، مادة بدل ، مانصه . (أبدلته بكذا إبدالاً نحييت الأول ، وجعلت الثاني مكانه) وفي مختار الصحاح مانصه في مادة « بدل » (الأبدال : قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم ، إذا مات واحد منهم أبدل الله مكانه بآخر . . .) اه ، وجاء في تاج العروس — مادة : بدل ، مانصه : (قال ثعلب : يقال أبدلت الخاتم بالحلقة ، إذا نحييت هذا وجعلت هذه مكانه ، وبدلت الخاتم بالحلقة ، إذا أذبتة وسويته حلقة ، وبدلت الحلقة بالخاتم ، إذا أذبتة وجعلتها خاتماً . قال : وحقيقته أن التبديل : تغيير الصورة إلى صورة أخرى والجوهرية بعينها . والإبدال : تنحية الجوهر واستئناف جوهره أخرى . وقال أبو عمرو : فعرضت هذا على المبرد فاستحسنه ، وزاد فيه فقال : وقد جعلت العرب « أبدلت » مكان « بدلت » .

وجاء في تفسير الألوسي لقوله تعالى : (ولا تبدلوا الخبيث بالطيب) اه ، مثل ما سبق من كلام ثعلب ، وهذا مثال آخر لدخول الباء على المأخوذ هو قول ظفيل لما أسلم :

* وبدل طالعى نحسى بسعد *

هذا ولا فرق بين أن يكون ما تعلق به الجار والمجرور هو الفعل : « بدل » وفروعه وما تصرف منه ، أم غيره بقرينة ، كبعض الأمثلة التي سبقت كقول عروة بن الورد :

فلو أنى شهدت أباً سعد غداة غدا بمهجته يفوق

فديت بنفسه نفسى ومالى ولا آلوك إلا ما أطيق

يريد : فديت بنفسى ومالى ، نفسه : أى قدمتهما فداء له ، وبدلاً منه .

(١) بحث للأستاذ عباس حسن — عضو الجمع .

ذكر « ذا » بعد « كم » (*)

(يذهب بعض الباحثين إلى تخطيط وقوع (ذا) بعد « كم » في نحو : « كم ذا نصحتك . » وترى اللجنة أنه تعبير صحيح ، يُوجَّه على أن « ذا » زائدة فيه ، استناداً إلى ما جاء في اللسان عن ابن الأعرابي من أن العرب تصل كلامها بذى وذا ، فتكون حشواً لا يعتد به) .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين، وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١- في اجتماع اللجنة الأصول بتاريخ ٢٤ من أبريل ١٩٥٨م قدم الأستاذ الشيخ محمد علي النجار - رحمه الله - بحثاً عرض فيه لقول الكتاب (كم ذا نصحتك) وبعد أن ناقش الشواهد التي ورد فيها هذا الأسلوب انتهى إلى أنه خطأ سري إلى المولدين من التأليف بين « ماذا » و « كم ذا » وظنهم أنهما سواء وليسوا سواء ، وأن أي توجيه يمكن أن يوجه به ، فهو مدفوع لا يؤيده سماع ولا يستقيم على قياس .

٢- وفي اجتماعات لجنة الأصول في الدورة الحالية كتب الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة بعنوان : تحرير القول في عبارات ثلاث وكانت ثالثها : أسلوب « كم ذا » وقد عرض لكلام المرحوم الأستاذ الشيخ محمد علي النجار ثم انتهى إلى أنه يمكن تدوين استعمال « كم ذا » ووجه ذلك بأنه على زيادة « ذا » ، قياساً على زيادتها في (ما) و(من) . أو على تقدير مضاف محذوف ، أي : كم مثل ذا .

٣- درست اللجنة هذا كله واستتمت إلى نص نقله الأستاذ محمد شوقي أمين عن ابن الأعرابي : أن العرب تصل كلامها بذى وذا فتكون حشواً لا يعتد به ، (أي تزيد) .

وبعد المناقشة انتهت إلى القرار التالي :

« يذهب بعض الباحثين إلى تخطيط وقوع (ذا) بعد (كم) في نحو : كم ذا نصحتك ؟

وترى اللجنة أنه تعبير صحيح ، يوجه على أن (ذا) زائدة فيه ، استناداً إلى ما جاء في اللسان عن ابن الأعرابي من أن العرب تصل كلامها بذى وذا وذر ، فتكون حشواً لا يعتد به ، وذلك في مادة « جرم » عند تعليل قول العرب : « لا ذا جرم » .

أو على أن (ذا) منادى محذوف الحرف ، أو مفعول به مقدم إذا صلح المثال لشيء من ذلك .

٤- وافق المجلس على قرار اللجنة ، ثم رأى المؤتمر تعديله .

٥- ومع هذا :

١- بحث المرحوم الأستاذ الشيخ محمد علي النجار :

« كم ذا نصحتك »

٢- مذكرة الأستاذ محمد شوقي أمين :

« تحرير القول في عبارات ثلاث »

« كم ذا نصحتك » (*)

يستعمل هذا الأسلوب كثيرا ، ولا يحس مستعملوه حرجا ولا يضيقون به ، ويقول شاعر النيل حافظ إبراهيم ، رحمه الله :

كم ذا يكابد عاشق ويلاقى فى حب مصر كثيرة العشاق

وإذا تأمله الباحث وعرضه على قوانين العربية ، أعياه أن يجد له تخريجا يجعله فى عدادها ويسلكه فى نطاقها .

ذلك أن « كم ذا » لم يرد بها سماع ولا يسوغها قياس ، وذلك أن « ذا » زائدة لا يتغير المعنى بسقوطها ، فيستوى أن نقول : كم نصحتك وكم ذا نصحتك ، وزيادة الأسماء ليست بالمنهج المبدى مركبه كل من يريد .

على أن مثل هذا ورد بعد « ما » فى نحو قولك : ماذا صنعت ؟ فهو يؤدى معنى ما صنعت ؟ وللعرب فى هذا منهجان :

الأول : أن يقولوا : ما صنعت أخير أم شر ؟ يرفعون البدل . وجاء من هذا قول لبيد :
ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

ويخرج النحويون هذا على أن « ذا » اسم موصول خبر « ما » الاستفهامية ، وكأنه قيل :

ما الذى صنعت ؟ فالجملة اسمية . وقد جاء على هذا الوجه قوله تعالى فى الآية ٢١٩ من سورة البقرة : « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » برفع « العفو » فى قراءة أبي عمرو . فتقدير الكلام : ماذا ينفقون ، أى ما الذى ينفقونه ؟ قل هو العفو ، فجاء الجواب جملة اسمية كجملة السؤال .

والثاني : أن يقولوا : ماذا صنعت أخيراً أم شراً ؟ ويخرج بعض النحويين هذا على أن « ما » و « ذا » مزجتا حتى صارتا كلمة واحدة ، كما هو الأمر في « إنما » و « حيثما » .

ويخرجه بعضهم على أن « ذا » زائدة في الكلام . والأداة ذات المعنى هي « ما » فحسب ، وهذا مذهب كوفي . يشيخ البصريون بأوجههم عنه ، ويرغبون عن زيادة الأسماء . وأياً ما كان الأمر فالعبارة المصدر بها الجملة والتي أدت معنى الاستفهام مفعول مقدم للفعل . والجملة فعلية ، وجاء على هذا قوله تعالى : « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » بنصب « العفو » في قراءة الجمهور . أي يسألونك أي شيء ينفقون ؟ قل ينفقون العفو . فجاءت جملة الجواب فعلية لتوافق جملة السؤال .

ويرى بعضهم مثل هذا مع « من » ، ويستشهد بقول الشاعر :

وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها ؟

وأعود بعد هذا لموضوع البحث كم ذا فأقول : إني لم أر من ذكر وروده ولا من عرض له . فإن قال قائل . وما تنكر أن يحمل « كم ذا » على « ماذا » ، ويقاس على هذا الأسلوب الوارد . والقياس منهج متلشب في العربية .

فالجواب أن ورود « ذا » بعد « ما » أو « من » مزيدة على خلاف القياس ، فلا يقاس عليه ، والمرجع في هذا السماع ، فحيث لا سماع لا ينبغي القول به ولا اعتياده .

ويقول الشاعر :

كم قد ذكرت لك لو أجزى بذكركم يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

والقارئ يحس أن « قد » حشو في الكلام أوردها الشاعر لإقامة الوزن ، وكان يغنيه . أن يقول : كم ذا لو كان تأليفاً صحيحاً وقولاً معروفاً .

والذي يخلص إليه الباحث أن هذا التأليف خطأ سرى إلى المولدين من التأليف بين « ماذا » و « كم ذا » ، وظنهم أنهما سواء وليسا سواء .

ومن آثار الوهم أني استنشدت كثيراً من الأدباء بيت أبي الطيب :

وماذا بمصر من المضحكات لكنه ضحك كالبكاء

فكلهم ينشده :

وكم . ذا بمصر من المضحكات

ولا يوجد هذا في نسخة من نسخ الديوان المتنوعة .

وأقدم ماوقفت عليه من هذا الأسلوب قوله :

يا مـرضـا بهـواه لما رآني ضـريـرا

كم . ذا رأيت بصـيرا أعمى وأعمى بصـيرا

وهذان البيتان لإسماعيل منصور التميمي المصري الضرير الفقيه الشافعي المتوفى سنة ٣٠٦ هـ غزاهما له المرزباني في معجم الشعراء ٣٧٣ ، ولمنصور هذا ترجمة مبسطة في طبقات الشافعية ونكت الهميان ، وكان من الشعراء المجيدين .

ويرى بعض الباحثين تصحيح « كم ذا نصحتك » بأن يكون « ذا » منادى حذف منه حرف النداء وهو جائز عند الكوفيين . ويصح قول حافظ « كم ذا يكابد عاشق » بهذا الوجه أي : كم يكابد يا هذا .

ويزيد وجها آخر :

وهو أن يكون « ذا » مفعولا مقبلا ، أي : كم يكابد ذا الألم : والقارئ يحس تكلفا في هذا وبعداً عن مقصود المتكلم ، وهو لا يطرد ولا يستمر لوقيل : كم ذا نصحتك ، وهذا مستساغ عند المولدين الذين ينطقون بهذا الأسلوب إذ كان قياسه أن يقال : كم هؤلاء نصحتكم .

تحرير القول في عبارات ثلاث^(*)

١ - ينقصني الشيء^(١)

قدم أئرحوم الأستاذ الشيخ محمد على النجار إلى مؤتمر المجمع - في دورته الرابعة والعشرين - بحثاً بعنوان « لغويات » ، تناول فيه قول الكتاب : « ينقصني الشيء » ، وقد رأى أن يعلل التعبير بأنه على حذف مضاف ، أى : ينقصني فقد الشيء .

ويمكن الاتجاه في تصويب ذلك التعبير إلى اعتباره تضييماً ، فيضمن فعل ينقص معنى يعوز ، ولا عبرة بالاعتراض بأن الفعلين متعديان ، وهو مانع من التضمين عند بعض النحاة ، فقد يجرى التضمين بين فعلين كلاهما متعد ، كما في نبأ ؛ إذ تتعدى بتضمينها معنى أعلم ، وكلاهما تتعدى بالباء ، فإذا تضمنت معنى أعلم نعدت إلى ثلاثة مفاعيل . وقد يجرى التضمين بين فعلين كلاهما لازم ، كما في « شهد الله » المضمنة معنى « أقسم » . ومن تضمين المتعدى معنى المتعدى : « علفتها تبناً » أى أطعمتها .

على أنه لا مانع من تعليل هذا التعبير بأنه من باب الحذف والإيصال ، فينقصني الشيء ، أى ينقص منى الشيء .

وعلى أية حال لا بأس بتصويب التعبير العصري : « ينقصني الشيء » على أحد توجيهات : الأول : أن يكون على تأويل مضاف ، أى ينقصني عدم الشيء ، والثاني : أن يكون من باب الحذف والإيصال ، أى ينقص منى الشيء ، والثالث : على تضمين ينقص معنى يعوز .

٢ - أعتذر عن الحضور^(٢)

قدم المرحوم الأستاذ الشيخ محمد على النجار إلى مؤتمر المجمع - في دورته الرابعة والعشرين - بعنوان « لغويات » بحثاً في قول الكتاب : « أعتذر عن الحضور » . وقد علل الأستاذ صحة التعبير بأنه على حذف مضاف ، أى : أعتذر من عدم الحضور .

(١) لم تبت اللجنة في هذا التعبير بعد .

(٢) إقرته اللجنة ؛ ولم يوافق عليه المجلس أو المؤتمر .

(*) تقرير مقدم من الأستاذ محمد شوقي أمين (خير اللجنة) .

ويمكن تعليل صحة التعبير من باب التضمنين ، فيضمن فعل أعذر معنى أمتنع . ويعترض على هذا القول بأن بعض اللغويين والنحاة لا يعتدون التضمنين في فعلين ، إلا إذا اختلفا في التعدية وال لزوم ، وفعل أعذر متعد ، فلا يضمن معنى فعل متعد . ويجاب عن هذا الاعتراض بأن الفعل قد يضمن معنى آخر وإن كان كلاهما متعديًّا ، ومن الأمثلة « نبأ » فهي متعدية إذا تضمنت معنى « أعلم » وكلاهما متعدي بالياء ، وبتضمنين « نبأ » معنى « أعلم » تعدى إلى ثلاثة مفاعيل . وفي القرآن « شهد الله » وهو مضمن معنى « أقسم » وكلاهما فعل لازم . ومن تضمنين المتعدى معنى المتعدى : « علفتها تبنأ » أي أطعمتها .

والأمر يحتمل أن يكون هناك رأيان : الأول : أن معنى « أعذر » أي أبدى عذرا مانعاً عن الحضور ، أو أعذر ، أي أبدى اعتذارا نائباً عنه أو بديلاً منه . والثاني : أن يكون الكلام على حذف مضاف وتقديره « أعذر عن عدم الحضور » .

٣ — كم ذا نصحتك

قدم المرحوم الأستاذ الشيخ محمد علي النجار بحثاً في قول الكتاب : كم ذا نصحتك ؟ ، وقد ورد في بيت « حافظ » :

كم ذا يكابد عاشق ويلاقى في حب مصر كثيرة العشاق

وكذلك جرى الناس على أن ينشدوا بيت « أبي الطيب » :

وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكاء

ولكن هذه الرواية لم ترد في نسخة من نسخ الديوان ، وإنما الرواية : « وماذا بمصر من المضحكات » .

على أنه ورد في شعر التميمي الضرير الفقيه الشافعي المتوفى سنة ٣٠٦ هـ ، إذ عزا إليه المرزبان في معجم الشعراء قوله :

يا معرضاً بهواه لا رأي ضريـراً

كم ذا رأيت بصيراً أعمى وأعمى بصيراً

وعند الأستاذ « النجار » أن هذا الاستعمال خطأ سرى إلى المولدين من التنظير بين « ماذا » و « كم ذا » ، وليسوا سواء ، فلا يصح تخريجه بأن « ذا » زائدة كزيادتها في « ماذا صنعت » و « من ذا قالها » لأن هذه الزيادة على خلاف القياس فلا يقاس عليها ، وكذلك لا يصح تخريجه بأن « ذا » مفعول مقدم ، ففيه تكلف وبعد عن المقصود ، وهو لا يطرد ، لوقيل : كم ذا نصحتم ، لأن قياسه : كم هؤلاء نصحتم . ومن الباحثين من يقول بأن « ذا » منادى حذف منه حرف النداء ، وهو جائز عند الكوفيين .

وأضيف إلى مقاله الأستاذ النجار أن كون « ذا » منادى لا يصلح تعليلا إذا قال كاتب « كم ذا قلتما » و « كم ذا قلتم » و « كم ذا قلتن » ؛ لأن « ذا » منادى للمفرد المذكور لا غير . فلا تصلح للتعليل في تصارييف العبارة وإسناداتها .

ويمكن تسويغ استعمال : « كم ذا » ، ويخرج على أن « ذا » زائدة ، قياسا على زيادتها في « ما » و « من » أو على تقدير مضاف محذوف ، أي « كم مثل هذا » . ويستأنس له بما ورد في قول التميمي المتوفى سنة ٣٠٦ هـ :

كم ذا رأيت بصيرا أعمى وأعمى بصيرا

جواز قول الكتاب : « فعلت كذا رغماً عنه » (*)

(يستعمل الكتاب هذا التعبير : « فعلت كذا رغم كذا » أو « رغماً عن كذا » ، والمسنوع الفصيح في مثل هذا : « فعلت كذا على الرغم من كذا » ، أو « برغم كذا » ويمكن أن يعلل استعمال « فعلت كذا رغم كذا » أو « رغماً عن كذا » بأن « رغم » هنا حال مصدر بمعنى اسم الفاعل ، أو منصوب على نزع الخافض . كذلك يمكن تعليل استعمال « عن » مكان « من » بأن الأولى تنوب مناب الأخرى ، فإن « عن » توافق « من » وترادفها وتكون بمعناها كما صرح بذلك النحاة) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر النورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - تناولت المسألة الثانية من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن المعنون « مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر » - وهو من بحوث مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين - قول الكتاب : فعلت كذا رغماً عنه ، وتخطئة النقاد لهم ، وإلزامهم أن (يقولوا) فعلت كذا بالرغم منه ، أو على الرغم منه ، بحجة أن حذف حرف الجر ليس قياساً ، على حين أنه يمكن تصويب قول الكتاب على أساس الحذف ، لورود أمثلة كثيرة منه ، أو على أساس أن «رغم» مفعول مطلق .

٢ - درست لجنة الأصول الموضوع .

٣ - وقد كتب الأستاذ عباس حسن مذكرة عنوانها «حول تعبير رغماً عن كذا «عن» في معنى «من» .

حول : تعبير : رغما عن كذا - « عن » هنا في معنى « من » (*)

(١) تكون « عن » بمعنى « من » تطبيقا للنصوص الآتية :

١ - قال الأشموني : المعنى السادس من معاني « عن » موافقة « من » نحو قوله تعالى : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » وقوله تعالى : « أولئك الذين يتقبل الله عنهم أحسن ما عملوا . . . » اهـ .

٢ - جاء في التصريح : (تكون « عن » مرادفة « من » نحو قوله تعالى : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » أي : منهم) اهـ .

٣ - جاء في الهمع عند الكلام على معاني « عن » ما نصه : « . . . وتكون بمعنى « من » نحو قوله تعالى : « يقبل التوبة عن عباده » وقوله تعالى : « يتقبل الله عنهم أحسن ما عملوا » بدليل فتقبل من أحدهما . . . الآية » اهـ .

(ب) ورودها سماعا في فروع المادة اللغوية للفعل « رَغِمَ » ، ما يدل على ورود « عَنْ » سماعا في بعض تلك الفروع فيؤذن بصحة استعمالها في غيره قياسا . وجاء في الأساس ما نصه : (مالى عنك مُرَاغِمٌ) ثم قال :

إذا الأرض لم تجهل على قُرُوجُها وإذ لي عن دار المذلة مَرَّغِمٌ

جواز قول الكتاب : « حدث هذا أثناء كذا »^(*)

(جرى الكتاب على استعمال « حدث هذا أثناء كذا » بحذف حرف الجر ، ولا بأس بذلك : إما بنصب « أثناء » على الظرفية باعتبار أن أثناء ليست مكانا مختصا ، بل مبهما ، وإما بالاستناد إلى ورود قولهم « أنفذت كذا ثنى كتابي » في نسخة من الصحاح واللسان وغيرهما بنصب ثنى على الظرفية المكانية سمعا ، وثنى مفرد أثناء فيقاس على نصبه نصب جمعه ، ويقوى ذلك وروده في نصوص تدل على استعماله في القديم) .

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - تضمنت المسألة الثالثة من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن ، المعدون « مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر » - وهو من بحوث مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين - قول الكتاب : « حضر أثناء المحاضرة » وتخطئة النقاد لهم لأنهم لم يذكروا حرف الجر « في » قبل « أثناء » ، وعند هؤلاء النقاد أنه لا يصح نصب « أثناء » على الظرفية المكانية .

٢ - وقد عقب الأستاذ عباس حسن عند نظر البحث في المؤتمر بأن الأستاذ أحمد الدوامري عضو المجمع تناول في بحثه في المجلة هذا التعبير (في الجزء الثاني) . وأثبت نصا من المعجمات جاء فيه « ثنى » منصوبة على الظرفية ، وهي مفرد أثناء . وزاد الأستاذ عباس حسن أن « أثناء » مسموعة بجما بالنصب على الظرفية في قول الشاعر الجاهلي ، يهجو عمر^١ وبن ماجه :

ينام عن التقوى ويوقفه الخنا فيخبط أثناء الظلام فسول

إلى نصوص أخرى في ذخيرة ابن بسام - المجلد الأول - القسم الرابع ص ٩٨ و ص ١١٤

٣ - درست لجنة الأصول الموضوع ، وانتهت إلى قرارها فيه .

جواز قول النكّاب : « هل هذا الأمر يعجبك ؟ »^(*)

(يجرى على أقلام النكّاب مثل هذا التعبير : هل الكذوب يصدق ؟ « بدخول هل على اسم مخبر عنه بجملة فعلية ، وجمهور النحاة على أن ذلك جائز في ضرورة الشعر ، على أنه جاء في « الهمع - ج ٢ ص ٧٧ - تجويز الكسائي دخول « هل » على الاسم الذي يليه فعل في الاختيار ، ولا مانع بهذا من إجازة ذلك التعبير) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - كانت المسألة الخامسة من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن المقدم إلى المؤتمر في الدورة الرابعة والثلاثين ، و عنوانه « مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر » قول النكّاب : هل هذا الأمر يعجبك ؟ بتقديم الاسم على الفعل ، فقد منع النقاد ذلك بحجة أن « هل » لا تدخل على اسم يعمده فعل في الاختيار ، وفي تعليل النحاة لذلك تكلف وصناعة . وعلم المعاني يفيد تقديم المسند إليه للاهتمام ، فلا داعي لحظر التعبير .

— نظرت لجنة الأصول في الموضوع ؛ وانتهت إلى قرارها فيه .

جواز قول الكتاب : « جاءوا واحداً واحداً »^(*)

(يخطئ فريق من النقاد قول بعض الكتاب : جاءوا واحداً واحداً ، على أساس أن الصواب في مثله : جاءوا أحاداً أو موحداً . وقد درست اللجنة هذا فترأت أن أحاداً وموحداً معدول بهما عن : واحداً واحداً . وهذا العدول لا يمنع من الأصل ، لأن استعمال المعدول والمعدول عنه جائز كما في عامر وعمر .

ولهذا تقرر اللجنة أن التعبير «أيشبهه صحيح» .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبالجلسة السادسة والعشرين من جلسات المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

- قدم الأستاذ عبد الحميد حسن إلى مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين بحثاً له عنوانه « جولة في كتاب درة القوام » للحريري . وكان من المسائل التي أثارها في بحثه تخلف « الحريري » لقول الكتاب : قدم الحجاج واحداً واحداً ، واثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، وتصويبه ذلك بأن يقال : جاءوا أحاداً وثلاثاً ورباعاً . أوجاهوا موحداً ومثنى ومثلث ومربع .

- وقد أوضح الأستاذ عبد الحميد حسن في بحثه أنه لا مانع من استعمال عبارات يستعملها العرب بأسلوب آخر ، مادامت هذه العبارات بغير هذا الأسلوب لا تجافي نهج اللغة ، وأشار إلى أن النحاة يمثلون مجيء الحال جامدة بقولهم : ادخلوا رجلاً رجلاً .

- وعرض الأستاذ عبد الحميد حسن في بحثه رأي الأستاذ الشيخ محمد علي النجار ، وهو أن العرب يأتون بألفاظ واحد بدلاً من العدد المكرر ، ولهذا يستهجن الأسلوب الذي يرد فيه مثل : دخل الطلبة المدرسة اثنين اثنين ، حتى يثنيه عن رأيه وجه صحيح .

- وقد نشر بحث الأستاذ عبد الحميد حسن في مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين بعنوان (جولة في كتاب درة القوام) .

- نظرت لجنة الأصول في الموضوع وانتهت إلى قرارها فيه .

جواز قول الكتاب : « هب أنى فعلت كذا » (*)

(يخطئ بعض العلماء إيراد « أن » ومعموليتها بعد (هب) فى نحو : « هب أنى فعلت كذا » ، ويقولون : إن الصواب فى مثله : « هبنى فعلت » و « هبه فعل » بوصل الفعل بالضمير

ترى اللجنة أن التعبير بهذه الصورة صحيح ، لما يأتى :

١ - لما نقله « الشهاب الخفاجى » عن « ابن برى » من أنه غير ممتنع إذا جعل « هب » بمعنى « احسب » .

٢ - ولما جاء فى « المغنى » من تصحيحه وروده فى قول القائل فى المسألة المعروفة بالحجرية أو المشركة ، وقد ذكرت أيضاً فى « اللسان » فى مادة « شرك » .

٣ - ولأن « هب » من الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين . ومن المقرر أن هذه الأفعال تسد فيها « أن » ومعمولها مسد المفعولين .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبالجلسة السادسة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

- قدم الأستاذ عبد الحميد حسن إلى مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، بحثاً له عنوانه « جولة فى كتاب درة النواص » للحريرى ، وكان من مسأله تحطئة الحريرى لقول الكتاب : هب أنى فعلت ، وهب أنه فعل ، وتصويبه ذلك بإلحاق الضمير المتصل به ، فيقال : هبنى فعلت ، وهبه فعل .

- وأوضح الأستاذ عبد الحميد حسن أن « الشهاب الخفاجى » نقل عن « ابن برى » تنظيره بين « هب » و « احسب » التى تتعدى إلى مفعولين ، وتسد « أن » ومعمولها مسد . وأضاف الأستاذ أن الأفعال التى تنصب مفعولين فى باب ظن وأخواتها يسد فيها « أن » واسمها وعبرها مسد المفعولين ، وفعل « هب » من بين هذه الأفعال . وبناء على ذلك تصح عبارة « هب أنى فعلت كذا » جرياً على آراء النحاة .

- وقد نشر بحث الأستاذ « عبد الحميد حسن » فى مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين بعنوان : « جولة فى درة النواص » .

تصويب « التَّارْجِح » بمعنى « التَّرْجِح أو الارتجاح » (*)

(تقول اللغة في معنى التذبذب بين أمرين : ترجح وارتجح ، وقد شاع على ألسنة المعاصرين قولهم في مثل هذا المعنى تَأرجح ، وكأنهم اشتقوا ذلك من الأرجوحة ، ولأمانع من إجازة ذلك معنا للبس بين معنى التذبذب ومعنى الرجحان .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وكانت اللجنة قد عرضت على المجلس قرارا بالجلسة الثلاثين من نفس الدورة ، فرأى المؤتمر تعديله .

وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

- هرض على اللجنة أن النقاش يدور حول فعل « تَأرجح » في مثل هذا التعبير : هو يتأرجح بين الإقدام والإحجام بمعنى التذبذب بين هذا وذاك ، ومن النقاد من يخطئون هذا التعبير ، ويرون صوابه : ترجح أو : ارتجح .

- وقد احتج الأستاذ عباس حسن لصحة هذا التعبير ، وفيما قاله إن في اللغة : أرجحه فصارحه : يؤرجحه ، كقول أكرم ، فقد سمع فيه : يؤكرم . ولا مانع من التنظير بين أرجح وأكرم فيكون المطاوع : تأرجح .

- وأشار الأستاذ محمد خلف الله إلى أن أكرم يؤكرم هو الأصل ، وقد قالوا بجواز الرد إلى الأصل في الشعر . ولكن يقال في السعة وفي غير الضرورة : يرجح ويكرم .

- وقال الأستاذ عباس حسن : إن الأرجوحة من أسماء الأعيان ، وقد أجاز الجمع الاشتقاق منها ، وعلى هذا نقول : أرجحه فتأرجح .

- وأيد الأستاذ عبد الحميد حسن ذلك بقوله باعتبار الأرجوحة كلمة جامدة ، فنشتق منها دون نظر إلى أصل مادتها وهو رجع .

- وقال خبير اللجنة إن الاشتقاق من أسماء الأعيان يقتضي النظر إلى صيغة الاسم ، وإجراء الاشتقاق منه ، والأرجوحة على وزن الأفعولة ، وهي من مادة رجع ، فالاشتقاق من الأرجوحة يقتضي النظر إلى « رجع » فيقال أرجحه فتأرجح أو ارتجح ، ولكن إجازة « التَأرجح » يمكن أن تستند إلى قرار الجمع في توهم أصالة الحرف ، وبناء على ذلك نتوهم أصالة الهمزة في الأرجوحة فنقول : تأرجح ، كما قلنا تلمذ وتعلم . وذلك لأن الترجح أو الارتجاح لا تدل على ما يدل عليه التأرجح ، إذ يعطينا صورة الأرجوحة في تمايلها وتذبذبها ، وفي ذلك بلاغة الدلالة .

- وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى ما يأتي :

«تقول اللغة في معنى التذبذب بين أمرين : ترجح ، وارتجح ، وقد شاع على ألسنة المعاصرين قولهم في مثل هذا المعنى تأرجح ، وكأنهم اشتقوا ذلك من الأرجوحة ، ولا مانع من إجازة ذلك ، معنا للبس بين معنى التذبذب ومعنى الرجحان ، وسبيل تلك الإجازة ما أقره الجمع من جريان بعض الكلمات العربية على مبدأ توهم أصالة الحرف ، ومن قبول ظواهر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائدة أو المتحول ، مما يستعمله المحذون ، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة» .

جواز قول الكتاب : « أكثر من واحد ، وما أشبهه » (*)

(ترى اللجنة جواز قول الكتاب : فعل كذا أكثر من واحد ، وما أشبهه ، لأن أفعل التفضيل قد يخرج عن الدلالة على المشاركة بين أمرين في أصل المعنى مع زيادة أحدهما على الآخر فيه ، فيدل على مجرد الوصف بأصل المعنى ، وقد جاء أفعل التفضيل على هذا الوجه في آيات من القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : « أفمن يهاى إلى الحق أحق أن يتبع أم من لا يهدى إلا أن يهدى » .

وقوله تعالى : « أفمن يلقى في النار خيرا أم من يأتي آمنا يوم القيامة » .
كذلك ورد التعبير بأكثر من واحد في فصيح الكلام ؛ مثل ما جاء في قصة الغزو من كتاب الاشتقاق لابن دريد : « جدع الله أنف رجل أخذ أكثر من شاة » ، وما جاء في مادة خضر من صحاح الجوهري : « كره بعضهم بيع الرطاب أكثر من جرة واحدة » .
وعليه قوله تعالى : « ... فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » .
فإن معناه : « فإن كانوا أكثر من أخ واحد ، أو أكثر من أخت واحدة . . وعلى هذا المعنى كان الحكم الشرعي في التوريث) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمرا المجمع في الدورة التاسعة والثلاثين ، وفي الجلسة السادسة والعشرين من المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١- تقدم الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج ببحث عرض فيه التعبير ، ولأوجه تخطئه لدى نقاده ، ثم ناقش هؤلاء ، ورد ما ذهبوا إليه في دراسة مستفيضة لصيغة « أفعل » وأوجه استعمالها ، وانتهى في خاتمة البحث إلى أن التعبير صحيح تؤيد صحته قواعد اللغة ، وشواهد الكلام الفصيح .

٢- في مذكرة قدمها الأستاذ محمد شوق أمين خبير اللجنة ، أيد تصحيح التعبير على أن (أفعل) فيه على غير باب ، وأورد طائفة من الشواهد جاء فيها أفعل غير مراد به التفضيل وأخرى جاء فيها التعبير « بأكثر من واحد » على الصورة التي تتجه التخطئة إليها ، ثم انتهت إلى أنه « استثناسا » بما أوردناه من الأمثلة يجاز ما استساغه المحدثون من التعبير بقولهم : غاب أكثر من واحد ، وصام أكثر من يوم . . . الخ » .

٣- درست لجنة الألفاظ والأساليب الموضوع وانتهت إلى قرارها فيه .
ومع هذا :

(١) بحث للأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج وعنوانه : هل من الخطأ في اللغة أن يقال : كذا « اسم لأكثر من واحد ؟ »

(٢) بحث للأستاذ محمد شوق أمين وعنوانه :
قولهم : رأيت أكثر من مرة ، أو إعمال أفعل التفضيل على غير باب .

هل من الخطأ في اللغة أن يقال : « كذا اسم لأكثر من واحد ؟ » (*)

يقول بعض العلماء إنه يجرى على السنة كثير من الباحثين وأعلامهم - عندما يعرض لهم في بعض المقامات علم من الأعلام ، قد سمي به عدة أشخاص أو عدة أشياء - أن يقولوا : إنه « اسم لأكثر من واحد » وهذا تعبير خطأ لا تسمح به قواعد اللغة العربية .

وذلك أن صيغة « أفعال التفضيل » تقتضى زيادة المفضل على المفضل عليه في المعنى للشتراك بينهما ، كما يقال : « زيد أعلم من عمرو » و « بكر أكرم من خالد » .

فالمثال الأول يفيد أن زيدا وعمرا كلاهما عالم ، وأن ما عند زيد من العلم أعظم مما عند عمرو .

والمثال الثانى يفيد أن كلا من بكر وخالد كريم ، وأن بكرا أوسع كرما من خالد .

قالوا : وهذا المعنى الذى يقتضيه « أفعال التفضيل » لا يثبت في العبارة التى هى موضوع البحث : « كذا اسم لأكثر من واحد » فإنه ليس في الواحد كثرة يشترك بها مع ما فوقه من الأعداد .

فلا يصح حينئذ أن يصاغ فيه « أفعال التفضيل » من معنى الكثرة ، إنما الذى يمكن أن يكون صحيحا هو أن يقال : « كذا اسم لغير واحد » أى اسم لاثنتين أو ثلاثة أو ما فوق ذلك .

هذا ما يقوله أولئك العلماء ، وهو قول يدل على أنهم لم يعطوا مسألة « أفعال التفضيل » حقها من الدراسة المستوعبة ، ولم يتتبعوا الاستعمالات المختلفة التى وردت بها صيغة « أفعال » في اللغة العربية ، بل وقفوا عندما اشتهر من أحكام هذه الصيغة .

إن دلالة الصيغة على المفاضلة بين أمرين بزيادة أحدهما على الآخر في المعنى المشترك بينهما ليست الحكم الوحيد لأفعال التفضيل ، وإنما ذلك إذا لم يقصد به شيء آخر غير تلك .

(*) بحث للأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج - عضو المجمع .

المفاضلة ، فإذا قصد به معنى آخر غير المفاضلة — وذلك كثير فيما ورد في اللغة — فإن غاية ما يستفاد من الصيغة إنما هو ثبوت المعنى للطرف الذى يطلق عليه اسم المفضل ، ولا تفيد اشتراك الطرف الآخر في هذا المعنى .

(١) فإذا قيل : « زيد أقصر من عمرو » كان ذلك محتملاً أمرين :

الأول : المفاضلة بين زيد وعمرو في القصر على أساس اشتراكهما في أصل هذا المعنى مع زيادة زيد فيه على عمرو .

الثاني : ألا يكون المقصود المفاضلة بينهما على هذا الوجه ، وإنما يكون المقصود إفادة ثبوت القصر لزيد ، على حين أن عمرا يكون طويل القامة ، وأن طول قامته بيّن لا شبهة فيه ، ولكن لما كان الكلام في معرض خاص ، هو بيان قامة كل منهما ، اجيء بالعبارة في صورة المفاضلة ، أى أن المراد بها إفادة أن قامة زيد قصيرة ، على حين أن قامة عمرو طويلة بيّنة الطول ، وأنها لا تشاركها في القصر .

* * *

(ب) وإذا قيل : « كل إنسان أحق بماله » فليس المعنى فيه على أن صاحب المال يشاركه غيره في ثبوت حق له على هذا المال ، وإن حق صاحب المال أكبر وأعظم من حق غيره عليه . ليس المعنى على ذلك ، فإنه ليس لأحد غير صاحب المال حق فيه أو عليه ، وإنما الحق كله لصاحبه .

(ج) ثم إنه لا يتكرر في اللغة ولا في المنطق أن ينسب شيء إلى شيء آخر بالكبر أو الصغر أو المساواة فيقال : هذا أكبر من ذاك أو أصغر منه أو مساوٍ له ، بل إن كل شيء يمكن أن ينسب إلى غيره على هذا الوجه ، وهو حينئذ لا بد أن يكون واحداً من هذه الثلاثة ، فهي لا تجتمع فيه جميعها ، ولا اثنان منها ، كما لا يمكن أن يخلو منها كلها .

والواحد مع ما فوّقه من الأعداد لا يخرج عن هذا القانون ، فهو لا بد أن يشبّه له أحد هذه الأمور الثلاثة ، وينتفى عنه الاثنان الآخران ، فلا يمكن أن يقال : إنه مساوٍ لما فوّقه

أو أكبر منه ، بل يتعين أن يقال : إنه أقل مما فوقه وأصغر منه ، وإذا صح أن يقال : إن الواحد أقل من الاثنين وأصغر منهما فإنه يصبح بالضرورة أن يقال : إن الاثنين أعظم من الواحد وأكبر منه وأكثر ، وذلك لا يوجب أن يكون هذا الواحد عظيماً أو كبيراً أو فيه كثرة ، فإن وجوب مشاركة المفضل عليه للمفضل في أصل المعنى الذى تجرى تيد المقابلة بينهما إنما يكون في « أفعل » الذى جاء على الوجه الذى اشتهر به كما قدمنا ، فأما إذا كان على غير هذا الوجه فإنه لا يوجب تلك المشاركة .

* * *

(د) هذا واستعمال « أفعل التفضيل » على هذا الوجه الذى ليس فيه مشاركة بين اثنين في أصل معنى الصيغة لا ينبغي أن يقال إنه شاذ أو ضعيف ، فإننا نجد قد ورد في آيات كثيرة من الكتاب العزيز كما يتبين مما يلي :

١ - قال الله تعالى « أَمَّنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى » . (٣٥ يونس) .

٢ - وقال تعالى : « أَمَّنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » . (٢٢ الملك) .

ففى الآية الأولى إشارة إلى القول الذى يتعين أن يكون جواباً فى هذا المقام إذا كان مما يطلب فيه جواب ، وذلك القول المتعين هو أن الأحق بأن يتبع إنما هو الذى يهدى غيره إلى الحق ، وليس هو الذى لا يهدى إلا إذا هداه غيره .

لكن ذلك لا ينبغي أن يفهم على أساس « أفعل التفضيل » الذى يقتضى المشاركة بين أمرين فى معنى مع زيادة أحدهما على الآخر فيه ، فإن من لا يهدى إلا إذا هداه غيره ليس له جدارة أو أحقية أن يكون متبوعاً يهدى به غيره ، فليس هناك معنى مشترك بين الطرفين يزيد فيه أحدهما على الآخر .

فصيغة « أفعل » فى قوله سبحانه : « أحق أن يتبع » ليس المزاد بها إلا أن من يهدى غيره إلى الحق هو الجدير وحده أن يتبع وأن يقتدى به غيره .

وكذلك الحال في آية الملك : « أفمن يمشى مكباً على وجهه أهدى أم من يمشى سوياً على صراط مستقيم » .

فإن القول المتعين بإزاء هذه المقابلة - وهو ما ترشد إليه الآية الكريمة - هو أنه لا شك أن الذي يمشى سوياً على صراط مستقيم هو الأهدى والأرشد ، وليس هو من يمشى مكباً على وجهه ، متخبطاً في سيره ، لا يدرى أين هو ولا أين يذهب . لكن هذه الصيغة « أهدى » لا يصح أن يفهم منها في الآية أن كلامنا السائر على الصراط المستقيم ، والمتخبط الهائم على وجهه قد ثبتت له الهداية ، وأن حظ الأول منها أعظم من حظ الثاني ، فإن هذا الثاني ليس له حظ من الهداية أصلاً .

* * *

(هـ) ومما وردت فيه صيغة « أفعل » لغير المفاضلة التي تقتضي اشتراك اثنين في معنى مع زيادة أحدهما فيه على الآخر قوله تعالى :

٣ - « أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمناً يوم القيامة » . (٤٠ فصلت) .

٤ - وقوله سبحانه : « قل أذلك خير أم جنة الخلد التي وعد المتقون » (١٥ الفرقان) اسم الإشارة في قوله سبحانه : « أذلك خير » راجع إلى السعير والعذاب به ؛ كما دل على ذلك قوله تعالى : « بل كذبوا بالساعة وأعتدنا لمن كذب بالساعة سعيراً » .

٥ - ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : « أذلك خيرٌ نزلًا أم شجرة الزقوم » : (٦٢ الصافات) واسم الإشارة في هذه الآية راجع إلى أنواع النعم التي فصلتها الآيات قبل ذلك لعباد الله المخلصين ، والتي أشير إليها في قوله سبحانه : « إن هذا لهو الفوز العظيم ، لمثل هذا فليعمل العاملون » .

٦ - وكذلك قوله عز وجل : « أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به في نار جهنم » . (١٠٩ التوبة) .

ففي هذه الآيات وردت كلمة « خير » ، وهي « أفعل تفضيل » ، لكنها لا تفيد المفاضلة بين الأمرين المتقابلين على أساس اشتراكهما في أصل الخيرية مع زيادة أحدهما فيها ، فإنه

خير مطلقاً في جانب من يلقى في النار ، أو من يكون جزاؤه عذاب السعير ، أو من يكون طعامه من شجرة الزقوم التي تنبت في أصل الجحيم ، أو من أسس بنيانه على حافة جرف هار انهار به في نار جهنم .

لا خير في شيء من ذلك ، وإنما الخير كل الخير في الطرف الآخر المقابل ، وهو من يأتي آمناً يوم القيامة ، ومن يكون جزاؤه جنة الخلد التي وعد الله المتقين ، والتي فيها نزله ومستقره الكريم ، وكذلك من أسس بنيانه على تقوى الله ورضوانه .

* * *

(و) وما يتضح فيه المعنى الذي قررناه . وهو أن صيغة « أفعل » قد ترد غير مراد بها المفاضلة بين أمرين ؛ بحيث يكونان مشتركين في أصل المعنى مع زيادة أحدهما فيه .. قوله تعالى :

٧- « الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم أولئك شرّ مكاناً وأضلّ سبيلاً » . (٣٤ الفرقان) فإنه لا يمكن أن تكون صيغة « أفعل التفضيل » هنا في كلمتي « شر وأضل » لإفادة المفاضلة التي تقتضي الاشتراك في أصل معناه مع زيادة أحد الطرفين في هذا المعنى على الآخر ، فإن هذين الطرفين أحدهما الكفرة الفجار المنكرون للبعث وهم أصحاب النار؛ أما الطرف الآخر فهو الرسل صلى الله عليه وسلم وأصحابه المؤمنون الأخيار .

ولا شك أن « ضلال السبيل » وشر المكان أمران مقصودان على فريق الكافرين الذين هم أصحاب الجحيم .

*

(ز) ومن هذا القبيل الذي يتضح فيه المراد ، قوله تعالى .

٨- « أصحاب الجنة يومئذ خيرٌ مستقراً وأحسن مقيلاً » . (٢٤ الف قان) ، فإنه ليس المعنى على أن أصحاب الجنة لهم في الآخرة مستقر ومقيل خير . وأفضل من مستقر أصحاب النار ومقيلهم مع إثبات أصل الخيرية والحق المستقر « هؤلاء ومقيلهم » .

ليس المعنى على ذلك ، فإنه ليس في مستقر أهل النار أو مقيلهم شيء من الخير أو الحسن ، وإنما ذلك مقصور على مستقر أهل الجنة ومقيل أهل الجنة .

هذا - وإني أرى هنا أن أنهي القول في هذه المسألة التي قام عليها أكثر من دليل ، (ولا أحب أن أقول : التي قام عليها غير دليل) كما كان يريد المخالفون ..

أرى أن أختم هذا القول بآية بينة من الكتاب العزيز ، وهي الآية الثانية عشرة من سورة النساء ، التي يقول الله تعالى فيها : « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ؛ فإن كانوا أكثر من ذلك ، فهم شركاء في الثلث » .

فإن قوله سبحانه : « فإن كانوا أكثر من ذلك » معناه - الذي لا يصح خلافه - هو : فإن كانوا أكثر من أخ واحد أو أكثر من أخت واحدة .

ولا يجزئ أحد أن يقول إن معناه : فإن كانوا أكثر من الاثنين : الأخ والأخت معا . وذلك أن كلمة « أو » في الآية هي للدلالة على أحد الشئيين ، وليست للدلالة على الاثنين جميعا .

هذا نص قرآني فيه الدلالة الكافية الشافية ، التي تقطع البك وتسد باب الجدل ، والله ولي التوفيق . . .

قولهم : رأيتُه أكثر من مرة ، أو : إعمال أفعل التفضيل على غير بابِه (*)

مما عقب به نقاد اللغة على الكاتبين المحدثين مثل قولهم :

حضر أكثر من واحدة .

رأيتُه أكثر من مرة .

لا تتناول أكثر من حبة .

ويرى النقاد صحة التعبير في أن يقال مثلاً : حضر غير واحد أو فوق واحد ، ورأيتُه غير مرة أو فوق مرة ، ولا تتناول غير حبة أو فوق حبة .

وخجنتهم في هذا النقد أن : « الأكثر » على وزن أفعل التفضيل ، وهذا يقتضى أن تكون الواحدة أو المرة أو الحبة مفيدة للكثرة ، وليس الأمر كذلك ، فهي واحدة ، والواحد غير الكثير .

على أن هذا التعبير قد جاء في سياق ما يدرسه « مجمع اللغة العربية » من المصطلحات وتعريفاتها ، ففي الجلسة التاسعة من مجلس الدورة الثانية عشرة :

« تأمين على رأس أو أكثر » .

وفي الجلسة الثالثة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين :

« ميل أو أكثر » .

وهذا الأسلوب العصرى يعنى نقل معنى الأكثرية إلى مجرد معنى الزيادة ، فإذا قلت : لا تشرب أكثر من كوب ، لم تعن إلا منع الزيادة على شرب الكوب الواحد ، والنقد لهذا التعبير قائم على أن الكثرة تقتضى التعدد ، وعلى هذا فالكثير لا بد أن يكون متعددًا ، أى : غير واحد أو فوق واحد . وذلك على حين أن من معانى الكثرة الوفرة والاتساع والكفاية . وفي فصح العربية وصف الواحد بأنه كثير ، فقد جاء في المعجمات : خرق كثير ، أى : متسع ، ورجل كثير ، أى : كثرت له الآباء وضروب العلياء .

(*) بحث للأستاذ : محمد شوقي أمين - خير اللجنة .

ولعل منه ما جاء في الحديث النبوي في شأن الرجل الذي أراد أن يوصى بماله للجهاد في سبيل الله ، فقال له الرسول : « والثلاث كثير » .

وبناء على ذلك يمكن تخريج التعبير بأن المراد بقولهم : أكثر من واحد ، أن الواحد كثير وافر ، والمراد بقولهم : لا تتناول أكثر من حبة ، أن الحبة كثيرة فيها غنية وبلاغ . وطوعا لهذا التوجيه يكون أفعل التفضيل على بابه ، فالأكثرية هنا ذاهبة إلى معنى الزيادة على الشيء الكثير الوافي بالحاجة في ذاته ، وإن كانت الصيغة في التعبير عنه صيغة الوحدة العددية .

ومن العبارات الدائرة في الاستعمال ما يتضمن كلمات متقابلة أو متطابقة مثل : الأكثرية والأغلبية في مقابلة الأقلية . وهي على صيغة التفضيل ومع ذلك لا يراد بها أن تكون تفضيلا ، بل يراد بها مجرد الزيادة أو النقص ، أو مجرد الفوقية أو التحتية ، . وفي مصطلحات المجالس النيابية يقال : « ووفق على هذا بالأكثرية أو الأغلبية المطلقة » ، يعنون بها الزيادة على النصف ، ولو كان الزائد واحدا فقط ، ويعبرون بذلك بلفظ الأقلية عن العدد الذي ينقص عن النصف ، ولو كان الناقص واحدا فقط . فاستعمالهم للأغلبية لا يراد به ما فوق الغالبية ، بل لقد تستعمل الغالبية في معنى الأغلبية الاصطلاحية ، وكذلك استعمالهم للأقلية لا يراد به أن هناك قليلا فوقها ، بل يراد به مادون النصف من العدد .

* * *

وقد كان الشيخ « إبراهيم اليازجي » في كتابه : « لغة الجرائد » ، أنكر قول الكتاب : « رأيت أكثر من مرة » منذ سبعين سنة ، وجاء الشيخ « محمد علي النجار » منذ عشر سنوات فعارضه في محاضرات له في « الأخطاء اللغوية الشائعة » وقال في توجيه معارضته : إن أفعل التفضيل قد يأتى على غير بابه ، وذكر من أمثلة ذلك ما في « اللسان » ، مادة « عشنش » ، لدى الرمة :

لنا الهامة الأولى التي كل هامة وإن عظمت منها أذل وأصغر

فقال ابن برى : إن فيه جواز قولهم : زيد أذل من عمرو ، وليس في عمرو ذل ، على حد قول حسان : « فشر كما لخير كما الفداء » .

وأضاف الشيخ « محمد على النجار » إلى ذلك أن هذا الاستعمال قديم، ففي الاشتقاق لابن دريد في قصّة الفرز من تميم : « ألا إن معزى الفرز هيب . جدّع الله أنف رجل أخذ أكثر من شاة . » وفي اللسان مادة (عرا) من كلام الشافعي : « في الكلام عن العرايا : أن يُعْرِى الرجل الرجل النخلة وأكثر من خائطه ليأكل ثمرها ويهديه ويُتَمِّره . . . فقوله : وأكثر، أى : أكثر من النخلة . »

وإنى أزيد على المثالين اللذين أوردهما الشيخ « النجار » دليلا على أن هذا الاستعمال قديم، مثالا ثالثا جاء في مادة « خضر » من صحاح الجوهري، وهو « كره بعضهم بيع الرطاب أكثر من جزء واحدة . »

وكذلك أزيد على الشاهد الذى ساقه الشيخ « النجار » لمجيء أفعال التفضيل على غير بابه شاهدا ثانيا ساقه « ابن هشام » في « المغنى » وهو قول الفرزدق :

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما وأنتم ما أقام الأثم

وشاهدا ثالثا هو قول الشاعر :

توسمته لما رأيت مهابة عليه ، وقلت : المرء من آل هاشم
وإلا فمن آل المرار ، فلأنهم ملوك عظام من ملوك أعظم

وقد عرض أمثاذا الشيخ « محمد محي الدين عبد الحميد » لصيغة أفعال التفضيل ، وأنها قد تجيء غير دالة على التفضيل ، وذلك في غضون بحثه المقدم إلى مؤتمر المجمع في دورته الثانية والثلاثين ، فقال : « إن ذلك مذهب أبى عبيدة ، وأبى العباس المبرد ، وقد تبعهما عليه شراح الألفية . »

وبعد أن استشهد ببيت « الفرزدق » قال : إن مستند الاستدلال من وجهين : الأول أن الشاعر قابل « الأثم » جمع ألأم بكرام جمع كريم ، وكريم صفة مشبهة بغير تردد ، ومن تمام المقابلة أن يكون الأثم دالا على معنى العفة المشبهة . والوجه الثانى أن الأثم مجرد من آل ومن الإضافة ، فلو كان اسم تفضيل لوجب إفراده وتذكيره .

وفي بخواتيم « المصباح المنير » ما يتركى مجيء اسم التفضيل بمعنى اسم الفاعل منفردا بالوصف غير مشارك فيه ، وذلك أن « ابن الدهان » يجوز استعمال أفعل مجردا عن معنى التفضيل مؤولا بتأسم الفاعل أو الصفة المشبهة ، قياسا عند المبرد سماعا عند غيره .

وأن منه عند جماعة قوله تعالى : « وهو أهون عليه » أى هين ، إذ المخلوقات كلها ممكنات ، وزيد الأحسن والأفضل ، أى : الحسن والفاضل ، ويقال لأخوين مثلا : زيد الأصغر والأكبر ، أى : الصغير والكبير ، وعلى هذا المعنى : « يوسف أحسن إخوته » أى حسنهم ، وقال « ابن السراج » : يراد بأفعل معنى فاعل ، ومنه قولهم : محاذاة الأسفل الأعلى ، أى : الأسافل العالى ، وقال تعالى : « أنتم الأعلى » أى : العالون ...

* * *

واستنادا إلى كل ما تقدم من الآراء على وجه الإجمال ، مع الاستئناس بما أوردناه من الأمثلة الفصاح على وجه خاص - يجاز ما استنماغه الكتاب المحدثون من التعبير بقولهم : غاب أكثر من واحد ، وصام أكثر من يوم ، ونحو هذا من التعبيرات التى يستعمل فيها لفظ الأكثر بمعنى مطلق الزيادة .

جواز قول المكّاب : « ها أنا أفعل » وشبهه (*)

(ترى اللجنة أنه يجوز دخول « ها » التشبيه على الضمير ، دون أن يكون الخبر اسم إشارة نحو : ها أنا أفعل ، وما أنت تفعل ، مستدلين على صحة ذلك بالشواهد العديدة التي وردت في كلام العرب الذين يُحتج بقولهم ، مثل قول الشاعر - وهو أبو كبير الهذلي - :
وَلَوْعَا فَشَطَّتْ غُرْبَةً دَارَ زَيْنَبِ فَهَا أَنَا أَبْكِي وَالْفُؤَادَ قَرِيحُ .

ومن النثر ما ينسب إلى خالد بن الوليد : « ثم ها أنا أموت على فراشي » (١ - ١٦٥ عيون الأخبار) .

وما ينسب إلى المستورد بن علفة الخارجي : « وما أنتم تعلمون ما حدث » (١ - ٤٨ الكامل للمبرد) .

ولهذا لا حرج على كاتب أن يكتب : ها أنا ، وما أنت ، وما هو ، وما يشبه ذلك من الضمائر .

(*) صدر في الجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والثلاثين ، وفي الجلسة السادسة والعشرين من المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :
١ - قدم الأستاذ محمد شوقي أمين خبير لجنة الألفاظ والأساليب بمحاضراته : « ها أنا » استعرض فيه أقوال النحاة واللغويين الذين يمتنعون ذلك بأن الصواب أن يخبر باسم الإشارة عن الضمير ، فيقال : ها أنا ، ثم أورد عشرين شاهدا من الشعر ، وبمثلهما من النثر على استعمال التعبير - بصورته المنقودة - في المصور الأولى وما تلاها على السنة الفصحاء من فقهاء اللغة ، وأعيان الشعراء .
وأنهى في ختام البحث إلى أنه « لا سبيل على كاتب أن يكتب : ها أنا ، وما أنت ، وما هو ، وما يشبه ذلك من سائر أمثلة الضمائر » .

٢ - فوُتق هذا كله ثم انتهت اللجنة إلى القرار التالي :
« ترى اللجنة أنه يجوز دخول « ها » التشبيه على الضمير ، دون أن يكون الخبر اسم إشارة نحو : ها أنا أفعل ، وما أنت تفعل ، مستدلين على صحة ذلك بالشواهد العديدة التي وردت في كلام العرب الذين يحتج بقولهم ، مثل قول الشاعر وهو أبو كبير الهذلي :
وَلَوْعَا فَشَطَّتْ غُرْبَةً دَارَ زَيْنَبِ فَهَا أَنَا أَبْكِي وَالْفُؤَادَ قَرِيحُ .
وقول قتيلة :
أَعْبَدُ ، هَا أَنْتِ نَجْلُ نَجْجِيَّةٍ مِنْ قَوْمِهَا ، وَالْفَحْلُ فَحْلُ مَعْرِقِ .
ومن النثر ما ينسب إلى خالد بن الوليد : « ثم ها أنا أموت على فراشي » (١ - ١٦٥ عيون الأخبار) ، وما ينسب إلى المستورد بن علفة الخارجي : (وما أنتم تعلمون ما حدث) (١ - ٤٨ الكامل للمبرد) ، ولهذا لا سبيل على كاتب أن يكتب :
ها أنا ، وما أنت ، وما هو ، وما يشبه ذلك من الضمائر » .

وقد وُفق على قرار اللجنة بعد حذف بيت قتيلة ، لأنه مشهور برواية أخرى تشكك في الاستدلال به ، وتغيير عبارة « لا سبيل على كاتب أن يكتب : ... إلخ إلى : لا حرج على كاتب » .
ومع هذا بحث الأستاذ محمد شوقي أمين وعنوانه : « ها أنا ، وجواز الإخبار بغير رسم الإشارة عن الضمير المسبوق بأداة التشبيه » .

ها أنا ، أو : جواز الإخبار بغير اسم الإشارة عن الضمير المسبوق بأداة التنبيه (*)

يتوارد على أقلام الكاتبيين من المعاصرين مثل قولهم :

ها أنا قائل ما أعتقد .

وما هما يفعلان ما يشاءان .

وما نحن نرى ذلك الرأى .

وقد نصب لهم نقاد اللغة من معاصريهم ينعون عليهم هذا التعبير ، ويريدونهم على أن يقولوا :

هأنذا .

وما هما ذان

وما هم أولاء

إلى غير ذلك من بقية الأمثلة الثمانية عشر ، باعتبار أنواع الضمائر مع التذكير والتأنيث ، ومع الأفراد والتثنية والجمع .

والنقاد في هذا يذهبون إلى أن هاء التنبيه تدخل على الضمير ، بشرط أن يكون مخبرا عنه باسم الإشارة .

وما جرت به أقلام الكتاب المعاصرين في هذا التعبير تجرى مثله من قديم ، وما انتبه إليه النقاد المعاصرون فيه سبقهم إليه النقاد الأقدمون .

ونحن إذا استظهرنا ما قاله النخاعة واللغويون في هذا ، ألفينا جمهورهم ينصون على أن الإخبار عن الضمير في مثل ذلك التعبير بغير اسم الإشارة لا ينكاد يقال ، أو أنه شاذ .

ولكننا إذا تقصينا ما استعمله الفصحاء في عصور العربية من مبتدئها إلى يوم الناس هذا ، صادفتنا أمثلة تجرى على الوجه الذى يشوجه عليه النقد ، وهى كثيرة كاثرة فى الشعر والنثر ، ومن بينها ما ينسب إلى العصر الجاهلى وماتلاه .

ومن طريف هذه الأمثلة ما استعمله ناقد لغوى هو الحريرى ، ومؤلف معجمى ، هو الفيروزابادى ، وعالم نحوى ، هو ابن هشام . وثلاثتهم من الناعين عليه ، أو القائلين بشذوذه!

ودونك - أولا - طرفا من أقوال النحاة واللغويين .

وثانيا - أربعين من الشواهد مناصفة بين الشعر والنثر .

وثالثا - ما يهدى إليه البحث والنظر من الحكم بإجازة التعبير المنقود .

فأما « أولا » فقد جاء فى مبحث حروف التنبيه من « شرح المفصل » : « المبهم من الأسماء ما افتقر إلى غيره فى البيان عن معناه ، فتقول : هاأنا ذا ، فهى داخلة عند شيبويه على المضمر الذى هو أنا لثبته بالمبهم . وعند الخليل أنه داخل على المبهم تقديرا . والتقدير هذا أنا ، فأوقعوا أنا بين التنبيه والمبهم ، وكذلك ها هو ذا ، فسيبويه يرى أن دخولها على المضمر كدخولها على المبهم ، والخليل يعتقد دخولها على المبهم ، وإنما قدموا التنبيه ، والتقدير هذا هو ، ونحوه : هاأنت ذا ، وها هى ذه . . . » .

وجاء فى مبحث « ها » من معنى اللبيب : « تكون للتنبيه ، فتدخل على ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة ، نحو : ها أنتم أولاء ، وقيل إنما كانت داخلة على الإشارة فقدمت ، فرد بنحو : ها أنتم هؤلاء ، فأجيب بأنها أعيدت توكيدا . . . » .

وجاء فى مبحث اسم الإشارة من شرح الأشموني « يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه ، نحو : ها أنا ذا . . . وبغيره قليلا » .

وفى تعليق الصبان على هذا يقول : « أفهم كلام الشارح منع إدخال ها التنبيه على الضمير المنفصل الذى ليس خبره اسم الإشارة ، وبه صرح الدمامي نقلًا عن ابن هشام ،

فإنه قال في حاشيته على المغني : وقع للمصنف إدخالها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل ، مع أن خبره ليس اسم إشارة ، كقوله في ديباجة الكتاب : « وها أنا بائع بما أسررت » .

وقد صرح المصنف في حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك ، مشيراً إلى أن قول صاحب التسهيل : وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة ، معترض بأن ظاهره أن الإخبار عن الضمير المذكور باسم الإشارة غير شرط ، وليس كذلك ، فإن تخلفه إنما يقع شاذاً ... »

وجاء في « لسان العرب » في مبحث « ذا » :

« قال القراء : العرب إذا جاءت إلى اسم مكنى قد وصف بهذا فرقوا بينها وذا ، وجعلوا المكنى بينهما ، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها . يقولون : أين أنت ؟ فيقول القائل : هأنذا ، فلا يكادون يقولون : ها أنا ، وكذلك التنبيه في الجمع ... »

وجاء في مبحث « ها » من « لسان العرب » أيضاً :

« وقالوا : ها أنت تفعل كذا ، وهأنت مقصور ... »

وجاء في « حرة الغواص » للحريزي : « ويقولون : هو ذا يفعل ، وهو خطأ فاحش ، والصواب : ها هو ذا يفعل ، وكأن الأضل : هو هذا يفعل ، ففصل حرف التنبيه من الإشارة ، وصدر به الكلام ، وأقبح الضمير : ويسمى هذا تقريبا » .

وجاء في « كشف الطرة » للألوسي : « إذا اجتمع الـ الإشارة وغيره ، نجعل اسم الإشارة مبتدأ وغيره خبره ، لأن العرب اعتدت بمكان التنبيه والإشارة ، ففصلته ، ولا يجوز أن يجعل خبراً إلا مع المضمرة ، فإن الأفصح فيه أن يقدم فيقال : ها أنا ذا » :

وعرض الأستاذ عبد الحميد حسن في بحث « المرونة في اللغة » المقدم إلى مؤتمر مجمع اللغة العربية في دورته التاسعة والعشرين لقول الكتاب : ها نحن من غير اسم إشارة وأن اللغويين يمنعون ذلك ، وقال : « إننا لو راغبنا أن استعمال كلمة « ها » التي للتنبيه جائز في مواطن أخرى لأجزنا هذا التعبير » .

وأما « ثانيا » ، فهذه عشرون من شواهد الشعر :

١- قال « أبو كبير الهذلي » وهو شاعر جاهلي أدرك الإسلام .

(معجم ياقوت - الجزء السادس - عشر - الصفحة ١٤١) :

وَلَوْعًا ، فَشَطَطَتْ غُرْبَةً دَارَ زَيْنَبِ فَمَا أَنَا أَبْكَى وَالْفَوَادِ قَرِيحُ

٢- قالت « قتيلة » على عهد النبوة (كما في رواية كتاب العمدة « لابن رشيقي »

ص ٣١) :

أَمَحْمَدُ هَا أَنْتِ نَجْلُ نَجِيَّةٍ مِنْ قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلُ مَعْرِقِ

٣- وفي رسالة الغفران ص ٢٦ من الطبعة الأولى يسوق « المعري » شاهدا على تصيير الهمزة ألفا خالصة ، هو قول الشاعر :

يَقُولُونَ مَهْلًا لَيْسَ لِلشَّيْخِ عَيْلٌ فَمَا أَنَا قَدْ أَعْيَلْتُ وَأَنْ رَقُوبِ

٤- ومن شعر العباس بن الأحنف :

وَمَا أَنَا مِنْ بَعْدِكُمْ لَمْ أَزَلْ فِي دَوْلَةِ الْأَحْزَانِ وَالْوَجْدِ

٥- ولإبراهيم الصولي قوله (كما ورد في معجم ياقوت ، جزئه الأول) :

وَكُنْتُ أَعْدَكَ لِلنَّائِبَاتِ فَمَا أَنَا أَطْلُبُ مِنْكَ الْأَمَانَا

٦- وللحسن بن وهب قوله (كما في كتاب « الطرائف الأدبية » للرايحكوتى) :

هَـا نَحْنُ وَقَيْنَاكَ أَرْبَعَةٌ وَالْأَرْبَعُونَ لَدَيْكَ مُنْتَظَرَةٌ

٧- وللبخترى قوله :

• هَا هُوَ الشَّيْبُ لَأَنَّمَا فَأَفِيقِي •

٨- وللمتنبي قوله :

• فَمَا أَنَا قَدْ ضَرَبْتِ وَمَا أَحَاكَا •

وقوله ÷

* فيها أنا في السباح له عذول *

وقوله :

* فيها أنا في محفل من قرود *

٩- ولأبي فراس الحمداني قوله :

وها أنا قد خلى الزمان مفارقي وتوجنى بالشيب تاجاً مرصعاً

١٠- وللمعري قوله :

فإن تعدت عزه الحوادث حقبة فيها أنا فيما لا يشاء قيام

وله :

كأنني حيث ينشأ الدخن تحتى فيها أنا لا أطل ولا أجاد

١١- ولأبي بكر الخوارزمي قوله :

بأمل مولدى وبنو جرير فأخوالى ويحكى المرء خاله

فها أنا رافضى عن تراث وغيرى رافضى عن كلاله

١٢- وللحريري قوله في المقامات :

وها أنا الآن على ما يرى منى ومن حرقى المكديه

١٣- وفي ذيل الأمل يروى :

فها أنا للعشاق يا عز قائد وبى تضرب الأمثال في الشرق والغرب

١٤- ولعبد الله بن عبد الرحمن الدينوري (كما في الجزء الرابع من اليتيمة ،

ص ١٢٨) :

مضى الإخوان وانقرضوا فيها أنا للردى غرض

١٥- ولأبي بكر محمد بن عبد الله القرطبي :

أبا قاسم والهوى جنة وها أنا من مسنها لم أفق

١٦- وللرفيق القيرواني (كما في معجم ياقوت ، جزئه الأول ، ص ٢١٧) :

فها أنا نائب منها فزرتي تبصر العجبا

١٧- ولابن نباته المصري :

• فها أنا في الدنيا قتيل مصير •

١٨- وللتعاويذي كما في الجزء الثاني من شرح ديوان ابن الرومي (٢٢ من التعليقات)

وما أنا لا قلبي يراع لفائب فيأسي ولا يلبيه حظ فيفرح

١٩- وللبارودي :

فإن أكن عشت فردا بين آصرتي فها أنا اليوم فرد بين أئدادى

٢٠- ولولي الدين يكن :

وكانت صبوة ونزعت عنها فها أنا لا أدين ولا أدان

• • •

وتلك العشرون من شواهد النشر :

١- ينسب إلى خالد بن الوليد قوله (كما في ص ١٦٥ من الجزء الأول من عيون

الأخبار) :

« ثم ها أنا أموت على فراشي »

٢- ينسب إلى المستورد بن علفة الخارجي قوله (كما في ص ١٤٨ من الجزء الثاني

من كامل المبرد) .

« وما أنتم تعلمون ما حدث »

٣- وفي رسالة من سفيان بن أبي العالبة إلى الحجاج ، (كما في ص ٢٢٥ من الجزء

السابع من تاريخ الطبري) :

« فها أنا بها »

٤- وفي « كليله ودمنة » لابن المقفع (كما في ص ٢١٤ من طبعة مطبعة المعارف) :

« وها أنا قائم بين يديك »

٥- وفي كتاب أخبار القضاة لزكيع ، صفحة ٣٤٢ من الجزء الثاني :

« ها هو الآن أقر »

٦- وفي الكامل للمبرد ، صفحة ٧١ من الجزء الأول من طبعة مصر :

« قال : هاهي عندي .. »

٧- وفي مروج الذهب للمسعودي ، الجزء الثاني ، صفحة ٢٦٦ :

« وها أنا يا أمير المؤمنين »

وفي صفحة ٣٣٧ ، على لسان المنصور :

« وها أنت ترجع »

٨- وفي حديث من عهد المنصور (كما في صفحة ١١٣ من كتاب « الوزراء والكتاب »

المجهشياري)

« وها هو اليوم يقبل رأس كاتبي »

٩- ومن رسالة أبي حيان التوحيدي : في مثالب الوزيرين (كما في معجم ياقوت

الجزء الثاني ص ٢٩٧ من الطبعة الأولى) :

« فها أنا أصدق عن نفسي ، وأقول ما عندي »

١٠- وفي كلام للهمداني (كما في زهر الآداب ، الجزء الرابع ، صفحة ٢٠٧) :

« فها هي »

١١- وفي تاريخ بغداد ، الجزء ١٣ ، صفحة ٢٤٨ :

« فقال : ها أنت حرة لوجه الله »

١٢- وفي القاموس المحيط للفيروزابادي الجزء الرابع ، صفحة ٢٥٢ :

« تقول : وها هو عرض عين : أي قريب »

١٣- وفي ذيل طبقات الحنابلة :

صفحة ١٣٤ : « وها هو قائم »

صفحة ١٣٦ : « ها هو ورائي »

صفحة ٢٣٣ : « وها أنا قد جاوزت التسعين »

١٤- وفي مقدمة الحريري لكتابه « درة الغواص » :

« وها أنا قد أودعته من النخب كل لباب ، ومن النكت ما لا يوجد منتظما في كتاب . . . »

وفي مقامات الحريري ، جاء في المقامة الحلوانية :

« وها أنا . . . »

وفي مقامة الألفاز الذخوية :

« فها أنا . . . »

وفي صفحة ٤٣٩ : « ها نحن قد تساعينا . . . »

وفي صفحة ٤٨١ : « ها هو من المبصرين . . . »

وقد اطلعت على نسخة من المقامات خاصة بالمرحوم الشيخ حسين والي : ، فألقيت على ورقة غلافية فيها أرقام الصفحات التي ورد فيها مثل هذا التعبير .

وفي رسالة انتقاد « ابن الخشاب » للمقامات قال : « إن الحريري استعمل هذه الكلمة ، وقد هي عنها في درة الغواص ، فقلبه عرف خطأها بعد وضع المقامات ، أو شبيه بحاله هذا ما تم في كتب العلماء باللغة من النهي عن استعمال ما ، ثم يستعملونه في خطب كتبهم ، لغلبة العادة ، هذا ابن قتيبة . . الخ » .

١٥- وفي مقدمة القاموس المحيط للفيروزابادي ، قال : « ها أنا . . . » فانتقدتها الشارح ، لأن صاحب القاموس اشترط أن يقال : هاأنذا ، في مبحث ها . وقد عاود الكلام في ذلك صاحب كتاب « الجاسوس على القاموس » في الصفحة ١٢٢

ونص ما في القاموس في فصل الهاء من الحروف اللينة ، هو :

« ها : تدخل على ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة ، نحو : ها أنتم أولاء . . . »

- ١٦- وفي مقدمة « معاهد التنصيص » للعباسي .
« وها هو في ظل عزه ، رنخي البان ، متميز الحال »
١٧- وللنويري ، في نهاية الأرب ، الجزء الخامس ، الصفحة ١٨٨ :
« وها نحن نذكرها »
١٨- وللحجاج البلوي ، في معجم ألف باء ، الجزء الأول ، الصفحة ١٠٤ :
« وها أنا أصنع بعمرؤ ما صنعت يزيد »
١٩- وللشهاب الخفاجي في شرح الدرر الصفحة الرابعة : « وها هو لديه مبتسم »
وفي صفحة ٦٨ : « وها أنا أبين لك »
٢٠- وللسيد محمود الأوسى في « كشف الطرة » ، الصفحة السادسة : « وها أنا أقول ... »

• • •

وأما « ثالثا » فيتبين مما تقدم أن الإخبار عن الضمير المسبوق بأداة التنبيه بغير اسم الإشارة ، تعرض له النحاة واللغويون فقها ودراية ، فمن النحاة من قال بأن العرب لا يكادون يقولون : ها أنا ، وذلك قول « الفراء » ومنهم من قال بأن الأكثر استعمال أداة التنبيه مع الضمير أو اسم الإشارة ، وتلك مقولة صاحب التسهيل ، ومنهم من قال بشذوذ : ها أنا ، وذلك هو « ابن هشام » . ومن اللغويين من أثبت أن العرب قالوا : ها أنت نفل كذا ، كما نقله صاحب اللسان .

ولكن إجازة هذا الاستعمال تستند سماعا ورواية إلى ما التقطناه من الأبيات الشعرية والفقرات النثرية ، وهي نصوص تشهد بأن الإخبار عن الضمير المسبوق بأداة التنبيه بغير اسم الإشارة جرى في العصور الأولى والعصور التوالى على ألسنة الفصحاء من فقهاء اللغة وأعيان الشعراء وخاصة الأدباء ، على السواء .

ورعيا لهذا لا سبيل على كاتب أن يكتب : « ها أنا » و « ها أنت » ، و « ها هو » ، وما يناظر ذلك من سائر أمثلة الضمائر .

جواز قول الكتاب : الباب « العشريون » . ونحوه

استعمال ألفاظ العقود بعد المفرد (*) .

(ترى اللجنة أنه ليس هناك ما يمنع من استعمال ألفاظ العقود بعد المفرد ، فيقال :
الكتاب العشريون ، والباب الثلاثون ، ونحو ذلك .)

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمن المجمع في الدورة التاسعة والثلاثين ، وفي الجلسة السادسة والعشرين من المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - في بحث بعنوان : « في ألفاظ العقود » للأستاذ محمد شوقي أمين ، تحدث عن استعمال ألفاظ العقود في الدلالة على الواحد ، وقال : إنه لا يعرف لهذا الاستعمال وجهاً فيما نصت عليه اللغة ، ولا يذكر له شاهداً يتحقق الاحتجاج أو الاستئناس به ، ومع هذا جرت به أقلام بعض العلماء في القديم والحديث فقالوا : (الباب العشريون والنوع العشريون) ، على نحو ما صنع الثعالبي في « فقه اللغة وسر العربية » ولكن المحققين جروا على الأصل فقالوا : تمام الأربعين أو المئتين للعشرين كما فعل ابن هشام في معنى اللييب .

ثم انتهى إلى وجوب إقرار استعمال لفظ العقد وصفاً للمفرد ، لشيوعه ، ولقدّم استعماله ، ولدفع الصعوبة في التعبير عن معناه بلفظ المئتين أو المئتين أو المئتين . . الخ .

٢ - أضاف الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي أن هذا الاستعمال جرى عليه جماعة من قدامى العلماء على رأسهم سيديوه والفراء ، ونقل عن ابن سيده في المخصص (١٧ - ١١١) « ومن قول سيديوه والفراء : هذا الجزء العشريون ، وهذه الورقة العشريون . على معنى : تمام العشرين ، فتحذف تمام ، وتقيم العشرين مقامه . . وكذلك تقول : هذا الجزء الواحد والعشريون ، والواحد والعشريون . وهذه الورقة الإحدى والعشريون . ، والواحدة والعشريون ، وكذلك الثاني والعشريون ، والثانية والعشريون وما بعده إلى قولك : التاسع والتسعون » .

٣ - ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار الآتي :

« ترى اللجنة أنه ليس هناك ما يمنع من استعمال ألفاظ العقود وصفاً للمفرد فيقال : الكتاب العشريون ، والباب الثلاثون ، ونحو ذلك »

ولما عرض القرار على المجلس رأى حذف كلمة (وصفاً) واستبدل بها كلمة (بعد)

ومع هذا « بحث الأستاذ محمد شوقي أمين : في ألفاظ العقود » .

في ألفاظ العقود^(*)

- ١ - جواز دلالتها على المفرد كدلالتها على الجمع .
- ٢ - جواز لزومها الياء في حالة الرفع .
- ٣ - جواز النسب إليها على لفظها .
- ٤ - جواز جمعها جمع تانيث .
- ٥ - جواز دلالة النسب إليها على الأعداد المعطوفة عليها .

* * *

يتصرف أصحاب الأساليب الكتابية العصرية في ألفاظ العقود ألواناً من التصرف ،
تدعو الناقد اللغوي إلى التوقف .

وهذه التصرفات على خمسة أنحاء :

الأول : أنهم يدلون بلفظ العقد على الواحد كما هو دال على الجميع ، فيقولون مثلاً :
الكتاب العشرون ، أى : الكتاب الذى موقعة من العدد هو الموقع التالى للتاسع عشر . والأصل
أن يقال : الكتب العشرون ، أى : التى مجموعها عشرون كتاباً .

الثانى : أنهم يلزمون لنظ العقد وضعاً واحداً على اختلاف موقعه الإعرابى ، فيجعلونه
بالياء فيقولون : جاء العيد الخمسينى ، ووقعت الحرب السبعينية . والمشهور فى ألفاظ
العقود لحرقها بجمع المذكر السالم وسريان حكمه عليها فى الإعراب بالواو رفعاً وبالياء
نصباً وجراً .

الثالث : أنهم ينسبون إلى ألفاظ العقود على وضعها ، فيقولون : وقعت الحرب
السبعينية ، وجاء العيد الخمسينى ، والأصل فى النسب أن يكون إلى المفرد لا إلى الجمع ،
فيقال : الحرب السبعية ، والعيد الخمسى .

الرابع : أنهم يجمعون ألفاظ العقود جمع مؤنث سالماً ، فيقولون : السبعينات والأربعينات ونحو ذلك ، والأصل في ألفاظ العقود أنها تدل على الجمع ، وهي ملحقة بجمع المذكر السالم ، وهذا الجمع وما ألحق به لا يجمع جمع تأنيث ، فلا يقال الكاتبنات ، ولا العالمونات .

الخامس : أنهم يريدون بجمع لفظ العقد الدلالة على المعطوف عليه من العدد ، فإذا قالوا : حدث هذا في السبعينات ، كان مرادهم الأعداد المعطوفة على السبعين من الواحد إلى التاسع ، أى حدث هذا في غضون العقد الثامن من السنين .

فأما التصرف الأول : وهو دلالة لفظ العقد على الواحد ، فلا أعرف له وجهاً فيما نصت اللغة عليه . ولا أذكر له جمعا من الشواهد يتحقق الاحتجاج أو الاستئناس به بيد أن من المؤلفين السابقين من كانوا يجرون في تعداد أبواب كتبهم أو تعداد ما فيها من الأنواع على أن يقولوا : الباب العشرون ، أو النوع العشرون ونحو ذلك . ومن استعمل هذا « الثعالبي » في كتابه « فقه اللغة وسر العربية » . والمصاحف التي بأيدينا فيها : « الجزء العشرون » و « الجزء الثلاثون » ومن المؤلفين المحققين . من يجرى على الأصل في هذا المقام ، فيقول : الباب المتم للثلاثين ، أو المكمل للثلاثين ، أو الموفى للثلاثين ، ونحو ذلك . ومن هؤلاء « ابن هشام » في « معني اللبيب » حيث يقول في التحذير من أمور اشتهرت بين العربيين والصواب خلافها : « يحضرنى منها الآن كذا موضعاً » فلما جاء الموضع الأخير قال : « تمام الأربعين » ، وفي مكان آخر من كتابه (ج ٢ ص ١١٣) يقول : « المتم العشرين » .

وكيفما كان الأمر ، فهذه الإضافة إلى معنى ألفاظ العقود ، إضافة دلالتها على الواحد ، وهو آخر العقد ، مما يجب أن يسجل في اللغة ، وأن يقرأ عليه الكتاب المعاصرون ، وذلك لشيوعه ولسبق استعماله في خوالى العصور ، ولدفع الصعوبة في التعبير عن معناه بلفظ المتم أو المكمل أو الموفى ، أو غير ذلك من العبارات .

وأما التصرف الثاني : وأعني به لزوم ألفاظ العقود وضعاً واحداً على اختلاف موقعها من الإعراب ، وهو أن تكون بالياء . مثل : نجاء العيد الخمسين « بدلاً من » « الخمسون »

فذلك مخالف للمسنن المعهود في إعراب جمع المذكر السالم ، وملحقاته . ولكن من النحاة من يرى أن لزوم الياء في جمع المذكر السالم وما حمل عليه مسموع ، ومن النحاة من يرى أنه مطرد ، وبين القائلين باطراده « الفراء » . . . وفي هذا منتدح لإجازة المنحى العصري الذي ألف إلزام ألفاظ العقود الياء على تباين مواقع الإعراب .

وأما التصرف الثالث ، وهو النسب إلى لفظ العقد على وضعه ، حيث يقال : العيد الخمسيني ، والذكرى الأربعينية ، والانتخاب الثلاثيني ، فالنحاة يكادون يجمعون على أن النسب إلى ألفاظ العقود يردها إلى الأفراد ، وأن حكم ما ألحق بالثني والمجموع تصحيحاً حكمهما ، فتقول في النسب إلى اثنين ثنوي واثني وإلى عشرين عشري ، واللغويون لم يخرجوا عن ذلك فيما سجلوه من مستعمل اللغة ، وفي باب النسب إلى العدد من « المخصص » في جزئه السابع عشر ، وكذلك في ص ٢٤٣ من الجزء الثالث عشر ما يعزز أقوال المؤلفين من النحاة .

ولكن جاء في الاستعمال من قديم قولهم : الصحن التسعيني ، والبيت الستيني ، كما في صفحة ١٠٤ ، ١٠٥ من الجزء الأول من « تاريخ بغداد » وفي الأعلام نجد « ابن التائي » .

ولامية أن هناك حرجاً أشد حرج في رد ألفاظ العقود إلى الأفراد عند النسب ، فإن دلالة المجموع تلتبس بدلالة المفرد إذا قلنا : العيد الخمسي ، للعيد الخمسيني ، وإذا لا تظهر التفرقة بين النسبة إلى الخمسة والنسبة إلى الخمسين .

وقد أجاز « مجمع اللغة العربية » من قبل النسب إلى الجمع ، وهو يعنى به جمع التكسير لا ريب ، فالأمر يقتضي التوسع في القرار ، بحيث يجاز معه النسب إلى ألفاظ العقود ، نزولاً على ضرورة الإيضاح ، والتمييز ، ورفعاً للالتباس الذي ينشأ من رد اللفظ إلى مفرد ه ، والنسب إليه .

وأما التصرف الرابع : فهو جمع ألفاظ العقود ، جمع تأنيث ، إذ يقال : السبعينات والتسعينات ، والأصل أن الجمع لا يثنى ولا يجمع ، وربما ألجأت الضرورة التعبيرية إلى تثنيته وجمعه ، وقد سمعت تثنية الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين ، وجاء في

الحديث :- « كالشاة العاثرة بين الغنمين - » ونجاء « عشرونان » في شعر نقله « المرزبانى »
في « الموشج » وأنكره « الأنخفش » . ويروى لأبي النجم العجلي .

* بين رماحى مالك نهشل *

وسمع جمع الجمع بالتأنيث ، فقليل في جمال : جمالات : ، وفي الجزء ٦ الصفحة ٢٧٢ من
« نهاية الأرب » قوله : « رد الغصوبات »

وقد أقر « مجمع اللغة العربية » أن جمع الجمع مقيس عند الحاجة ، كما أن الجمع
بالألف والتاء هو القياس فيما لا يعقل ، كما يقول الكندى ، فيما نقله صاحب « كشف
الطرة » عند الكلام على جمع « جوالق » ، ولابن الأنبارى قوله : إن جمع غير الناس
بمنزلة جمع المرأة من الناس ، فيقال في منزل منزلات ، كما في مادة « بنو » من المصباح
المنير .

وأما التصرف الخامس الأخير ، فهو دلالة لفظ العقد مجموعاً على الأعداد المعطوفة
عليه من الواحد إلى التاسع . فيقال مثلاً : حدث هذا في الثلاثينات ، أى : في الأعوام من الواحد
والثلاثين إلى التاسع والثلاثين . ولعل هذا التعبير من أثر الترجمة للغبارات الأجنبية
في غير اللغة العربية ، وجمع لفظ العقد لا يعطى هذا المعنى المقصود ، لأن قائله لا يريد
جمع الثلاثين وإنما يريد أعداد العقد الذى يلي الثلاثين ..

وربما كانت إفادة ذلك المعنى تتحقق بالنسب ، فيقال : حدث هذا في الثلاثينيات ،
أى : في الأعوام التى تحمل أعداداً معطوفة على الثلاثين ، وإذن فهذه الأعداد منسوبة إلى لفظ
العقد ، فالواحد المعطوف على الثلاثين ثلاثيني ، وهكذا إلى التاسع . وكذلك الشأن في
سائر الأعداد مع سائر ألفاظ العقود .

* * *

وقصارى ذلك كله أن تسويغ الاستعمالات العصرية ، يتطلب ماينئى :-
أولاً : إقرار أن ألفاظ العقود تحمل معنى العدد المفرد إلى جانب حملها المعنى المجموع الذى
ندل عليه ، فيقال : الكتاب العشرون كالمفرد ، كما يقال : الكتاب العشرون
للجمع .

ثانياً — إجازة استعمال ألفاظ العقود ملازمة للياء في حالة الرفع ، فيقال مثلاً : تم الانتخاب الثلاثي ، وجاء العيد الخمسيني .

ثالثاً — إجازة النسب إلى لفظ العقد ، دون رده إلى مفردة ، فيقال : الحرب السبعينية .

رابعاً — إجازة جمع لفظ العقد جمع تأنيث عند الحاجة ، فيقال : الخمسينات جمعاً لخمسين .

خامساً — إقرار أن لفظ العقد المنسوب يدل على العدد المعطوف عليه من الواحد إلى التاسع ، فيقال : حدث هذا في الأربعينيات ، أى : في الأعوام المعطوفة على الأربعين من الواحد والأربعين إلى التاسع والأربعين .

جواز قول الكتاب : « العيد الحسيني » . وشبهه

التزام الياء عند النسب إلى ألفاظ العقود

(ترى اللجنة صحة إلحاق الياء بألفاظ العقود عند النسب إليها ، وجعل الإعراب بحركات ظاهرة على ياء النسب ، فيقال : هذا هو العيد الحسيني) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع ، في الدورة التاسعة والثلاثين ، وعرض الموضوع على المجلس في الجلسة السادسة والعشرين من الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - بحث ألفاظ العقود للأستاذ محمد شوق أمين - تكلم على التزام ألفاظ العقود شكلا واحدا على اختلاف مواضعها من الإعراب ، وذلك أن تكون بالياء ، فيقال العيد الحسيني موافقة لمن ذهب إلى أن لزوم الياء في جمع المذكر السالم واجباته مسموع ، ولآخرين - بينهم الفراء - يرون أنه مطرد .
ثم ذكر أن النسب إلى العقد يكون على لفظه ملتزمة فيه الياء .

٢ - تقدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ببحث في الموضوع ، أورد فيه طائفة من أقوال النحاة في جمع المذكر السالم ما ألحق به ، ثم انتهى إلى أن أسماء العقود أسماء جموع لا وحدان لها من ألفاظها ولا من معانيها ، ولذلك يتعين أن ينسب إليها على ألفاظها فيقال : هشرين وثلاثين إلى تسعين ، ولا يصح في النسب إليها غير هذا الوجه .

٣ - تناقشت لجنة الألفاظ والأساليب في هذا ثم انتهت إلى القرار التالي :

« ترى اللجنة التزام الياء في ألفاظ العقود عند النسب إليها ، وجعل الإعراب بحركات ظاهرة على ياء النسب ، فيقال : العيد الحسيني » .

وقد وافق المجلس على ذلك ، ورأى المؤتمر تغيير « التزام الياء » وجعلها « صحة إلحاق الياء » ومع هذا :

(١) بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي :

« حول ما قيل في أفراد لزوم الياء في جمع المذكر السالم وما ألحق به » .

(٢) بحث الأستاذ محمد شوق أمين :

« في ألفاظ العقود » (انظره في هذه المجموعة) .

حول ما قيل في إطراد لزوم الياء في جمع المذكر السالم وما ألحق به^(١)

جمهور النحاة على أن الواو والياء مع النون المفتوحة إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به . وقوم من النحاة منهم الفراء يجرونيه وما ألحق به منجري (غسيلين) في لزوم الياء ، وفي جعل النون معتقب الإعراب ، وثبوتها مع الإضافة . أفاد ذلك الأشموني وصاحب التصريح ، فقال الأشموني :

(وهو) أي مجيء الجمع مثل حين (عند قوم) من النحاة منهم الفراء (يطرد) في جمع المذكر السالم وما حمل عليه ، وخرجوا عليه قوله :

رُبُّ حَيٍّ عَرْنَدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِيَابِ^(٢)

وقوله « وقد تجاوزت حدَّ الأربعين » . والصحيح أنه لا يطرد ، بل يقتصر فيه على السباع^(٣) انتهى . وقال صاحب التصريح ص ٧٧ :

(وبعضهم) أي النحاة (يطرد هذه اللغة) وهي لزوم الياء والإعراب على النون منونة (في جمع المذكر السالم) وفي (كل ما حمل عليه) لأن باب الياء أوسع من باب الواو . وهذا أعم من قول الناظم . (وهو) يعني باب سنين (عند قوم يطرد) ويخرج عليها قوله . « ربُّ حَيٍّ عَرْنَدَسٍ » (البيت)

الرواية ضاربين بإثبات النون مع الإضافة إلى القباب ، فدل على أن ضاربين معرب بالفتحة على النون كمساكين ، لا بالياء وإلا لحذفت النون للإضافة وقيل : ضاربي وأورد على البيت احتمالات رجحها « ابن اباز » ، ورجح أن النون في البيت معتقب الإعراب ، ثم قال : (وقوله) وهو سحيم :

وماذا تبتغي الشعراء مني (وقد تجاوزت حدَّ الأربعين)

(١) بحث الأستاذ الشيخ عطية الموالحي - غفسي اللجنة .

- (١) المرندس : الشديد القوي - الطلال يفتح الطاء وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة .
(٢) في الجمع ١٩٧/٢ وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع كل لفظة وخرج عليه قول الناس : فرائض وكتفي وذهب هؤلاء إلى أن القمري والدينى منسوب إلى الجمع من قولهم : طيور رقر وديس وعند الأولين منسوب إلى أعمرة وهي البيضاء والديسة ، وهي لون في ذوات الشعر أحمر مشرب بسواد .

الرواية بكسر نون (الأربعين) على أنها كسرة إعراب ، وبه قال الأنخفش الأصغر على ابن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها ، وجعله بمنزلة الجمع والكسر ، وجعل إعرابه في آخره كما يفعل في فتيان ، وقال الأعمى الشنتمري : هو في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين ونحوه ، لأنه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه .

لكنه قال - أي صاحب التصريح - ولا دليل لهما في هذا البيت ، لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتي ، وبذلك صرح ابن جني .

وقال في ص ٧٩ : واختلف رأى ابن مالك (في كسر هذه النون) فتارة حكم عليه - أي الأربعين - بأنه مجرور بالكسرة ، وتارة بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة ، وتابعه الموضح هنا ، فاستشهد أولاً على الإعراب بالكسرة ، وثانياً على كسر النون في الشعر ثم إعراب هذا النوع (أي باب سنين) إعراب الجمع لغة الحجاز وعلياء قيس ، أما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب في النون ويلزم الياء :

* أرني مرَّ السنين أخذن مني *

ثم الأولون يتركون تنوينه ، والآخرون ينونونه ، فيقولون في المنكر : أقمت عنده سنيماً بالتنوين . . . وقال أحد شعراء خزاعة ، أوجرهم على ما يظهرون لأنهم كانوا ولاية للبيت (شارح الشواهد) .

ألم نسق الحجيج ، سلى معداً . سنيماً ما تعد لنا حناباً

وقال ابن مالك : ولو عمل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسناً ، لأنها ليست جموعاً ، فكان لها حق الإعراب بالحركات كسنين ، وأباه أبو حيان ، قال : لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشذوذ فلا نضم إليه شذوذاً آخر .

في الهمع ج ١ ص ٤٦ .

ومنها - أي مما ألحق بجمع المذكر السالم - عشرون والعقود بعده إلى تسعين ، وهي أسماء مفردة ، وزعم بعضهم أنها جموع ، وردَّ بأنها خاصة بمقدار معين ، ولا يعهد ذلك في الجموع ،

وبأنه لو كان عشرون جمع عشرة ، وثلاثون جمع ثلاثة لزم إطلاق الثاني على تسعة ، ولزم ألا يطلق الأول إلا على ثلاثين ، لأن أقل الجمع ثلاثة ، ذكره الرضى .

وبينهم هذا قال الأشموني ج ١ ص ١١٤ :

(وبه) أى بالجمع السالم للمذكر (عشرون وبابه) إلى التسعين (الحق) بالإعراب بالحرفين ، وليس بجمع وإلا لزم إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة ، وعشرين على ثلاثين ، وهو (. . . أى اللازم . . .) باطل ، (أى فكذا الملزوم) .

وعلق الصبان على قوله (وليس بجمع) فقال : هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه ، كما قاله الدنوشرى والرودانى .

وقال يس فى حاشيته على التصريح ج ١ ص ٧٢ :

(قوله عشرون) قال الزرقانى : أى فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، ولا من معناه . وفى التصريح ج ١ ص ٣٣٦ :

(فصل) وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع له مفرد من لفظه أولاً ، فالأول (كصاحبى وركبى) ، والثانى (كرهطى وقوى) ولا يرد إلى مفردة فى اللفظ ، فلا يقال صاحبى وراكبى ، ولا إلى مفردة فى المعنى فلا يقال رجلي ، لأن اسم الجمع بمنزلة المفرد .

وإذا كانت أسماء العقود أسماء جموع لا وحدان لها من ألفاظها ولا من معانيها كما نقله الصبان عن الدنوشرى والرمانى ، وما نقله يس عن الزرقانى - إذا كانت كذلك - وهى بمنزلة المفردات تعين بلا نزاع أن ينسب إليها على ألفاظها ، فيقال : عشرينى وثلاثينى إلى تسعينى ، ولا يصح فى النسب إليها غير هذا الوجه خلافاً لمن زعم ذلك .

وحينئذ يطرد جمعها ، فإن وصف بها جمع من يعقل جمعت جمع سلامة لمذكر وإلا فلمؤنث ؛ فيقال : (هم عمال عشرينيون) و (فلان جاوزت سنه السبعينيات) ، ولا يقال : (هم عمال عشرينون) ولا (فلان جاوزت سنه السبعينات) ، لأنه لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف كما فى التسهيل .

وقال الدماميني في شرحه للتسهيل ص ١٧٤ من المخطوطة :

واعلم أن العدد نوعان : محتاج إلى التمييز ، وغير محتاج ، وكل منهما نوعان :
مايشئ ويجمع ، وماليس كذلك ، فالذي يشئ ويجمع من القسم الأول المائة والألف
كما تقدم ، والذي لايشئ منه ولايجمع البواقي ، والذي يشئ ويجمع من القسم الثاني اسم الفاعل
كواحد وثمان وثلث ورابع وخامس ومؤنثاتها ، والذي لايشئ ولايجمع اثنان ، ويستفاد من
كلام المصنف حكم القسم الأول بلا إشكال ، وأما القسم الثاني فما عدا الواحد والاثنين
مستفاد من مفهوم كلامه هنا . انتهى .

والله أعلم .

جواز قول الكتاب: « العشرينيات » ونحوها^(*)

(ترى اللجنة- أن ألفاظ العقود يجوز أن تجمع بالألف والتاء إذا ألحقت بها ياء النسب ، فيقال مثلا : ثلاثينيات . . ويدل اللفظ حينئذ على الواحد والثلاثين إلى التاسع والثلاثين ، وفي هذا المعنى لا يقال : ثلاثينات بغير ياء النسب) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والثلاثين ، وفي الجلسة السادسة والعشرين من المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١- في بحث ألفاظ العقود ، اقترح الأستاذ محمد شوقي أمين أن يجمع المقادير بالألف والتاء فيقال : عشرينات وأربعينات . . الخ وقال : إن الضرورة التمييزية قد تلجئ إلى الخروج عن الأصل في الجمع بتثنيته أو جمعه ، وفي الحديث : كاشاة العاشرة « بين الفنين » ، وسمع عشرونان وروى لأبي النجم العجلي : بين وما حى مالك ونهشل ، وجمع جمال على جمالات ، وكل هذا يسمح لنا بجمع المقادير بالألف والتاء ، إذ هو القياس فيما لا يعقل .

٢- وفي بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي في المسألة ، تعرض لحكم الجمع في ألفاظ العقود ، بعد احتجاجه لرأيه في التزام الياء عند النسب إليها ، فبيّن عشرينيات وثلاثينيات ، دون عشرينات وثلاثينات ، لأن أطراد الجمع عنده نتيجة لإلحاق ياء النسب بلفظ المقادير .

٣- ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ، ثم انتهت إلى القرار التالي :

« ترى اللجنة أن ألفاظ العقود تجمع بالألف والتاء إذا ألحقت بها ياء النسب ، فيقال : ثلاثينيات . ويدل اللفظ حينئذ على الواحد والثلاثين إلى التاسع والثلاثين . » .

« وفي هذا المعنى لا يقال : ثلاثينات بغير ياء النسب » .

وقد وافق المجلس على هذا القرار ، ثم رأى المؤتمر أن تعدل الصيغة إلى تجمع يجوز أن . . . »

ومع هذا :

١- بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي : حول ما قيل في أطراد لزوم الياء في جمع المذكر السالم وما أُلحق به . (انظروا في هذه المجموعة)

٢- بحث الأستاذ محمد شوقي أمين : « في ألفاظ العقود » . (انظروا في هذه المجموعة)

جواز قول الكتاب : « عاش الأحداث » ونحوه^(*)

(يستعمل بعض المعاصرين من الكتاب تعبير : عاش الأحداث . وقد درست اللجنة هذا التعبير ، وانتهت إلى أنه تعبير صحيح ، يقال لمن عاصر الأحداث سواء شارك فيها أم لم يشارك . وأن توجيهه على تضمين (عاش) معنى (لابس) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وفي الجلسة السادسة والعشرين من المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - كان هذا الأسلوب واحدا من الأساليب المعاصرة التي عنيت اللجنة ببحثها ودراستها لنفي الخطأ منها إن كانت صوابا ، أو ردها إلى الصواب إن كانت خطأ ، وقد ناقشت اللجنة هذا الأسلوب من شتى نواحيه ، واتجه الرأي فيها إلى أنه مقبول على تقدير : عاش زمن الأحداث ؛ أي عاصرها بنفسه لا تلقيا أو رواية .

٢ - قدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي مذكرة في الموضوع انتهى فيها إلى قبول التعبير ، وتوجيهه على أنه من النوع الذي ناب فيه المصدر عن الزمان .

٣ - ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار الآتي :

ويستعمل بعض المعاصرين من الكتاب تعبير : عاش الأحداث .

وقد درست اللجنة هذا التعبير ، وانتهت إلى أنه تعبير صحيح ، ويقال لمن عاصر الأحداث سواء شارك فيها أم لم يشارك . . وأن توجيهه على تضمين (عاش) معنى (عاصر) . أو أن الكلام على حذف مضاف ، والمعنى : عاش زمن الأحداث .

وقد وافق المجلس على القرار . ثم رأى المؤتمر تعديله بالاكتهاف بتوجيه التضمين

ومع هذا ؛ تذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي : « توثيق قولهم : عاش الأحداث »

توثيق قولهم : « عاش الأحداث » (*)

الأحداث : جمع حدث . وهو اسم مصدر « أحدث » ، ومعناه معنى المصدر ، وله من الأحكام التركيبية ما للمصدر ، وعلى هذا :

يكون هذا الأسلوب من النوع الذى ناب فيه المصدر عن ظرف الزمان المضاف ، إذ أن أصل التركيب (عاش فلان زمن الأحداث) فحذف المضاف ، وهو الظرف ، وأنيب المضاف إليه ، وهو الأحداث ، فانتصب انتصابه .

ويشهد لهذا ما قاله أكابر النحاة ، وفيما يأتى نصوص أقوالهم :

١ - قال سيبويه ج ١ ص ١١٤ :

« باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار . وذلك قولك : متى سير عليه ؟ فيقول : مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة فلان ، وصلاة العصر ، فإنما هو زمن مقدم الحاج ، وحين خفوق النجم ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار » .

٢ - وقال المبرد فى المقتضب ج ٤ ص ٣٤٣ :

« وكذلك ما كان من المصادر حيناً ، فإن تقديره حذف المضاف إليه . وذلك قولك : موعدك مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وكان ذلك خلافة فلان ، فالمنى فى كل ذلك : وقت خفوق النجم ، وزمن مقدم الحاج ، وزمن خلافة فلان . . . » .

٣ - وقال الرضى ج ١ ص ١٧٣ :

« واعلم أنه يكثر جعل المصدر حيناً ، لسعة الكلام نحو انتظرنى جزر جزورين ، وسير عليه ترويحيتين ، أى مثل زمان جزر جزورين ، ومثل زمان ترويحيتين . قال تعالى : ﴿ وإدبار النجوم ﴾ أى وقت إدبارها ، وكل ذلك على حذف المضاف ، وعند أبى على أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف ، وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولى الفعل ؛

(*) بحث للأستاذ عطية الصوالحي - عضو الجمع .

ولذلك ينصب مبهمهما ومؤقتيهما ، بخلاف المكان ، وأما قولهم : كان ذلك مقدم الحاج ، فليس من ذلك ، لأن (مفعلا) يكون اسم زمان^(١) .

ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى : (وذكرهم بأيام الله) أى بوقائعه . ثم قال : وقد يقوم المصدر المضاف إليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو « مشيت غلوة سهم » ، أى مسافة غلوة سهم ، وفى الحديث : أقطع النبي صلى الله عليه وسلم زبيرا حضر فرسه .. (الغلوة) الرمية ، وهى هنا : المرة من غلا بالسهم يغلو غلوا وغلوا إذا رمى به أقصى ما يقدر عليه وأبعده . والحضر بالضم : العدو ، وأحضر يحضر إذا عدا . (النهاية) .

٤ - وقال ابن مالك فى الخلاصة :

وقد ينوب عن مكان مصدر وذلك فى ظرف الزمان يكثر

يقول الأشمونى : (وقد ينوب عن) ظرف (مكان مصدر) فينتصب انتصابه نحو (جلست قرب زيد) أى مكان قربيه ، ولا يقاس على ذلك لقلته ، فلا يقال (آتيتك جلوس زيد) تريد مكان جلوسه ، (وذلك فى ظرف الزمان يكثر) فيقاس عليه ، وشرطه إفهام تعيين وقت أو مقدار (من الزمن وإن لم يكن معينا . « الصبان ») نحو : كان ذلك خفوق النجم ، وطلوع الشمس ، وانتظرتة نحر جزور ، وحلب ناقة ، فمحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

وفى الخضرى : وقد يضاف ذلك المصدر إلى اسم عين فيقوم مقامه ، كلا آتية الفرقدين : أى مدة بقائهما ، ولا أكلمه القارظين : أى مدة غيابهما . انتهى .

* * *

بهذه الأقوال المعتمدة جرى الأسلوب على القياس وتوثق . والله أعلم .

(١) هذا اعتراض منه موجه إلى سيبويه والمبرد فى تمثيلهما (بمقدم الحاج) والحق أن (مفعلا) الصالح لكونه مصدرا واسم زمان لا ينصب قياسا على الظرفية إلا إذا كان ناصبه ملاقيا له فى الاشتقاق ، وهنا ليس كذلك ، فتعين أن يكون (مقدم) فى المثال مصدرا نائبا عن الظرف ، لا اسم زمان ، فالاعتراض غير متجه .

تصويب قول الكتاب : « أقدر الجندی لاسیما وهو فی الميدان » ونحوه^(٥) « الواو بعد لاسیما »

(تجرى أقلام بعض الكتاب بنحو قولهم : أقدر الجندی لاسیما وهو فی الميدان) .

وقد درست اللجنة هذا الأسلوب ، وراجعت أقوال العلماء فيه ، ثم ذهبت إلى ترجيح قول الرضى والبغدادی والصبيان ، وانتهت إلى أنه أسلوب عربي صحيح يجرى على الأصول النحوية ، وأن الجملة المقرونة بالواو بعد « لاسیما » فيه تصلح أن تكون حالا .

(٥) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وفي الجلسة السادسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع .

١ - بحثت لجنة الألفاظ والأساليب هذا الأسلوب ، لما يتوجه عليه من نقد بأن ذكر الواو بعد لاسیما ، قد يخالف المعروف من فصيح اللغة ، أو يخرج على المشهور من قواعدها .

٢ - قدم الأستاذ الشيخ عطية الصواحي مذكرة بسط فيها القول عن : « لاسیما » واستغمالاتها وعرض أقوال العلماء القدامى الذين يميزون ذكر الواو بعدها ، وأقوال الذين يمتنعون ذلك منهم . ثم انتهى إلى أن الأسلوب عربي يجرى على الأصول النحوية .

٣ - ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى الفرار التالي :

تجرى أقلام بعض الكتاب بنحو قولهم : أقدر الجندی لاسیما وهو فی الميدان .

وقد درست اللجنة هذا الأسلوب ، وراجعت أقوال العلماء فيه ، ثم ذهبت إلى ترجيح قول الرضى والبغدادی والصبيان ، وانتهت إلى أنه أسلوب عربي صحيح ، يجرى على الأصول النحوية ، وأن الجملة المقرونة بالواو بعد « لاسیما » فيه موضعها النصب على الحال .

وقد رأى المؤتمر تعديل الصيغة إلى : « تصلح أن تكون حالا » بدلا من « موضعها النصب على الحال » .

ومع هذا :

مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصواحي : أقوال العلماء في قول بعض المصنفين : لاسیما والأمر كذا .

أقوال العلماء في قول بعض المصنفين: « لا سيما والأمر كذا »^(*)

١ - قال الرضى في ج ١ ص ٢٢٩ مانصه :

قال الأَخفش في قولهم : إن فلانا لكريم لا سيما إن أتيتَه قاعداً : (ما) هنا زائدة عوضاً عن المضاف إليه ، أى ولا مثله إن أتيتَه قاعداً .

ثم قال الرضى : واعلم أن الواو التي تدخل على (لا سيما) في بعض المواضع كقوله :
« ولا سيما يوماً بدارة جلجل »

اعتراضية كما في قوله :

فأنت طلاق والطلاق عزيمة (ثلاثاً ومن يجنى أعق وأظلم)

إذ هي مع ما بعدها جملة مستقلة ، والسى بمعنى المثل ، فمعنى (جاءنى القوم ولا سيما زيد) ،
أى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءئنى ، أى هو كان أخص بى وأشد إخلاصاً فى
المجىء وخبر (لا) محذوف .

وتصرف فى هذا اللفظ تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها ، فقليل (سيما) محذوف (لا) ،
و (لا سيما) بتخفيف الياء مع وجود (لا) وحذفها .

وقد يحذف ما بعد (لا سيما) على جعله بمعنى خصوصاً ، فيكون منصوب المحل على أنه
مفعول مطلق ، وذلك كما مر فى باب الاختصاص لجامع بينهما معنى ، فصار فى نحو
(أنا أفعل كذا أيها الرجل) منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان
عليها فى النداء من ضم (أى) ورفع (الرجل) ، كذلك (لا سيما) هاهنا يكون باقياً على
نصبه الذى كان له فى الأصل حين كان اسم (لا) التبرئة مع كونه منصوب المحل على
المصدر ، لقيامه مقام خصوصاً ، فإذا قلت : (أحب زيدا ولا سيما راكباً أو على الفرس)
فهو معنى وخصوصاً راكباً ، فراكباً حال من مفعول الفعل المقدر ، أى وأخصه بزيادة المحبة

خصوصاً راكباً ، وكذا في نحو: أحبه ولا سياً وهو راكب ، وكذا قولك : أحبه ولا سياً إن ركب ، أى وخصوصاً إن ركب ، فجواب الشرط مدلول خصوصاً ، أى إن ركب أخصه بزيادة المحبة .

ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم . ، أى اختصاصاً ، فيكون معنى وخصوصاً راكباً ، أى ويختص بفضله محبتي راكباً ، وعلى هذا ينبغي أن يؤول ما ذكره الأخفش ، أعني قوله : و (إن فلانا لكريم لاسياً إن أتيت قاعدا) أى يختص بزيادة الكرم اختصاصاً في حال تيمده .

ويجوز مجيء الواو قبل (لاسياً) إن جعله بمعنى المصدر ، وعدم مجيئها أكثر ، وهى اعتراضية كما ذكرنا ، ويجوز أن تكون عطفاً ، والأول أولى وأعذب ، وقد يقال : (لاسواء ما) مقام (لاسياً) .

٢ - وقال الصبان ج ٢ ص ٥٥ :

واعلم أن (لاسياً) تستعمل أيضاً بمعنى خصوصاً ، فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة ، وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضى ، وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء (سى) على كونه اسم (لا) ، ويظهر أنه لا خبر لها ، كما فى نحو (ألاماء) بمعنى أئمتى ماء ، كما مرّ فى محله ، قال الدمامينى و (ما) على هذا كافة اه . نحو (أحبه ولا سياً وهو راكب) ، أو (ولا سياً إن ركب) وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر ، أى إن ركب أخصه بزيادة المحبة ، ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم ، أى اختصاصاً ، فيكون معنى (لاسياً راكباً) يختص بزيادة محبتي راكباً .

فقول المصنفين (ولا سياً والأمر كذا) تركيب عربى خلافاً للمرادى . قال الدمامينى : ونظير جعل لاسياً الذى بمعنى خصوصاً منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء (سى) على كونه اسم (لا) التبرئة نقل (أيها الرجل) من النداء إلى الاختصاص مع بقائه على حاله فى النداء من ضم (أى) ورفع الرجل . اه .

٣ - وقال البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ٦٤ :

(تنمة) في شرح التسهيل : قد يقع بعد (ما) ظرف نحو (يعجبني الاعتكاف لاسيا عند الكعبة) ، قال :

يسر الكريم الحمد لاسيا لدى شهادة من في خيره يتقلب
وقد تقع فعلية كقوله :

فق الناس في الخير لاسيا بنيلك من ذى الجلال الرضا

والغالب وصلها بالاسمية . وقال المرادي : إنه وقع بعدها الجملة الشرطية ، فما كافة بناءً على أن الشرطية لا تكون صلة للموصول ، وفيه كلام في شروح الكشف ، وهذا كما حكى الجوهري (فلا يكرمني لاسيا إن زرتنه) ولا يصح جعل (ما) زائدة ، لأنه يلزم إضافة (سي) إلى الجملة الشرطية ، ولا يضاف إلى الجمل إلا أسماء الزمان .

وقد يقع بعدها جملة مقترنة بالواو فعلية كما وقع في عبارة الكشف (لاسيا وقد كان كذا) ، أو اسمية كما في قول صاحب المواقف (لاسيا والهمم قاصرة) . وفي شرح التسهيل : إنه تركيب غير عربي ، وكلام الشارح - الرضى - يخالفه . وفي شرح المواقف إن قولهم : (والهمم قاصرة) مؤول بالظرف نظراً إلى قرب الحال من ظرف الزمان ، فصح وقوعها صلة (بلا) وهذا من قبيل الميل إلى المعنى والإعراض عن ظاهر اللفظ ، أى لا مثل اقتفائه في زمان قصور الهمم . وهذا لا يرضاه نحوي ، كيف والجملة الحالية في محل النصب ، والصلة لا محل لها ؟ انتهى .

وفي الأشمونى : قال ثعلب : من استعمله - أى لاسيا - على خلاف ما جاء في قوله : « لاسيا يوم » فهو مخطئ ، وذكر غيره أنها قد تخفف ، وقد تحذف الواو كقوله :

فمه بالعقود وبالأيمان لاسيا عقد وفاء به من أعظم القرب

٤ - قال ابن سعيد في حاشيته على الأشمونى : (قوله قال ثعلب الخ) يوافقه قول الشيخ الأثير هو أبو حيان : ومن أحكامها أنها ترد بعدها الجملة مصحوبة بالعاطف ، وما يوجد في كلام كثير من المصنفين من (لاسيا والأمر كذا والحالة هذه) فغير عربي ،

وكذا قال المرادى، وسلمه البدر الدمامينى وساق نص ماقاله الرضى، ثم قال معقبا عليه :
فليس فيه حكاية ذلك عن العرب، ولا عن أمة اللغة، فيحمل على أن ذلك من كلام
المولدين كما قال بعضهم، وإن كان ظاهر إطلاقه ربما اقتضى كون ذلك فى لسان العرب،
ولذلك قال البدر الدمامينى على كلام الرضى : ولم يوجد إلا فى كلام المتأخرين من علماء
العجم، وهو بعيد، فينبغى تحريره .

وقال بعض المتأخرين من شراح التسهيل : قد حررناه فوجدناه لا أصل له فى اللغة
العربية أصلا، وحسبك فى ذلك حصر أثر الدين وعدم اطلاعه على وروده مع تطلعه وغزارة
مادته . ومن هنا تعلم أن من تمسك فى رد كلام المرادى بكلام الرضى فقد وهم . انتهى .

٥ - وقال الأمير فى حاشيته على المغنى ج ١ ص ١٢٤ :

وقد ذكر الرضى أن (لاسيا) تستعمل بمنزلة خصوصا، ويقع بعدها الحال، وناقشه
فى ذلك المرادى وغيره (وقوله وناقشه المرادى وغيره) : مذكرو
الرضى من أن (لاسيا) منقول من باب (لا) التبرئة إلى باب المفعول، لا أعرف أحدا
ذهب إليه انتهى .

٦ - وقال صاحب (الجنى الدانى) ما يوجد فى كلام المصنفين من قولهم : لاسيا
والأمر كذا تركيب غير عربى، وإن أجاز الرضى . انتهى .

* * *

وبعد، فهذه أقوال طائفة من أساطين النحو، منهم ثلاثة يجوزون قول المصنفين :
(لاسيا والأمر كذا) وعلى رأسهم الشيخ الرضى، فقد جوزه بناء على ماقرره من أن قوة
الكلام حملت (لاسيا) معنى خصوصا أو اختصاصا وقام مقامها، فصح حينئذ مجىء الحال
بعدها مفردة، أو جملة مقرونة بالواو، وعلى هذا يكون التركيب كما قال العلامة الصبان
عربيا جاريا على الأصول النحوية، خلافا للمرادى وأبى حيان وابن أم قاسم فى انكار عربيته،
وفى أنه من كلام المولدين، وحسبنا أن الزمخشري - وهو من أئمة النحو - استعمل هذا
التركيب، فليدعنا ما وسعه .

والله ولى التوفيق .

جواز قول الكتاب : « ثار ضد الحكم » (*)

(يخطئ بعض النقاد ما تجرى به أقلام المعاصرين من قولهم : ثار ضد الحكم ، ويرون أن الصواب هو أن يقال : ثار على الحكم .
وقد درست اللجنة هذا ، فانتهت إلى أن الأسلوب صحيح ، وأن كلمة (ضد) فيه يمكن أن تكون صفة لمصدر محذوف :

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والثلاثين ، وفي الجلسة السادسة والعشرين من مجامع الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١- في مقال بعنوان : قل ولا تقل « نشره العدد الثامن من مجلة اللسان العربي التي تصدر في المغرب عن المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي » أورد الكاتب طائفة من الأساليب والألفاظ يذكر خطأ وما يراه من صواب فيها .

٢- عهدت اللجنة إلى محررها أن ينتخب من هذه الأساليب ما يدخل في مجال دراستها ، فاختر عددا منها كان أولها هو هذا الأسلوب .

والخطأ الذي يراه كاتب المقال في : « ثار ضد الحكم » ونحوه ، أن كلمة (ضد) - في هذا الاستعمال - لا يسوغها إلا أنها ترجمة حرفية لكلمات أوروبية ، قد تصلح في لغاتها ، دون أن يكون ذلك سببا لا استعمالها في لغتنا التي لا تحتاج إليها والصواب - كما يراه الكاتب - أن يقال : « ثار على الحكم » أو نحو ذلك

٣- ناقشت اللجنة في هذا ، ثم انتهت إلى القرار التالي :
« يخطئ بعض النقاد ما يجرى به أقلام المعاصرين من قولهم (ثار ضد الحكم) ويرى أن الصواب هو أن يقال : ثار على الحكم » .

وقد درست لجنة الألفاظ والأساليب هذا ، فانتهت إلى أن الأسلوب صحيح ، وأن كلمة (ضد) فيه يمكن أن تكون منصوبة على الحال بمعنى (مفسادا) .

وقد رأى المجلس أن يضاف إلى قرار اللجنة : (أو مفعولا مطلقا) . ثم رأى المؤتمر تغيير عبارة (وأن كلمة « ضد فيه » يمكن أن تكون منصوبة على الحال) إلى : (يمكن أن تكون صفة لمصدر محذوف) .

جواز قول الكتاب : « مشى بصورة جيدة »^(*)

أو « سار بشكل حسن »

(يخطئ بعض النقاد قول بعض المعاصرين : مشى بصورة جيدة ، أو سار بشكل حسن ، ويرون أن الصواب فيه : مشى مشياً جيداً ، أو سار سيراً حسناً . وترى اللجنة أن الأسلوب الأول صحيح أيضاً ، لأنه يتضمن بيانا لهيئة الحدث أو صاحبه) .

(*) صدرت الجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والثلاثين ، وفي الجلسة السادسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١- كان هذا الأسلوب واحداً من الأساليب التي خطتها مجلة اللسان العربي في مقالها المنشور في العدد الثامن « قل ولا تقل » على أساس أن الصواب فيه : مشى مشياً جيداً ، أو سار سيراً حسناً . باستعمال المفعول المطلق .

٢- ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار التالي :

« يخطئ بعض النقاد قول بعض المعاصرين : « مشى بصورة جيدة » أو « سار بشكل حسن » .

ويرون أن الصواب فيه : مشى مشياً جيداً ، أو سار سيراً حسناً .

وترى اللجنة أن الأسلوب الأول صحيح أيضاً لأنه يتضمن بياناً لهيئة الحدث أو صاحبه فيكون الجار والمجرور فيه في موضع الحال ، أو وصفاً للمصدر .

ولما عرض القرار على مؤتمر المجمع رأى الاستثناء عن جملة فيكون الجار والمجرور فيه في موضع الحال أو وصفاً للمصدر .

جواز قول الكتاب : « هو الآخر » أو : « هي الأخرى »^(٥)

(مما تجرى به أقلام كثير من المعاصرين نحو قولهم :

قد أدى واجبه ، ومحمد هو الآخر يؤدي واجبه .

فاطمة تصلي ، وهند تصلي هي الأخرى .

درست اللجنة هذا الأسلوب ، وناقشته من شتى نواحيه ، وانتهت إلى أنه لبيان المماثلة ،

وقد يكون للتبكيكيت ، على نحو ما جاء في تفسير الإمام الرازي من قوله : =

(٥) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين، وبالجلسة السادسة والعشرين من مجلس الديرة نفسها، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - عرض المحرر على اللجنة أنه قد شاع في كتابات بعض المعاصرين استعمال : هو الآخر أو هي الأخرى في مكان أيضاً أو كذلك.. فيقولون : هو الآخر يؤدي واجبه ، أو هي الأخرى تذهب إلى المدرسة . ونقل ههنا ههنا إلى أحد الصحفيين يقول فيها : «مكاتب السياحة انتشرت هي الأخرى »

٢ - درست اللجنة هذا الأسلوب ، ثم رأت ضرورة قبول التعبير وتوجيهه بعد أن شاع على الألسنة ، وجرى به الأقلام .

ومن رأى اللجنة أن المقصود بالآخر والأخرى في الاستعمال الشائع هو مماثلة الجزء السابق من الكلام، فقوله : هو الآخر يفعل كذا . معناه : أنه مماثل غيره فيه ، فنحن هنا أمام شخصين أو لهما يفعل شيئاً والآخر مماثلة فيه . وهذا قريب مما أثبتته المعجمات للآخر والأخرى .

٣ - نقل الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي نصاً للإمام الرازي في تفسيره استعمال فيه ما يشابه هذا التعبير فقال (ج ٦ ص ٦٣ عند تفسير قوله تعالى : (ومناة الثالثة الأخرى) . . . ويحتمل أن يقال : الأخرى تستعمل لموهوم أو مفهوم ، وإن لم يكن مشهوراً ولا مذكوراً. يقول من يكثر تأذيه من الناس - إذا آذاه إنسان - : الآخر جاء يؤذينا ، وربما يسكت على قوله : أنت الآخر ، فيفهم غرضه ، كذلك هذا .

٤ - زاد الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج على ذلك أن التعبير قد يساق في بعض الأحوال للتبكيكيت وهو المتبادر إلى اللحن من عبارة الإمام الرازي ، وأن التوجيه النحوي له ، أن يكون الضمير فيه مبتدأ بعد الاسم ، في مثل محمد هو الآخر يؤدي واجبه ، أو مؤكداً للفاعل بعد الفعل في مثل : زينب خرجت هي الأخرى ، والآخر والأخرى بدل من الضمير في الحاليين .

= « يقول من يكثّر تَأْذِيهِ من الناس — إذا آذاه إنسان — : هو الآخر جاء يؤذينا ، وربما يسكت على قوله : أنت الآخر ، فيفهم غرضه ، كذلك هنا » .

هذا . . والضمير مبتدأ بعد الاسم في المثال الأول ، ومؤكّد للفاعل بعد الفعل في المثال الثاني ، أما لفظه الآخر ، أو الأخرى ، فهو بدل من الضمير في كلتا الصورتين .

ولهذا ترى اللجنة أن التعبير صحيح لا بأس على الكتاب فيه » .

قول الكتاب : « عدد الطلاب بما فيهم الغائبون أربعون طالبا »^(*) قرار اللجنة والمجلس أعاده المؤتمر إلى اللجنة

(مما تجرى به أقلام المعاصرين نحو قولهم :

عدد الطلاب بما فيهم الغائبون أربعون طالبا .

درست اللجنة هذا الأسلوب ، وانتهت إلى أنه أسلوب صحيح ، معناه : عدد الطلاب مع شيء متضمن فيهم هو الغائبون أو هم الغائبون) .

(*) وافق عليه المجلس بالجلسة الثلاثين من الدورة الأربعين ، ولما عرض على مؤتمر الدورة نفسها في الجلسة المباشرة رأى المؤتمر إعادته إلى اللجنة :

وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - قدم المهرر هذا الأسلوب من جملة أساليب عرضها للدراسة . وكان من رأيه أنه خطأ لوضع (بما فيهم) على هذه الصورة ، ذلك أن (ما) لا معنى لها في التركيب . والصواب أن يقال : وفيهم الغائبون أو نحو ذلك .

٢ - تقدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي بمذكرة درس فيها هذا الأسلوب وعرض الحديث النحاة عن « ما » بأنواعها ومعانيها المختلفة . ثم انتهى إلى تصحيح الأسلوب وتوجيهه بأن (ما) هنا فكرة ناقصة موصوفة بمتعلق الجار والمجرور بعدها ، وبأن « الغائبون » بدل منها على القطع باضمار مبتدأ أي هم الغائبون . وبدل لهذا الإضمار قوله تعالى : « يشر من ذلكم النار » برفع النار التي هي - على هذه القراءة - بدل مقطوع مما قبلها بالإضمار أيضاً .

٣ - ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا كله ثم انتهت إلى القرار التالي :

« مما يجرى به أقلام المعاصرين نحو قولهم : عدد الطلاب بما فيهم الغائبون أربعون .

وقد درست اللجنة هذا الأسلوب ، وانتهت إلى أنه أسلوب صحيح ، معناه عدد الطلاب مع شيء متضمن فيهم هو الغائبون أو هم الغائبون » .

ومع هذا :

مذكرة الأستاذ الشيخ الصوالحي : « من الأساليب الشائعة »

من الأساليب الشائعة بين المتكلمين قولهم « عدد طلاب الفصل بما فيهم الغائبون أربعون طالبا »

بحث هذا الأسلوب ونحوه يستوجب البيان الآتي قبل الحكم عليه :

يقول ابن هشام في المثني وهو يتحدث في أقسام (ما) الاسمية ؛ (الثاني) أن تكون نكرة مجردة من معنى الحرف .

(ما) هي التي تضمن معنى الحرف بخلاف التي تضمنت معناه كالشرطية والاستفهامية وهي نوعان ناقصة وتامة ، فالناقصة هي الوصوفة ، وتقدر بقولك (شيء)^(١) كقولك : مررت بما معجب لك ، وقوله :

لا نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا

ثم قال : وقد قيل في « (إن الله نعمًا يعظكم به) » إن المعنى : نعم هو شيئًا يعظكم به ؛ فما نكرة ناقصة تميز للضمير المبهم المستتر في (نعم) والجملة - أي جملة : (يعظكم به) - صفة ، والفاعل - أي فاعل (نعم) - مستتر ...

وقال سيبويه في « (هذا ما لدى عتيد) » المراد شيء لدى عتيد ، أي معد ؛ أي لجهنم بإغوائى إياه ، أو حاضر ، والتفسير الأول للزمخشري ، وفيه أن (ما) حينئذ للشخص العاقل ...

وقال أبو حيان : و (ما) نكرة موصوفة بالظرف (لدى) وعتيد ، ... قال الزمخشري : بدل أو خبر بعد خبر ، أو خبر مبتدأ محذوف . انتهى .

اتضح من هذا البيان أن (ما) النكرة الناقصة توصف بالمفرد ، وبالجملة ، وبشبه الجملة ، وبناء عليه يمكن أن تكون (ما) في الأسلوب نكرة ناقصة موصوفة بمتعلق الجار والمجرور (فيهم) .

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية السوالحي - عضو المجمع .

(١) التي في اللغة عبارة عن كل موجود إما حسا كالأجسام ، أو حكما كالأقوال . نحو : فلت شيئا (المصباح) رعل هذا تكون (ما) النكرة الناقصة للأفرد وتذكرا ومؤنثا ومثنى كل وجمعه المائل وغيره .

أما الغائبون في الأسلوب فهو بديل من (ما) على القطع ، فيكون على إضمار مبتدأ ،
أى هم الغائبون .

وفي قطع البديل يقول السيوطي في الهمع ج ١ ص ١٢٨ :

(ويجوز القطع) على إضمار مبتدأ كالإنباع (فيما) أى في بَدَل (فُصِّل به جمع أو
عدة) نحو مررت برجال : طويل وقصير وربعة و « بنى الإسلام على خمس : شهادة
أن لا إله إلا الله .. » الحديث (وكذا غيره) أى غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت
بزيد أخوك ، نص عليه سيبويه والأخفش (وقيل يقبح) في غير التفصيل (ما لم يطل
الكلام) فيحسن نحو (بشر من ذلكم النار) انتهى . وما تلى الأسلوب مماثل لهذه الآية ،
وأولها : قوله تعالى : (قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار وعدها الله الذين كفروا) .

قال أبو حيان في البحر : وقرأ الجمهور (النار) رفعا على إضمار مبتدأ ، كأن
قائلا قال : وما هو ؟ قال : النار ، أى : نار جهنم .. ثم قال : وقرأ ابن أبي إسحاق وإبراهيم
ابن نوح عن قتيبة (النار) بالجر على البديل من (شر) .

* * *

يؤخذ من البيان السابق أن الأسلوب جار على منهج عربى قويم ، وأن شاهده قوله
تعالى : (قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار) إذ أن لما في حيز (الباء) فيه نظير ما تلى حيز
الباء في الآية من حيث النمط الإعرابى غير أن الباء فيه تحمل معنى المصاحبة ، وعليه يكون
التقدير الإعرابى للأسلوب كما يأتى :

عدد طلاب الفصل مع شيء موجود فيه هم الغائبون أربعون طالبا ، أو مع شيء موجود
فيهم الغائبين وذلك على لسان من يجز (الغائبين)

ولما كان البديل هنا مجرد التفسير بعد الإبهام ولم يكن في البديل منه فائدة ليست في
البديل كان البديل هو المقصود المتكلم ، وصار البديل منه عنده في نية الطرح والترك كما
يقولون ، وإن كان له وقع وتأثير ليس للإتيان بالبديل أولا ، وهو استشراف النفس إلى
الإيضاح بعد الإبهام ، وهو من اللطائف البلاغية .

فلو طرح المبدل منه من التركيب واستبدل بالياء ما يؤدي معناها وهو لفظ (مع)
لاتخذ التركيب أسلوبا آخر : هو قولك أعدد طلاب الفصل مع الغائبين أربعون طالبا .
وهو الذي يعنيه المتكلم . وواضح أن الذي مهد هذا الأسلوب إنما هو إعراب الأسلوب
الأول على نحو ما ذكر البيان السابق .

والله ولي التوفيق،

جواز قول الكتاب : « حضر حوالى عشرين طالبا »^(*)

« بدأ الحفل حوالى الساعة السابعة مساءً » .

« حضر حوالى عشرين طالبا » .

« فى القاعة حوالى أربعين عضواً » .

يخطئ بعض النقاد استعمال لفظ حوالى فى هذه المواطن وأمثالها ويقولون :
إن الصواب فيها كلمة (زهاء) أو كلمة (نحو) ، لأن (حوالى) ظرف غير متصرف ،
ولا يستعمل إلا فى المكان .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان
الخاص بالموضوع :

١ - عرض المحرر هذا الأسلوب على اللجنة فى مذكرة ضمنها طائفة من أقوال علماء اللغة الذين يختصون بكلمة (حوالى)
بالظرفية المكانية التى لا تنصرف ، ثم ناقش ذلك بأن الكلمة يمكن أن تنقل إلى الزمان بصورة أو بأخرى ، أما استعمالها فى الفاعل
أو المبتدأ فهذا هو موطن الإشكال إلا إذا جاز أن نجعلها كلمة مبنية فى موضع أى منهما ، وهو ما يحتاج إلى موازنة
وإقرار .

٢ - تقدم الأستاذ الشيخ الصوالحى بمذكرة انتهى فيها إلى تصحيح الأسلوب على أن الفاعل فيه ضمير العدد الذى يستلزمه
لفظ العشرين ، وأن كلمة (حوالى) فى موضع النصب على الحال ، والمعنى : حضر هو ، أى العدد كائنا حوالى عشرين ، ومثل
هذا يقال إذا كانت (حوالى) فى موضع المبتدأ مثل : فى القاعة حوالى أربعين ، فالتقدير هنا : فى القاعة (عدد) حوالى
أربعين .

٣ - انبجعت الآراء فى لجنة الألفاظ والأساليب إلى توجيه الأسلوب على أساس حذف الفاعل ، وطلبت إلى المحرر
أن يتتبع ذلك فى آراء العلماء فقام بنقل طائفة من أقوال السحاة والمفسرين منها ما جاء فى شرح المفصل : «
ومن إضمار الفاعل أن الإنسان يقول لمن يخاطبه فى أمر يطلبه : إذا كان غداً فأتني ، فكان هنا بمعنى الحدث ، والتقدير
إذا حدث هذا الأمر هذا فأتني ، فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه ، وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر . . . الخ
(١ - ٨٠) .

٤ - تقدم الأستاذ محمد شوق أمين بمذكرة بسط فيها القول عن آراء النحاة فى حذف الفاعل ، ثم انتهى إلى تصحيح
التعبير على أن الفاعل محذوف ، استثناء إلى رأى فريق كبير من النحاة على رأسهم الكسائى ، أو على أن حوالى نفسها
فى محل رفع على الفاعلية ، قياساً على ما قاله بعضهم فى نائب الفاعل من أن الظرف يكون فى محل رفع نائب فاعل ويكون
أيضاً خبراً .

٥ - كتب الأستاذ الشيخ الصوالحى بمذكرة ينهى فيها أن الكسائى أجاز حذف الفاعل ويحتج لذلك بأن جمهور الكوفيين
- والكسائى إمامهم ومؤسس مدرستهم - لم يقولوا بحذف الفاعل ولو صح أن الكسائى أجاز الحذف لا تبعوه فيه .
ومع هذا :

= وقد درست اللجنة هذا وناقشته من مختلف جهاته ، ثم انتهت إلى ما يأتي :

أولا : إجازة استعمال (حوالى) فى غير المكان .

ثانيا : إجازة الأمثلة المتقدمة ونحوها .

والتوجيه فى الموضوعين يرجع إليه فى المذكرات المرافقة .

= ١ - مذكرة بعنوان : «حول قولهم : حضر المؤتمر حوالى أربعين عضوا» .

للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي

٢ - مذكرة بعنوان : «أيقال إن الفاعل مخلوف ؟

للأستاذ محمد شوق أمين

٣ - مذكرة بعنوان : «إظهار الحق فيما نسب إلى الكسائي من إجازته حذف الفاعل» .

للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي

٤ - مذكرة بعنوان «حوالى ومشكلاتها»

لمحرر اللجنة الأستاذ فتحي محمد جيمة

حول قولهم :

(١) حضر المؤتمر حوالى أربعين عضواً

(٢) فى المجلس حوالى أربعين عضواً *

يسأل فى التركيب الأول عن الفاعل ، وفى التركيب الثانى عن المبتدأ ، فىقال : هل يمكن أن يكون لفظ (حوالى أربعين) هو الفاعل ، وهو أيضاً المبتدأ ، أو يقال : الفاعل محذوف وكذا المبتدأ ، أو يقال : هما مضمران والتركيبان صحيحان ، أو أحدهما مضمور والآخر محذوف هذا ما يدور حوله البحث .

أما لفظ (حوالى أربعين) فلا يصلح أن يكون فاعلاً ولا مبتدأ ، لأنه ومثناه ، وكذا لفظ (حول) ومثناه وجمعه كل ذلك من الظروف التى ألزمها العرب النصب على الظرفية وإن ورد جر (حول) بمن الابتدائية ، قال تعالى ﴿ولو كنتم فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك﴾ .

١ - ففى الهمع ج ١ ص ٢٠١ (باب الظروف) :

(الثالث) ما عدم فيه التصرف ، فلم يخرج عن الظرفية أصلاً ، ومنها حَوْلٌ وحَوَالٍ وحَوَائٍ وأحوال ، قال تعالى : ﴿ فلما أضاعت ما حوله ﴾ وقال صلى الله عليه وسلم : « اللهم حوالينا ولا علينا » ، وقال الشاعر (فى اللسان) : أنشد أبو زيد :

يا إبلى ما ذامه^(١) فنأبيه ؟ ماء رواء ونهى^(٢) حَوَليه

وقل امرؤ القيس :

فقال سباك الله إنك فاضحى أَلست تروى السمار والناس أحوالى

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية المسوالحي - عضو المجمع .

(١) ذامه : عيبه ، فنى اللسان : اذام مثدد : والدام غُفِنَ - حميما : العيب .

(٢) النهى : نبت معروف ، يقال له النهى مادام رطباً ، فإذا ابيض فهو الطريفة ، فاداً ضخم وريش فهو الحلى

٢- وفي الارتشاف ج ١ ص ٥٨٦ وص ٥٩٠ :

(القسم الرابع) ما هو عادم التصرف ، وذلك فوق وتحت . . وحول وحوال وحوَلِي
وحوالى وأحوال ؛ تقول : هم حواليك ، وكذا باقيها ، ولا تشفع التثنية هنا الواحد ،
وقالت العرب : حوليك والناس أحوالك

ثم قال : وذكر سيبويه هو حواليك ، وهى تثنية ولا شفع للواحد ، معناه معنى أحوالك
وحولك انتهى .
وعامل الظرف فى الأسلوبين سياقي بيانه .

وأما حذفهما فالفاعل لا يحذف عن غير أن ينوب شىء منابه ، بإجماع النحاة^(١)
إذا استثنينا الكسائي فى أحد قوليه ، وعللوا امتناع حذفه بأن مدلول الفعل عرض
فائم بمدلول الفاعل فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه (الصبان) .

وقال ابن هشام فى كتابه شذور الذهب ج ١ ص ١٥٦ :

« وأقول : ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه :

(الحكم الأول .) أنهما لا يحذفان ، وذلك لأنهما عمدتان ومنزلان من إفعليهما
منزلة الجزء فإن ورد ما ظاهره أنهما محذوفان فليس محمولا على ذلك الظاهر ، وإنما
هو محمول على أنهما ضميران مستتران ، فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم :
« لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » ففاعل
(يشرب) ليس ضميرا عائدا إلى ما تقدم ذكره وهو الزانى ؛ لأن ذلك خلاف المقصود ،
والأصل ولا يشرب الشارب ، فحذف الشارب (أى لا الفاعل) لأن الفاعل عمدة ،
فلا يحذف ، وإنما هو ضمير عائد على الشارب الذى استلزمه (يشرب) وحسن ذلك تقدم
نظيره ، وهو لا يزنى الزانى ، ثم قال : « وعلى ذلك فقس وتلطف لكل موضع بما يناسبه » .

(١) نعم يحذف الفاعل فى موضعين فقط ، أحدهما من فاعل المصدر كقوله تعالى : * (أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيمًا) * والثانى فاعل
فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو : * (ولا يصدنك عن آيات الله) * ، ومثله : فاعل فعل المخاطبة المؤكد بالنون نحو (سيدن بالخبر
ياهند) لكن المحذوف لعله كالثابت

ومن الشواهد التي أضمر فيها الفاعل ما أورده صاحب التصريح في ج ١ ص ٢٧١ و ٢٧٢ ونقله بإيجاز الشيخ عبادة العدوي في حاشيته على الشذور فقال :

(قوله وعلى ذلك ففسر) قال في التوضيح وشرحه : إن لم يظهر الفاعل في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع إما المذكور متقدم على المسند كزيد قام ، ففي قام ضمير مستتر عائد على زيد ، أو راجع لما دل عليه الفعل المستتر فيه الضمير ، كالحديث « لا يزني الزاني ... إلخ » أو راجع لما دل عليه الكلام نحو (كلا إذا بلغت التراقي) ففي (بلغت) ضمير مستتر راجع للروح الدال عليها سياق الكلام ، أو راجع للحال المشاهدة نحو قولهم ؛ « إذا كان غدا فأتني » بنصب (غدا) وكان تامة^(١) والفاعل ضمير مستتر ، أي إذا كان هو ، أي ما نحن الآن عليه من السلامة . انتهى .

وفي ذلك يقول ابن مالك في الخلاصة :

وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو وإلا فضمير استتر

وبعد فبناءً على هذه الشواهد ، وعلى ما صرح به ابن هشام من القياس عليها يكون قولهم (حضر المؤتمر حوالى أربعين عضواً) صحيحاً مقيساً على تلك الشواهد ، وجارياً على نهجها في أن فاعل (حضر) فيه ضمير العدد الذي استلزمه لفظ (أربعين) ، وعلى هذا يعرب الظرف (حوالى ...) منصوباً بالياء ومتعلقاً بمحذوف فعل لهذا الضمير ويكون التقدير الإعراب للأسلوب هو ما يأتي :

(حضر المؤتمر هو أي العدد كائناً حوالى أربعين عضواً) .

أما المبتدأ في قولهم « في المجلس حوالى أربعين عضواً » فهو أيضاً المحذوف المدلول عليه بكلمة (أربعين) ، وحذف المبتدأ مجمع عليه إذا علم . قال ابن مالك : « وحذف ما يعلم جائز » : وحينئذ يكون الظرف (حوالى ...) المنصوب بالياء متعلقاً بمحذوف

(١) في التصريح : ويجوز في (كان) أن تكون تامة وأن تكون ناقصة ، فإن جعلتها ناقصة ، كان (غدا) في المثال في موضع خبرها ، وإن جعلتها تامة كان (غدا) منصوباً على الظرفية متعلقاً بكان ، وحكى سيبويه ؛ (إذا كان غدا بالرفع على أنه فاعل كان) وقد قيل إن النصب لغة تميم ، والرفع لغة غيرهم .

صفة لهذا المبتدئ ، إن قدر نكرة ، وإن قدر معرفة فحالُّ له على مذهب سيبويه ، أو حال للضمير في الخبر على مذهب الجمهور ، والتقدير الإعرابي للأسلوب هو ما يأتي :

(حاصل في المجلس عدد كائن حوالى أربعين عضوا) أو (حاصل في المجلس العدد كائنا حوالى أربعين عضوا) .

* * *

وبالاحظ أن (حوالى) مستعمل في الأسلوبين مجازا في الإطافة الاعتبارية ، لأنه في الأصل ظرف للمكان الحسى بمعنى الإطافة والإحداق ففى النهاية : رأيت الناس حوله وحواليه ، أى مطيفين من جوانبه وفي الكليات : (الحول) تأليفه للدوران والإطافة والله تعالى أعلم .

أيقال : إن الفاعل محذوف ، أو : إن الفاعل هو الظرف في مثل : « حضر المؤتمر حوالى أربعين عضوا »^(*) ؟

١- يعرض النحاة لتعليل الأساليب التي لا يكون فيها الفاعل ظاهرا ، أو لا يكون فيها ضميرا عائدا على مذكور قبل ، ويجرى خلافهم خاصة في باب إعمال الفعلين ، وهو ما يعبر عنه بالتنازع ، في مثل : ضربني وضربت الزيدتين .

ويتناقل النحاة في هذا الصدد ما يراه « سيبويه » ومن تبعه من البصريين في تعليل تلك الأساليب ، وهو أن هناك فاعلا مضمرا وراجعا لما دل عليه الفعل استتر فيه الضمير ، أو لما دل عليه الكلام ، أو لما شهدت به الحال ، أو عائدا على مذكور بعد .

وفيما يجرى على أقلام الكاتبين نحو قولهم : حضر المجلس حوالى أربعين عضوا ، وبقي على فلان حوالى مائة جنيه ، ومر حوالى ساعة . فهل يجب الاقتصار في توجيه هذا الأسلوب على ما التزمه « سيبويه » والبصريون معه من اعتبار الفاعل ضميرا مدلولا عليه ؟ ألا يصح القول بأن الفاعل محذوف ، أو القول بأن الظرف هو الفاعل ؟

٢- أما حذف الفاعل ، فمن النحاة من حصره في خمسة أبواب ، ومنهم من زادها سادسا ، ومنهم من أضاف سابعاً ، ومنهم من أسقط من هذه الأبواب ما أسقط بالتأويل .

(أ) على أن « الكسائي » أطلق القول بجواز حذف الفاعل ، مدلولا عليه بالظاهر ، وهو يستظهر على صحة قوله بأربعة شواهد : آية قرآنية ، وحديث نبوى ، ومثال من منشور كلام العرب ، وببيت من الشعر الأموى ، ولم يخصه بباب التنازع .

(ب) وقد تابع « الكسائي » في مذهبه هذا ثلاثة من النحاة : هشام الضرير ، والسهيلي ، وابن مضاء .

(*) بحث للأستاذ محمد شوقي أمين خبير اللجنة .

(ج) وينقل «يس» عن شرح الإيضاح : أن الفاعل عند «الكسائي» ليس محذوفا بل هو مستتر في الفعل ، مفرد في الأحوال كلها ، أى في أمثلة من باب التنازع . .

(د) ويورد «الصبيان» قول الشاعر :

ما صاب فلبى وأضناه وتيممه
إلا كواعب من ذهل بن شيبا

متمثلا به للتأويل بأنه من الحذف لدليل ، ويقول : لكن يلزم عليه حذف الفاعل ، وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور .

ويعتمد «الأشموني» رأى البصريين في تعليل الأمثلة التي يقولون فيها بعود الضمير على مذكور بعينه . ويحتج لذلك بأن الإضمار قبل الذكر وارد في غير باب التنازع ، فيقاس عليه هذا الباب ، ويعقب «الصبيان» على ذلك بأن هذا الدليل يعارض بالمثل ، فيقال : جاء حذف الفاعل في غير باب التنازع ، فيقاس عليه هذا الباب .

ويستخلص مما تقدم أن القول بحذف الفاعل مذهب غير منكور ، انتحاه «الكسائي» وتابعه فيه «هشام الضرير» و «السهيلي» و «ابن مضاه» ، واستظهر به «الصبيان» . وهؤلاء النحاة يعبرون عن هذا المذهب بعبارات شتى ، منها : أن الفاعل قد دلّ عليه الظاهر ، أو أن حذفه يجوز لدليل ، أو أنه مستتر في الفعل ، أو أنه موجود معنى باعتبار المذكور .

٣- وأما القول بأن الظرف في ذلك الأسلوب العبرى هو الفاعل ، فلا أذكر أن أحدا من النحاة أجاز وقوع الظرف المنصوب غير المتصرف في موقع الفاعلية .

ولكن النحاة عرفوا وقوع الظرف المنصوب غير المتصرف نائب فاعل ، وكذلك عرفوا وقوعه خبرا ، وكلا النائب عن الفاعل والخبر في موقع الرفع لا مخالفة .

فقد أجاز «الأخفش» وقوع الظرف غير المتصرف نائبا عن الفاعل ، في مثل قولهم : (جُلس عندك) بالنصب على الظرفية ، ويكون حينئذ في محل رفع .

وقد أجاز الكوفيون وقوع الظرف غير المتصرف خبرا منصوبا بعامل المخالفة للمبتدأ ، دون أن يكون الظرف متعلقا بمحذوف هو الخبر ، في نحو : (زيد عندك) .

وعلى سبيل التنظير بين الفاعل وبين نائب الفاعل والخبر في جواز أن يكون بكل من نائب الفاعل والخبر ظرفا غير متصرف، يجاز إيقاع الظرف غير المتصرف فاعلا في الأسلوب العصري المعروض للبحث .

٤- وأخيرا لا مندوحة من الإشارة إلى أن الأمثلة التي يدور حولها تعليل النحاة وتأويلهم ليس فيها مثال يلي فيه الظرف الفعل دون ظهور الفاعل أو استتاره عائدا على مذكور قبل ، كما هو الشأن في هذا الأسلوب العصري المراد تخريجه أو تأويله ، فهو في صورته الظرفية ليس فيما سمع على ما نعلم ، وليس فيما تناول النحاة تعليله فيما نقرأ ، وإنما يساق هذا التعليل أو ذلك تنظيرا بين الأسلوب المعروض والأساليب التي يتناول النحاة تعليلها لورودها غير ظاهر فيها الفاعل .

٥- وفيما يلي النصوص التي تشهد لما أسلفناه :

أولا : إجازة حذف الفاعل :

في حاشية «الصبان» وتقرير «الإنبائي» في باب الفاعل أنه: «يستثنى من عدم جواز حذف الفاعل خمسة أبواب : بناء الفعل للمجهول ، والمصدر ، والفعل المؤكد بالنون ، والتعجب ، والاستثناء المنزع ، وبقي سادس وهو نحو : (ما قام وقعد إلا زيد) بل وسابع نحو : (فتلقفها ربحل) .

وفي التوضيح والتصريح في (باب الفاعل) : وعن «الكسائي» إجازة حذف الفاعل تمسكا بنحو ما أولناه من الآية ، والحديث ، والمثال ، والبيت .

ويعنى التوضيح والتصريح بالآية : «كلا إذا بلغت التراقي» وبالحديث : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » ، وبالمثال قول العرب : «إذا كان غدا فأتني» ، وبالبيت قول سوار :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضيا

وفي شرح « شذورالذهب » في باب «الفاعل» : وعن «الكسائي» إجازة حذف الفاعل ، وتابعه على ذلك «السهيلي» و «ابن مضاه» .

وفي حاشية «عبادة» على «شرح الشذور» في «باب التنازع» : ليس كلام «الكسائي»
خاصا بباب التنازع ، فقول «الفيثي» إن حذف الفاعل عند «الكسائي» خاص بباب
التنازع ، مخالف لما في «التوضيح» وشرحه .

وفي التوضيح والتصريح «في باب التنازع» : و «الكسائي» و «هشام الضرير»
و «السهيلي» من الكوفيين يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية ، هربا من الإضمار
قبل الذكر . وفي حاشية «يس» تعقبيا على هذه العبارة : «عبارة بعضهم : الكسائي
وهشام الضرير من الكوفيين ، والسهيلي وابن مضاء من المغاربة» .

في شرح المفصل «في باب الفاعل» : ذهب سيبويه إلى أن في (ضربني وضربت زيدا)
فاعلا مضمرا دل عليه الظاهر ، وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من الفاعل في اللفظ .
وذهب «الكسائي» إلى أن الفاعل محذوف دل عليه الظاهر .

وفي شرح «ابن عقيل» في «باب التنازع» : «تقول : بغيا واعتدى عبدك ،
ولا يجوز ترك الإضمار لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل ، والفاعل ملتزم الذكر ، وأجاز
«الكسائي» ذلك على الحذف بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل» .

وفي شرح «الأشموني» «في باب التنازع» و (كبحسنان ويسى ابنكا) منعه
الكوفيون ، لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب ، فذهب «الكسائي» ، ومن
وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول والحالة هذه للدلالة عليه . وفي حاشية «الصبيان»
قوله : فذهب الكسائي . . هذا هو المشهور ، وفي شرح الإيضاح : ما حكى عن «الكسائي»
من أنه يحذف الفاعل في نحو : ضربني وضربت الزيدتين باطل ، بل هو عنده مستتر
في الفعل ، مفرد في الأحوال كلها ، قاله «يس» .

وفي شرح الأشموني في باب التنازع : «لايتأتى التنازع في نحو : (ما قام وقعد إلا زيد) ،
وما ورد مما ظاهره جواز ذلك فمؤول ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات» .
وفي حاشية ، الصبيان : «قوله : وما ورد... الخ» كقوله :

ماصاب قلبي وأضناه وتيممه
إلا كواهب من ذهل بن شيبانا

فيؤول أنه من الحذف للدليل ، لكن يلزم عليه حذف الفاعل ، وأجيب بأنه سنوخ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور ، وفيه مافيه فتأمل .

وفي شرح « الأشموني » في باب التنازع : « الإضمار قبل الذكر جاء في غير هذا الباب نحو : (رُبَّه رجلا) ، وقد سمع أيضا في هذا الباب . »

وفي حاشية « الصبان » : « قوله : في غير هذا الباب ، أي فيقاس عليه هذا الباب ، وقد يعارض هذا الدليل بالمثل ، فيقال : جاء حذف الفاعل في غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب ، ويبحث فيه اللقائي أيضا بأن جواز الإضمار قبل الذكر في غير هذا الباب لغرض إيراد الشيء مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا ، ولك دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هنا أيضا الإجمال ثم التفصيل ، فتأمل . »

ثانيا : وقوع الظرف نائب فاعل وخبرا :

١ - وقوعه نائب فاعل :

في « الأشموني » في باب النائب عن الفاعل : وأجاز « الأنخفش » : (جُلس عندك) . وفي حاشية « الصبان » : أي بالنصب على الظرفية ويكون حينئذ في محل رفع ، فليست الدال مضمومة كما توهم ، إذ « الأنخفش » يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقاءه على النصب . صرح به « الدماميني » .

٢ - وقوع الظرف خبرا :

في شرح « ابن عقيل » في باب الابتداء : « ذهب أبو بكر بن السراج في أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسم برأسه ، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات . »

وفي شرح « الأشموني » : وأخبروا بظرف أو بحرف جر مع مجروره ، نحو (زيد عندك) ، و(زيد في الدار) ، ناوين متعلقهما ، إذ هو الخبر حقيقة . وفي حاشية « الصبان » : قيل : الظرف أو الجار والمجرور ، وقيل المجموع ، والقائل بالظرف نظر إلى الظاهر . وفيه :

« القائلون بأن الخبر الظرف أو الجار والمجرور هم جمهور البصريين ... والأكثرون على أن الحكم للظرف حقيقة ... ويجب نصب غير المتصرف كفوق » .

وفي « شرح المفصل » : ذهب الكوفيون إلى أنك إذا قلت : زيد عندك أو خلفك . لم ينتصب عندك وخلفك بإضمار فعل ولا بتقديره ، وإنما ينتصب بخلاف الأول ، لأنك إذا قلت زيد أخوك ، فزيد هو الأخ فكل واحد منهما رفع الآخر ، وإذا قلت : زيد خلفك ، فيإن خلفك مخالف لزيد ، لأنه ليس إياه فنصبناه ، بالخلاف ... »

وبعد فلا بدع في أن أقول في مثل (بقی حوالی ساعة) أن انفعال محذوف دل عليه الكلام . وذلك أخذاً بمذهب نحوى قيل به ، ولا بدع كذلك في أن أقول إن الفاعل هو الظرف ، قياساً على أن الظرف المنصوب غير المتصرف يقع موقع الرفع في النيابة عن الفاعل وفي الخبر على ما يرى بعض النحاة .

ولعل هذا التوجيه أو ذلك أظهر وأيسر من القول بأن في الفعل ضميراً ، وأن مرجع الضمير مستفاد من الكلام ، وأن هذا المرجع متعلق بمحذوف يراعى فيه إمكان تعلق الظرف الموصوف به ، تمسكاً بمذهب البصريين .

إظهار الحق فيما نسب إلى الكسائي من إجازته حذف الفاعل^(*)

نقل بعض النجاة المتأخرين عن الكسائي أنه في باب (الفاعل) يجوز حذف الفاعل ، وفي باب (التنازع) يوجب حذف الفاعل من العامل الأول إذا أعمل الثاني ، واشتهر هذا النقل عنه إلى اليوم ، وإني لفي شك من ذلك .

أفالكسائي شيخ الكوفيين ، ومؤسس مدرستهم ، فلو كان ما نسب إليه حقاً لاتبعه جمهورهم فيه ، ونحن ما رأينا أتبعه منهم في ذلك إلا هشام الضرير - كما قالوا - وإلا السهيلي ، وابن مضاء من الأندلسيين ، وامتناع هؤلاء عن اتباعه في هذا الحكم دليل على عدم ثبوته عنه ويؤيد هذا ما سيجيء في آخر هذه الكلمة من أن ما نقله البصريون عن الكسائي أنه يحذف الفاعل باطل ، على أن الناقلين عنه مختلفون ، فمنهم من نقلوا عنه هذا الحكم في البابين ومنهم من نقلوه عنه في باب (التنازع) فقط .

فمن الفريق الأول :

١ - ابن هشام : فقد قال في شذور الذهب ج ١ ص ١٥٦ ، ١٦٧ في باب الفاعل ونائبه : «وعن الكسائي إجازة حذف الفاعل وتابعه على ذلك السهيلي وابن مضاء» . . . وفي الحاشية عباد : (قول الشارح : وعن الكسائي إجازة حذف الفاعل الخ) ليس كلام الكسائي إجازة بباب التنازع .

٢ - وابن هشام في التوضيح وخالد الأزهرى في التصريح في باب الفاعل قالوا : وعن الكسائي إجازة حذفه ، وتبعه السهيلي تمسكاً نحوه أولناه من الآية ، والحديث ، والمثال ، وقد ذكرت جميعها بتأويلها في مذكرة «حضر المجلس حوالى أربعين عضواً» . وقال في باب التنازع : والكسائي وهشام الضرير والسهيلي يوجبون حذف الضمير المرفوع على الفاعلية هرباً من الإضرار قبل الذكر تمسكاً بقوله ، وهو علقمة بن عبادة الحارثي يمدح جبلة الغساني :

تعفق بأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب

(*) بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي - عضو المجمع .

(إذ لم يقل تعفقا) على تقدير إعمال الثاني (ولا أرادوا) على تقدير إعمال الأول ،
يمكن أن يجاب عنه بأنه أعمل الثاني ولم يقل تعفقا على لفظ الجمع ، لأنه يجوز أن ينوى
مردا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور ، ولهذا قول الموضح : (بظاهر قوله)
ولم يقل بقوله .

٣- وقال أبو الحسن الأشموني في باب الفاعل :

الثاني (أى من التشبيهين) كونه عمدة لا يجوز حذفه ، لأن الفاعل فعله كجزئ كلمة
لايسة فنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائي حذفه تمسكا بقوله :

فإن كان لا يرضيك حتى تردنى * إلى قطرى لا إخالك راضيا

وأوله الجمهور على أن التثنية : فإن كان هو ، أى ما نحن عليه من السلامة .

وقال في باب التنازع عند قول ابن مالك :

كبحسنان ويسىء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا

وهذا المثال الثاني متفق عليه ، والأول منعه الكوفيون ، لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر
في هذا الباب ، فذهب الكسائي ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول (أى الضمير
الفاعل هو ألف الاثنين من قوله يحسنان) والحالة هذه للدلالة عليه تمسكا بظاهر قوله :

تعفقا بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب (١)

ومن الفريق الآخر :

١- الفيشى : ذكر الشيخ عبادة العدوى في حاشيته على شذور الذهب عند قول ابن
هشام : (وعن الكسائي إجازة حذف الفاعل) ذكر قول الفيشى : إن حذف الفاعل عند
الكسائي خاص بباب التنازع إذا عمل الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع ، فكان عليه (أى
على ابن هشام) : أن يقيده بباب التنازع ، وهو أحد قولين للكسائي ، وله قول آخر يوافق
فيه الفراء ، وهو أن يضمم الفاعل ويؤخره ، فيقول : قام وقعد الزيدان هما .

(١) تعفقا ، أى : استتر - الأرطى : شجر - بذت : غلبت - نبلهم (بالموحدة) : سهامهم - كليب (بفتح الكاف) : جمع
كلب كمبيد جمع عبد .

وقال عبادة : قول الفيشى مخالف لما فى التوضيح وشره ٤٠ فلا يتم (وهذه المخالفة لا أثر لها فى قوله) .

٢- ابن يعيش ، فتمد قال ج ٦ ص ٧٩ ما يأتى :

فتقول على مذهب سيبريه : (قاما وقعد أخواك) ، فتثنى الفعل الأول لأن فيه ضميرا ، وتقول : (قام وقعد أخواك) على مذهب الكسائى ، فتوحد الفعلين جميعا ؛ الأول لأن فاعله محذوف ، والثانى لأنه عمل فى الظاهر بعد ، وتقول على مذهب الفراء : (قام وقعد أخواك) ، فتوحد الفعلين جميعا أيضا ، لخلوهما من الضمير ، لأنهما جميعا عملا فى الاسم الظاهر ورفعاه . انتهى .

قال ذلك ولم يذكر فى باب الفاعل ولا نائبه شيئا عن الكسائى .

ويؤيد الفيشى صنيع ابن يعيش فى شرح المفصل ، وما قاله أبو حيان فى الارتشاف .

٣- أبو حيان : قال فى الارتشاف ج ١ ص ٥٢٠ (مخطوط) :

وذهب الكسائى إلى جواز حذفه (أى الفاعل) وحده دون عامله ، وذلك مشهور عنه فى باب الإعمال فى نحو (ضربنى وضربت الزيدى) وفى غير هذا الباب نحو قوله :

* فإن كان لا يرضيك حتى تردنى *

أى ضربنى الزيدون ، ولا يرضيك شىء

وظاهر كلام أبى حيان أن جواز حذف الفاعل لم يشتهر عن الكسائى إلا فى باب التنازع ، وأن حذفه فى باب الفاعل لم يشتهر عنه ، فهو حينئذ مقول بالتشكيك .

علمنا من الأقوال السابقة أن الفريقين متفقون على القول بأن الكسائى يوجب حذف الفاعل فى باب التنازع ، فإذا أبطل علماء آخرون ما نسب إليه فى هذا الباب ، أفلا ينسحب إبطالهم هنا على ما نسب إليه فى باب الفاعل ؟ الجواب (نعم) لأن موضوع النزاع واحد ، هو حذف الفاعل .

وإليك ما قاله : العلماء :

قال الصَّبَّان في تعليقه على الأشموني : (قوله فذهب الكسائي الخ) تفصيل لمحذوف ، أي واختلفوا في كيفية إعمال الثاني مع طلب الأول الرفع ، قيل ما وقع (أي الكسائي) فيه أشنع مما فر منه ، لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر ، هذا هو المشهور عنه ، وفي الإيضاح ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو (ضربني وضربت الزيد) باطل ، بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها ، قاله يس . انتهى .

وما يأتي نص ما قاله يس في حاشيته على شرح الفاكهي لقطر الندي ج ٢ ص ١٠١ ، ١٠٢ : (قوله وأوجب الكسائي حذفه) قيل : ما فر إليه أشنع مما فر منه ، فإن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر ، لأنه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده ، وخطأ ، وهذه تخطئه في القياس ، والتخطئة التي لا مدفع لها هي أن العرب تضم ولا تحذف ، وهذا هو المشهور عن الكسائي . وفي باب الاستثناء من شرح الإيضاح : ما حكاه البصريون عن الكسائي أنه يجيز حذف الفاعل في نحو (ضربني وضربت الزيد) باطل ، هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها . انتهى .

وقال أبو حيان في الارتشاف ج ٢ ص ٩٦٦ (مخطوط) :

والمذهب الثاني - مذهب الكسائي في مشهور ما نقل عنه وهشام ، وتابعهما من أصحابنا أبو زيد السهيلي ، وأبو جعفر بن مضاء صاحب كتاب المشرق في النحو : أن الفاعل محذوف ولا يضم ، وقد نقل عن الكسائي أنه مضمّر مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها . أن ما نقله البصريون عن الكسائي أنه يحذف الفاعل لا يصح .

وبعد : فأقول أولئك الأعلام أنصفت الكسائي وبرأته من تهمة حذف الفاعل التي ألصقها به البصريون ، وظلت قرونا طويلة ينقلها سلفهم عن خلفهم ، وهي اليوم مسجلة في كتب النحاة المعاصرين ، وأرجو أن تطهر منها .

والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

« حوالى » ومشكلاتها^(*)

حضر حوالى عشرين طالبا .

بدأ الحفل حوالى الساعة مساء .

كان العقد فى حوالى الثامنة عشرة من عمره حينما احترف الكتابة الصحافية .

هذه تعبيرات يشيع مثلها كثيرا ، حيث لا يكون المراد تحديد عدد أو تعيين زمان ، أو غير ذلك من المواقف التى لا يقصد فيها إلى التحديد أو التعيين .

والنقد الذى يتوجه على هذه التعبيرات وأمثالها ، إنما هو نقد لما قد يظن فيها من تحريف للفظ عن موضعه من اللغة فيما أثبتته معجماتها ، وما تقتضيه قواعدها .

ويبدو الخطأ فيها — لناقديها — من جهتين .

الأولى : استعمال حوالى فى غير المكان .

والثانية : تحويلها عن الظرفية .

فأصحاب المعجمات من لدن الأزهرى إلى صاحب أقرب الموارد ، يكادون يتفقون على أن « حوالى » ظرف مكان غير متصرف ، لا يزايل الظرفية المكانية إلى سواها .

فيقال : قعدوا حوله وحواليه وأحواله من غير قصد إلى حقيقة التثنية أو الجمع .

يقول صاحب التهذيب (٥ / ٢٤١ — حال) .

« والحوال اسم يجمع الحوالى ، تقول : حوالى الدار كأنها فى الأصل حوالين ، كقولك : جانبين ، فأنسقطت النون وأضيفت ، كقولك : ذو مال وأولو مال . قلت : العرب تقول : رأيت الناس حوله وحواليه وحوالاه ، وحوليه ، فحواله وحيدان حواليه . وأما حوليّه فهو تثنية حوله » . اهـ

وفى الأساس : « وقعدوا حوله وحوليه وحواله ، وحواليه » .

(*) الأستاذ فتحى جمعة — معرود البجعة .

وفي اللسان (١٣/١٩٨ - حول) : «... وهو حوله وحوليه ، وحواليه ، وحواله » .
وفي المصباح (١/٢١٦) : «وقعدنا حوله بنصب اللام على الظر ، أى : في الجهات
المحيطة به ، وحواليه بمعناه » .

وفي أقرب الموارد (١/٢٤٧) : «قعد حوله ، أى : في الجهات المحيطة به ، وقديقال :
حوليه » . فلا عجب بعد هذا أن يعد الصبان «حوالي » ظرف غير متصرف لا يفارق الظرفية
المكانية إلى غيرها .

رأى للعلامة الأستاذ الشيخ محمد النجار :

تصدى - رحمه الله - لدراسة التعبير ، فأفرد له بضعة عشر سطرا من لغوياته ، أورد
فيها عبارتي اللسان والمصباح ، ونقل نص قول الصبان ، ثم انتهى إلى القطع بتخطئة
لتعبير في جميع استعمالاته وأن يستبدل به كلمة (زهاء) أو كلمة (نحو) أ غيرهما مما
لا يصطدم بقوانين اللغة ، أو يخالف ما أثبتته معجماتها .

وماذا بعد هذا ؟

أنرفض الكلمة ، ونردها على عقبها أم نقبلها ونسلم لها وجهها لذيوعتها وشيوعها
ووضوح معناها ؟

قد يبدو للباحث الآن أن يتقبل التعبير ، ويوجهه توجيها يعتمد على لازم المعنى ، إذ
المراد بكلمة (زهاء) أو كلمة (نحو) إنما هو شيء غير محدد وهو ما يدل عليه التعبير بحوالى ،
فقولنا : حضر حوالى عشرين رجلا ، معناه حضر قريب من هذا العدد . . . وكذا الباقي !!
هذه واحدة .

والثانية : أن بعض الظروف تتعاقب عليه الزمانية والمكانية بحسب ما يضاف إليه ، وذلك
ما نراه في قبل ، وبعد ، وعند ؛ فهي في «قبل الفجر أو بعده ، أو عنده » للزمان ، وهي في
«قبل المسجد أو بعده أو عنده » للمكان . فماذا علينا لو جعلنا «حوالى » مثلهن : فحوا
البيت للمكان ، وحوالى الصباح أو المساء للزمان ؟

ولكننا إن قبلنا هذا التفسير في الاستعمالات التي تدور حول الزمان ، فإن المشكلة سرور
تبقى في نحو قولنا : حضر حوالى عشرين .

إذ كيف تراء « حوالى » هنا على موضع الفاعل ؟

وماذا يكون معناها حينئذ ؟

من جهة المعنى قد نجد لهذه المشكلة حلا ، إذ سوف يكون (العشرون) « كيانا » قائما بذاته كما قال أستاذنا الدكتور أنيس : والحاضرون حواليه . . . !

ونكث التراكيب والصياغة النحوية تقف دون ذلك ، لأنه لاوجه نحويا للكلمة في هذه التراكيب . وقد نستطيع أن نلخص الحلول الممكنة لتلك المشكلة في حلين :

١ - الأول في أن الفاعل محذوف أو مضمّر والظرف صفة أو حال .

٢ - والثانى في أن تجعل حوالى نفسها هى الفاعل .

أما الأول فإن الوقوف على ما كتبه النحاة الأقدمون يظهرنا على أن حذف الفاعل قضية شائكة ، وأن الذين سلموا بالحذف لم ينج تسليمهم من المناقشة والنقد .

وهذه طائفة من أقوال النحاة والمفسرين في هذا الباب .

أولا : أقوال النحاة :

لعل أقوى ما قيل في هذا المضمّر هو ما جاء في شرح المفصل :

قال صاحب الكتاب : (ومن إضماره قولهم : إذا كان غدا فأتنى ، أى : إذا كان مانحن عليه غدا) .

قال الشارح : يريد : ومن إضمار الفاعل أن الانسان يقول لمن يخاطبه فى أمر يطلبه : إذا كان غدا فأتنى . يريد : إذا كان ما نحن عليه غدا فأتنى . (كان) هنا بمعنى الحدث . والتقدير إذا حدث هذا الأمر غدا فأتنى ، فأضمر الفاعل للدلالة الحال عليه . وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر .

ونحو منه قوله :

فان كان لايرضيك حتى تردنى إلى قطرى لا إخالك راضيا

المراد : فان كان لايرضيك ما جرى فى الحال التى نحن عليها . أه^(١)

(١) المفصل وشرحه ص ٨٠ من الجزء الأول .

وفي الأشموني :

وأجاز الكسائي حذفه تمسكا بنحو قوله :

فإن كان لا يرضيك البيت

قال الصّبان في حاشيته : « أي حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازا وفاعل يرضيك أيضا » .

وقال العيني : « والشاهد في حذف فاعل كان الذي هو اسمه ، فإن التقدير : فإن كان هو لا يرضيك أي مانحن عليه » .^(١)

ولكن بعض العلماء يرى أن الذي هنا إنما هو استتار الفاعل لاحذفه ، ففي شرح التصريح يعرض أكثر الأمثلة التي يستشهد بها القائلون بحذف الفاعل ، ولكن كلامه كله يدور في دائرة الاستتار لا الحذف^(٢) .

وفي الخضري على ابن عقيل :

وأجاز الكسائي حذفه مطلقا تمسكا بحديث : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » ونحو قوله تعالى : « كلا إذا بلغت التراقي » ، وقولهم : إذا كان غدا فأتني .

وردّ بأن الفاعل في كلها مستتر لا محذوف :

ولقد كان الخضري - بصفة خاصة - أكثر العلماء حسا في هذا الباب حيث قال ، بعد أن ذكر المواضع الخمسة التي يرد فيها حذف الفاعل وهي :

١ - النائب عن الفاعل ، نحو : قُضِيَ الأمر ..

٢ - المصدر نحو : « (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما) » .

٣ - الفعل المؤكد بالنون مع واو الجماعة وياء المخاطبة .

(١) الأشموني والصّبان والعيني ٢ / ٤٥

(٢) شرح التصريح ١ / ٣٢٩ ، ٣٣٠

- ٤ - التعجب نحو : « أسمع بهم وأبصر » ، أي « وأبصر بهم »
٥ - الاستثناء المفرغ نحو : ما قام إلا محمد ، والأصل ما قام أحد .

قال الخضرى فى مناقشة هذه المواطن :

« ... وقد يذاع فى الباقي بإمكان جعل ما فى التعجب من الحذف والإيصال ، بأن يُجعل فاعل (أبصر) مستترا فيه . بعد حذف الجار ، لا محذوف . . وأما المصدر فصحيح السيوطى تحمله للضمير لتأوله بالمشتق ، فضرربا بمعنى اضرب ، وإطعام بمعنى أن يطعم ، ففاعله مستتر لا محذوف .

وأما فى الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحا ما بعد إلا ، وكون الأصل ما قام أحد منظور فيه للمعنى ونظر النحاة للفظ . . والفعل المؤكد حذف فاعله لعله تصريفية مع الدلالة عليه بصم ما قبله أو كسره ، فهو كالثابت وأما الفعل المجهول فإنما حذف فاعله لسد النائب مسدده .

ثم يرفض الحذف بصراحة فيقول :

« فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهرى ، وفى الحقيقة : لا حذف » . (١)

ثانيا : أقوال المفسرين :

كان استشهاد بعض النحاة بنحو قوله تعالى : « كلا إذا بلغت التراقي » وقوله تعالى : « فلولا إذا بلغت الحلقوم » هو الذى دفعنى إلى تتبع أقوال المفسرين فيهما وفى آية ثالثة هى قوله تعالى : « حتى توارت بالحجاب » .

وقد رجعت فى ذلك إلى كثير من أمهات كتب التفسير : رجعت إلى أبى حيان فى بحره المحيط ، وإلى الزمخشري فى كشافه ، وإلى القرطبي فى جامعه ، وإلى النسفى فى كتابه مدارك التأويل وحقائق التنزيل ، كما رجعت إلى كتاب مجمع البيان ، وإلى تفسير الخازن .

وكلها يتحدث عن ضمير مستتر ، ولم يتحدث أحدها عن فاعل محذوف ، ونكتفى هنا بإيراد نص واحد منها :

جاء فى الكشف عند تفسير قوله تعالى : « كلا إذا بلغت التراقي » :

(١) الخضرى على ابن عقيل ١ / ١٩١

والضمير في بلغت للنفس ، وإن لم يعجر لها ذكر ، لأن الكلام الذي وقعت فيه يدل عليه كما قال حاتم :

أماوي ما يغني الشراء عن الفتى إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر
والعرب تقول : أرسلت ، يريدون جاء المطر ، ولا تكاد تسمعههم يذكرون السماء . اهـ^(١)

* * *

وبعد فقد ظهر مما أوردنا من نصوص لفريق كبير من النحاة والمفسرين أن القول بحذف الفاعل قول مردود لم يسلم به الأكثرون ، والذي أراه - من أجل ذلك - أن اعتمادنا عليه في تسويغ (حضر حوالى عشرين) اعتماد على دليل مضعوف الأساس .

فلا مناص من البحث عن تسويغ آخر مقبول .

لم يبق لنا - إذن - إلا الحل الثاني ، وهو أن تكون «حوالى» نفسها هي الفاعل .

فهل يجوز أن نعتبر «حوالى» كلمة مبنية في موضع الفاعل ؟

هذا ما نرجو أن يضطلع به العلماء الباحثون من المعاصرين ، ولو جاز ذلك لانحلت عقدة أخرى وهي أن تكون «حوالى» في موقع المبتدأ (في القاعة حوالى عشرين) ، ونحو ذلك .

فهل يجوز أن تكون حوالى مبتدأ هنا كما كانت فاعلا هناك ؟

هذا أمر يحتاج إلى إقرار من العلماء له واتفاق بينهم عليه . .

والله ولى التوفيق .

إجازة قول النكّاب : « لا أعرف ما إذا كان قد حدث هذا » ونحوه^(*)

— قرار اللجنة والمجلس رفضه المؤتمر —

« لا أعرف ما إذا كنت راضيا أو غاضبا » .

« أسألك عما إذا كنت تعرف هذا أولا » .

« لا أدري إن كان قد حدث هذا » .

(هذه أمثلة لأساليب تشيع كثيرا في الكتابات المعاصرة ، وترد فيها أفعال القلوب وما يشبهها وقد وليها ما إذا ، أو عما إذا ، أو إن .

وترى اللجنة ما يأتي :-

أولا : في المثاليين الأولين حيث تأتي (إذا) مسبوقة بما أو بعما ، تحمل (ما) على أحد وجهين :

(أ) أن تكون موصولة .

(ب) أن تكون نكرة بمعنى شيء .

(*) وافق المجلس بالجلسة الثلاثين من الدورة الأربعين على هذا القرار ، ولما عرض على مؤتمر المجمع في الجلسة العاشرة من الدورة نفسها ، رفضه المؤتمر - وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - كان هذا التعبير وأمثاله من التعبيرات التي تعرض لها النقاد ، قد عرضه المحرر على اللجنة البحثية ودراسته ، والانتهاه فيه إلى قرار .

٢ - قدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي مذكرة فصل فيها القول عن (إذا) ومعانيها واستعمالاتها ثم انتهى إلى تصحيح الأسلوب ، و (ما) فيه موصولة أو نكرة موصوفة ، و (إذا) ظرف غير مضمن معنى الشرط صلة أو صفة لما كا هو رأى الجمهور في قوله صلوات الله عليه لعائشة : «إني لأعلم إذا كنت راضية وإذا كنت على غضبي» .
أو أن تكون (إذا) شرطية محذوفة الجواب ، وجملة الشرط صلة أو صفة .

أما نحو قولهم : لا أعرف إن كان قد حدث ، فهو - كما يرى الأستاذ الصوالحي - صحيح ، و (إن) فيه شرطية محذوفة الجواب ، معلقة والفعل قبلها عن العمل لفظا فيما بعدها ، وقد نقل الشنقي والصبان عن الساميني أن كل ما له الصدر يعلق .

٣ - درست لجنة الألفاظ والأساليب هذا كله ، ثم انتهت إلى القرار المذكور .

- ومع هذا بحث للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي - عضو اللجنة - بعنوانه : «تحقيق قول القائل : أريد أن أعرف ما إذا كان لي حصة في هذه الصفة» .

= (وإذا) ظرف متعلق بمحذوف صلة لما على الأول وصفة لها على الثانى .

ثانياً : فى المثال الثالث حيث تأتى (إن) بعد أفعال القلوب وما يشبهها ، تكون (إن) شرطية معلقة ، سدت مسد المفعول الواحد أو الاثنين ، استنادا إلى قول الدمامينى : إن كل ما له الصدارة يعلق ، و (إن) الشرطية كذلك .

ولهذا كله ، ترى اللجنة أن هذه الأساليب جائزة لاجرج على الكتاب فى شىء منها) .

تحقيق قول القائل :

« أريد أن أعرف ما إذا كان لي حصة في هذه الصفقة^(*) »

يقتضى تحقيق هذا القول بحث كلمة (إذا) الآتى ، ثم الحكم على دلالتها فيه .
كلام النحاة في لفظ (إذا) كثير ، وما قالوه : أن (إذا) في الغالب ظرف للمحدث
المستقبل مضمن معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية نحو (وإذا مروا باللغو
مروا كراماً) ومن غير الغالب تجيء ظرفاً غير مضمن معنى الشرط نحو قوله تعالى (وإذا
ما غضبواهم يغفرون) ، وقوله (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون) فإذا في الآيتين
ظرف لخبر المبتدأ بعدهما ، ولا شرطية فيهما ، وإلا كان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .
الأشبهونى . وفي الصبان قوله : (وإلا كان يجب) وقول بعضهم : إنه على إضمار الفاء رد بيان
الفاء لا تحذف إلا في ضرورة أو نادر من الكلام ، وقول بعضهم إن الضمير توكيد لامبتدأ ،
وأن ما بعده الجواب تعسف ، ومن ذلك (إذا) التى بعد القسم نحو (والليل إذا يغشى ، والنهار
إذا تجلى) ، (والنجم إذا هوى) إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى فيلزم
تعليق القسم الإنسانى ، وهو ممتنع . اهـ معنى .

وقوله : قول بعضهم : ذكر هذا الوجه الرضى ، فإنه جوز في الآيتين ، وكون (هم) تأكيداً
للوافى (غضبوا) ، وللضمير المنصوب فى (أصابهم) ، كون جواب إذا جملة إسمية بغير
فاء — قال — لعدم عراقة إذا فى الشرطية أه تعسف ، لأن المقام لا يقتضى تأكيد المسند
إليه ، بل إسمية الجملة . هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم .

من هذين النصين اتضح أن (إذا) قد تتضمن الظرفية ، وأنها قد تخرج عند بعض
الأئمة عن الظرفية . ففى المغنى (الفصل الأول) فى خروجها عن الظرفية : زعم أبو الحسن
الأخفش فى (حتى إذا جاءوها) أن (إذا) جرٌ بـحَتَّى ، وزعم أبو الفتح (إذا وقعت
الواقعة) ، الآية ففى من نصب (خافضة رافعة) أن (إذا) الأولى مبتدأ ، والثانية خبر ،

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية السوالحي — عضو المجمع .

والمنصوبين حالان ، وكذا جملة (ليس) ومعمولاها ، والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم ، رافعة لآخرين ، هو وقت رج الأرض .

وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولا في قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها « إني لأعلم إذا كنت راضية وإذا كنت على غضبي »^(١)

ثم قال : والجمهور على أن (إذا) لا تخرج عن الظرفية وأن (حتى) في نحو (حتى إذا جاءوها) ، حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل لها ، وأما (إذا وقعت الواقعة) فإذا الثانية بدل من الأولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى ، وحسنه طول الكلام ، وتقديره بعد إذا الثانية ، أى انقسم أقساما وكنتم أزاجا ثلاثة

وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف ، وهو معمول (أعلم) وتقديره شأنك ونحوه ، كما تعلق (إذ) بالحديث في (هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه) .
تمامنا مما سبق أن ابن مالك يرى (إذا) في الحديث خارجة عن الظرفية ، وأنها فيه مفعول (أعلم) ، وأن الجمهور يرون أنها فيه ظرفية غير مضمنة معنى الشرط ، وأنها متعلقة بمفعول (أعلم) المحذوف المقدر بلفظ (شأنك) ونحوه .

ولما كان أسلوب القول المراد تحقيقه جاريا على نسق الحديث الشريف جاز قياسه عليه ، وعلى ذلك يصير قولاً عربياً ، لأن كل ما قيس على كلام العرب فهو عربى ، وحينئذ يخرج على الرأيين السابقين في تخريج الحديث .

١ - فعلى رأى ابن مالك تكون (ما) قبل (إذا) زائدة ؛ و (إذا) اسم بمعنى زمن في محل نصب مفعول الفعل (أعرف) .

ويكون التقدير الإعرابى على رأيه (أريد معرفة زمن يكون لى فيه حصّة من هذه الصفقة) بعيد أن يكون هذا المعنى هو مراد القائل في ظنى .

٢ - وأما على رأى الجمهور فكلمة (ما) قبل (إذا) في الأسلوب اسم موصول ، أو نكرة موصوفة .

(١) وتماه كما في البخارى : إذا كنت راضية تقولين : ورب محمد ، وإن كنت غضبي قلت : ورب إبراهيم . قالت : إياها يارسول الله لا أترك إلا اسمك (الأمير)

و (إذا) ظرف غير مضمّن معنى الشرط فتعلق بمحذوف صلة أو صفة ، وعلى هذا يكون التقدير الإعرابي ما يأتي :

(أريد معرفة الذي يلزمني ، أو معرفة شيء يلزمني حين يكون لي حصة من هذه الصنفقة)

٣ - ويخرج على رأى الجمهور أيضاً نحو قولهم : « أسأل عما إذا كان أمر فلان : كذا أو كذا » . ويصح أن تكون (إذا) هنا شرطية محذوفة الجواب ، وعليه تكون الجملة الشرطية صلة (ما) إن كانت موصولة ، أو صفتها إن كانت نكرة موصوفة على حد قوله تعالى : « ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه » فقد قال البيضاوى (إن) نافية أو شرطية محذوفة الجواب ، والتقدير : ولقد مكناهم فى الذى أو فى شيء إن مكناكم فيه كان بغيركم أكثر .

وقال الشهاب (قوله : فى الذى) يعنى هى موصولة أو موصوفة ، والجملة الشرطية صلة أ صفة . (وقول الشهاب) يعنى هى (أى) ١٠ (قبل) إن موصولة أو موصوفة .

ومن الأساليب الشائعة التى حامت حولها التخطئة بل جزم بعض النقاد أنها من عبارات المترجمين المجرحة ، وهى صحيحة قولهم مثلاً :

٤ - « سأتبين إن كان فلان مخلصاً أو موارياً » .

(فإن) فى هذا الأسلوب شرطية محذوفة الجواب معلقة للفعل قبلها (سأتبين) عن العمل لفظاً فيما بعدها ، لأن لها الصدر ، وقد نقل الشمنى والصبان عن الدمامين أن كل ماله الصدر يعلق ، وعلى هذا تكون الجملة الشرطية فى محل نصب مفعولاً للفعل (سأتبين) ، هذا والجملة الشرطية بتقدير الجواب فى الأسلوب تجرى كما يأتى :

« سأتبين إن كان فلان مخاضاً صادقاً أو موارياً جانبته ، أى أو إن كان موارياً جانبته » ،

وإذا جرى الأسلوب السابق رقم (٤) على النحو الآتى :

هـ - « سأُتبين فلانا إن كان مخلصاً أو موارياً » .

تعرب الجملة الشرطية بدل اشتغال من المفعول ، ويكون محلها النصب ، وذلك قياساً على ما يأتي :

قال الرضي في ج ٢ ، ص ٢٦٥ :

وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلاً مما قبلها نحو (شككت في زيد هل هو قائم أولاً) ، أي شككت في قيامه ، فهي في محل الجر ، وتقول (عرفتك الحال أزيد في الدار أم عمرو) فهي في محل النصب بدل من الحال ، وكذا (عرفت زيدا أبو من هو) الجملة فيه بدل من زيد . انتهى والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

جواز قول الكتاب : « قبل بالأمر »

(مما شاع في كتابات المعاصرين قولهم : « قبل بالأمر » .

وقد درست اللجنة هذا الأسلوب وانتهت إلى إجازته :

إما على تضمين الفعل فعلا يناسبه فيقال : إن (قبل) مضمّن معنى رضى ، وإما بحمل هذا الفعل على نظائره التي تتعدى بنفسها أو بالباء معا ، وهي كثيرة فيما هو مسموع منصوص عليه) .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر المجمع في الدورة الأربعين ، وكان قد عرض في الجلسة الثلاثين من الدورة نفسها على مجلس المجمع ، فرأى المجلس أن يترك البت فيه إلى المؤتمر ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - تقدم الأستاذ محمد شوق أمين بمذكرة عرض فيها لطائفة من أقوال اللغويين في عدد من الأفعال التي يتعاقب فيها استعمالها متعدية بالحرف أو متعدية بنفسها ، ثم انتهى إلى تجويز مثل قولهم : قبل بالرأى ، أو قبل بالأمر ؛ إما على تضمين ؛ القبول معنى لفظ آخر يرادفه ، ما سمع فيه التعدى بالباء ، كأن يقال : أن (قبل به) مضمّن معنى رضى به أو أخذ به أو اطمان به وإما بحمل هذا الفعل على نظائره التي تتعدى بنفسها وبالباء معا .

٢ - درست لجنة الألفاظ والأساليب وناقشت كل ما قيل فيه ، ورجعت إلى ما كتبه أعضاء المجمع الأولون من قضية التضمين وإلى القرار الذي اتخذته المجمع بإباحة التضمين بشروط محددة ، ثم انتهت بعد مناقشة هذا كله إلى قرارها المذكور .

ومع هذا :

مذكرة بعنوان : « جواز التعدية بالباء في قول الكتاب »

قبل به مكان قبله « الأستاذ محمد شوق أمين .

جواز التعدية بالباء في قول الكتاب : « قبل به » ، مكان : « قبله »^(*)

١- يجرى في التعبير الحديث قول كاتب : « قبلت بالرأى » مكان : « قبلت الرأى » ، أو « لا يسعنى القبول بهذا الرأى » مكان : « لا يسعنى قبول هذا الرأى » . وقد يذاع نقادة اللغة في صحة هذا التعبير ، بمقولة أن التعدية بالباء فيه غير مسموعة وأن استخدام الباء للتعدية ليس بقياس .

وفما بحثت فيه « لجنة الأصول » في عهد مضى ، مثل قول الكاتبين : « بعثت الدولة ب رجالها السياسيين » ، و « بعث الرجل إلى صديقه هدية » في جملة تعبيرات قدمها إليها بعض أساتذة العربية في معاهد التعليم ، ويلاحظ أن التعبير الأول وردت فيه « بعث » متعدية بالباء ، وأن التعبير الآخر وردت فيه متعدية بنفسها ، وكان رأى أولئك الأساتذة أن الصواب أن يقال : « بعثت الدولة رجالها السياسيين » بتعدية « بعث » هنا بنفسها ويقال : « بعث الرجل بهدية » بالتعدية في هذا الموضع بالباء ، واحتجوا لذلك بما في « المصباح » من قوله : « كل شيء ينبعث بنفسه فإن الفعل يتدى بنفسه » ، فيقال : بعثه ، وكل شيء لا ينبعث بنفسه كالكتاب والهدية ، فإن الفعل يتعدى إليه بالباء ، فيقال بعثت به ، وأرجز « الفارابى » فقال : بعثه إليه ، وبعث به : وجهه . وانتهت اللجنة إلى أن قول « الفارابى » المحتج به يتبين منه جواز « بعثت الدولة ب رجالها » أى وجهتهم ، وعلى هذا فكلا التعبيرين صحيح . وقد أقر المجلس ذلك في الجلسة الثامنة من الدورة الرابعة والعشرين .

٢- كذلك عرض الدكتور « مصطفى جواد » في كتابه « المباحث اللغوية » لموضوع التعدية في اللغة ، فقال بأن الأفعال المتعدية الدالة على حركة ودفع معا تتعدى بحرف الجر الباء ، وضرب لذلك الأمثلة العشرة الآتية : أدى - دفع - رى - حذف - ألقى - أحال - طوح - أذاع - أهوى - أدلى . وكلها مما يتعدى بنفسه وبالباء على سواء .

وفي موضع آخر من كتابه المشار إليه اعترض على قول كاتب : « لانسلم به » وقال : إن الفصيح : « لانسلمه » . إلا إذا حمل على أفعال الدفع والتحريك ، أو على التضمين

(*) بحث بقلم الأستاذ : محمد شوقي أمين - خير اللجنة .

٣- ونحن حين نتتبع تفسير اللغويين للأفعال واستعمالاتها يتعين لنا أن التعدية بالباء يخرجها بهض منهم في بعض الأمثلة على أنها من باب التضمين ، كما يتبين لنا أن هذه الأفعال ليست مقصورة على ما ينبعث بغيره ، وأنها كذلك ليست مقصورة على الأفعال الدالة على حركة ودفع .

فإننا نجد صاحب « المصباح » يقول : طرحته : رهيت به . . ومن هنا قيل : يجوز أن يعدى بالباء ، لأن الفعل إذا تضمن معنى فُعل جاز أن يعمل عمله . فإذا رجعنا إلى الصحاح ؛ ألفسناه يثبت فعل التعدية بالنفس وبالباء سماعا لاتضمينا . فيقول : طرح الشيء وبالشيء : رماه . وإذا فلاحاجة إلى القول بالتضمين في هذا الفعل كما يريد صاحب « المصباح » أن يقول .

٤- ويوحين نبحث فيما أثبتته المعجمات في فعل « رضى » نجد في « الصحاح » : رضى الشيء ، ويقال : رضى به صاحبها ، وربما قالوا : رضى عليه ، في معنى : رضى به ، ورضى عنه . وفي فعل « سمع » تقول اللغة : سمع الصوت ، وسمع به ، وفعله رياء وسمعه ، أى ليراد الناس ويسمعوا به .

وفي فعل « حل » تقول اللغة : حلت بالبلد ، إذا نزلت به ، ويتعدى بنفسه ، فيقال : حلت البلد .

وفي فعل « ذاع » تقول اللغة : أذاعه وأذاع به .

وفي القرآن : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ﴾

وفي فعل « يقن » : تقول اللغة : أيقن الشيء ، وأيقن به .

وفي فعل « علم » تقول اللغة : علم الشيء ، وعلم به .

وفي فعل « قال » تقول اللغة : قال قولاً : تكلم ، وقال بقول : رآه رأياً .

وفي فعل « أخذ » تقول اللغة : أخذ الشيء : حازده وحصله ، وأخذ به : أمسكه ،

وفي القرآن : ﴿ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ ﴾ .

وفى فعل « صدّق » تقول اللغة : صدق القول ، وصدق به ، وفى القرآن : قد صدّقت الرؤيا . وفيه أيضاً : « وصدّقت بكلمات ربها » .

ونقف عند فعل « قبل » لنرى : بم فسر أهـ اللغة ؟ يقولون : قبلت القول : صدقته ، ويقال : قبلت الخبر : صدقته . وقد رأينا أن فعل « صدق » يتعدى بنفسه وبالباء ، وبتهما جاء « القرآن » فإذا اعتمدنا التضمين هنا أجزنا لأحد الفعلين المترادفين التعدية بالباء ، وهو « قبل » تنظيراً بينه وبين رديفه ، وهو : صدق .

على أننا لومضينا فى البحث والاستقراء ، للأفعال لما أعيانا المزيد ، فمن صحيح الكلام ما يجرى به الاستعمال ، من نحو :

عرف الشيء ، وعرف به ، ومنه : العارف بالله .

وسلم الحكم : رضه ركن ذلك سلم به .

ونزل المنزل : كنزل به .

وسكن الدار : كسكن بها ، وسكن فيها .

وأرسلت فلانا أو الصحيفة ، وأرسلت به أو بها .

وأمثال هذه الأفعال كثير .

هـ - وهكذا يتجلى أن من سنن العربية تعاقب تعدية الفعل بنفسه وبالباء ، وله نظائر متوافرة ، وفى هذه النظائر ما ينبعث الفعل فيه بنفسه ، لا ينبعث ، وفيها كذلك ما يدل على حركة ودفع ، وما لا يدل ، وفى ضوء هذا يجاز ما يأنس به كاتب من قوله :

قبلت بالرأى ، وقبلت بالأمر ، إما على تضمين الفعل معنى لفظ يرادفه ، مما يسمع فيه التعدى بالباء ، كأن يقال : أن « قبل به » متضمن معنى رضى به ، أو أخذ به ، أو قنع : به ، أو اطمأن به ، وإما بحمل هذا الفعل على نظائره التى تتعدى بنفسها وبالباء معا وهى كثيرة فيما هو مسموع منصوص عليه .

وفد أوردنا من ذلك طرفاً فيه غناء .

جواز قول الكتاب : « اعتذر عن الحضور » .

— قرار للجنة لم يوافق عليه المجلس أو المؤتمر —

(يخطئ بعض النقاد قول القائل : « اعتذر عن الحضور » ... على أساس أن الصواب فيه أن يقال : « اعتذر من التخلف » ، كما أثبتت المعجمات .

وترى اللجنة أن الأسلوب المعاصر « اعتذر عن الحضور » جائز أيضاً ، وأنه يوجه بأن الكلام فيه على حذف مضاف ، أي عن عدم الحضور . . أو على أن (عن) فيه للمجازاة ، والمعتذر يعتذر لأنه تجاوز الحضور الذي كان ينبغي ألا يتجاوزه) .

(*) عرض قرار اللجنة على المؤتمر بالجلسة العاشرة من الدورة الأربعين فلم يوافق عليه ، وكان قد عرض على المجلس في الجلسة الثلاثين من الدورة نفسها ، فرأى إعادته إلى اللجنة .
وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - تناول الأستاذ محمد شوق أمين هذا التعبير في كلمة له عرض فيها لرأي المرحوم الشيخ محمد علي النجار الذي يصحح الأسلوب ويعمل صحته بأنه على حذف مضاف : أي اعتذر عن عدم الحضور . وذلك في مذكرة له قدمها إلى الخدم في إحدى دوراته .

ثم أضاف الأستاذ شوق إلى تحليل النجار تعليلاً آخر ، فقال : إنه يمكن أن يكون من باب التضمين فيضمن الفعل اعتذر معنى الفعل أمتنع ، ولا يقدر اتفاق الفعلين في التضمين .

٢ - أخذت لجنة الألفاظ والأساليب في دراسة التعبير فكان رأي الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس أن لدينا الآن صورتين للاعتذار الأولى: قولنا اعتذر من التخلف، وذلك هو الأسلوب القديم، والصورة الثانية، هي قول القائل: اعتذر عن الحضور، وذلك هو الأسلوب المعاصر ، ولكن هذا الأسلوب الجديد في الاعتذار له سياقه الذي اختلف به عن الأسلوب القديم . فالاعتذار - في الأسلوب القديم - يكون بسبب شيء غير لائق وفي الأسلوب الحديث يكون بسبب تجاوز المأذون لشيء كان ينبغي ألا يتجاوزه ، ولهذا جاءت (من) - وهي للسببية - في الأول ، على حين جاءت (عن) - وهي للمجازاة - في الثاني .

٣ - قدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي مذكرة عرض فيها لمعاني الفعل (اعتذر) واستعملاته التي أثبتتها كتب اللغة ، ثم انتهى إلى تصحيح قولهم : اعتذر عن الحضور ، وإلى أن هناك صورة أخرى صحيحة هي : اعتذر من الحضور ، ويوجه الكلام في كلتا صورتين بأنهما على حذف مضاف ، أي عن عدم الحضور أو من عدم الحضور .

٤ - ناقشت اللجنة هذا كله ، ثم انتهت إلى قرارها المذكور .

ومع هذا :

مذكرة بعنوان : « يقول المتخلف عن عمله : اعتذر عن الحضور ، أو من الحضور »

للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي

مذكرة بعنوان : « اعتذر عن الحضور » .

للأستاذ محمد شوق أمين

أَعْتَذِرُ عَنِ الْحُضُورِ (*)

يقول المتخلف عن عمله :

١ - أَعْتَذِرُ مِنَ الْحُضُورِ .

٢ - أَوْ أَعْتَذِرُ عَنِ الْحُضُورِ .

الحكم على هذين التركيبين يتطلب الكلمة الآتية :

(العذر) بالضم كما في اللسان والتاج : هو الحجة التي يعتذر بها ، وفي البصائر لصاحب القاموس : العذر : تحرى الإنسان ما يمحو به ذنوبه ، وذلك ثلاثة أضرب : أن تقول لم أفعل ، أو تقول : فعلت لأجل كذا ؛ فيذكر ما يخرج به عن كونه مذنباً ، أو تقول : فعلت ولا أعود ، ونحو ذلك ، وهذا الثالث هو التوبة ، فكل توبة عذر ، وليس كل عذر توبة .

والفعل (اعتذر) ورد في اللغة موصولاً بحروف الجر (من ، وعن ، وإلى) :

ففي اللسان : اعتذر من ذنبه ، وتعذر : تنصل .

وفي الألفاظ الكتابية : رأيت فلاناً يعتذر لما قرف به ، ويتنصل آمنه .

وفي المصباح : واعتذر عن فعله : أظهر عذره .

وفي الكتاب العزيز : ﴿ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ﴾

وفي الأسماص : قال ذو الرمة :

وإن تعتذر بالمحل من ذى ضروعها إلى الضيفان يجرح في عراقيبها نصلي

وفي المصباح : اعتذر إليه : طلب قبول معذرتة .

وقد ورد الفعل (اعتذر) محذوف الصاة ، كما في قواه تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذِنُ الْهَمُّ لِمَنْ يَعْتَذِرُونَ ﴾ .

هذا الفعل جاء في الأسلوبين ؛ أحدهما موصول بالحرف (من) ، والآخر موصول بالحرف (عن) ، فوصله بالحرفين لا كلام فيه ، إنما الكلام في المعتذر منه وعنه ، وليس من المعقول أن يكون هو (الحضور) لأنه ليس دنبا ، إنما المعتذر منه أو بعنه (عدم الحضور) ، وهو الذي يحتاج له ، (ويتنصل منه) ، ويظهر العذر له .

فالأسلوبان جاريان على حذف مضاف ، هو لفظ (عدم) لأن القرينة الواقعية تعينه ، وكذا القرينة العقلية .

* * *

ومن أصول العربية جواز حذف المضاف لقرينة^(١) ، وإقامة المضاف إليه في الإعراب مقامه ، وفي ذلك يقول ابن مالك :

وما يلي المضاف يأتي تحلفا . . . عنه في الإعراب إذا ما حذفنا

والمضاف المحذوف إما أن يكون قبل حذفه :

١ - مبتدأ : كقراءة نافع ﴿ ولكن البر من آمن بالله ﴾ بتخفيف (لكن) ورفع (البر) .

٢ - أو خبرا : كقول الشاعر :

شر الماينا . ميت بين أهله (أى منية ميت بين أهله)

٣ - أو فاعلا : كقوله تعالى : ﴿ وجاء ربك ﴾ أى : أمر ربك ، أو رسول ربك .

٤ - أو نائب فاعل : كقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ أى : أكل الميتة .

٥ - أو منفعلا به : كقوله تعالى : ﴿ وأشربوا في قلوبهم العجل ﴾ أى : حب العجل .

(١) ولا يجوز حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جملة ، قال ابن هشام في الباب الرابع من المغنى : شرط حذف المضاف ألا يكون مضافا لجملة ، قال : وأما المضاف لجملة فلا يعلم أنه حذف . هـ وعلل بعضهم امتناع الحذف بأن المضاف إليه حينئذ لا يقبل الإعراب . (يس)

٦ - أو مجروراً بالحرف نحو ﴿ تدور أعينهم كالذى يُغشى عليه من الموت ﴾ أى : كدوران
عين الذى يغشى عليه من الموت ، أو بالإضافة . نحو قول الشاعر :
* ولا يحول عطاء اليوم دون غد . *

أى : دون عطاء غد .

٧ - أو حالا : نحو (نفرقوا أيادى سبأ) أى مثل : أيادى سبأ .

وباب الحذف فى اللغة واسع ، وهذا القدر كفاية للقياس عليه ، منه يعلم أن الأسلوبين
صحيحان والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

أعتذر عن الحضور*

قدم المرحوم الأستاذ الشيخ محمد علي النجار إلى مؤتمر المجمع في دورته الرابعة والعشرين بعنوان « لغويات » بحثاً في قول الكتاب : « أعتذر عن الحضور » .

وقد علل الأستاذ صحة التعبير بأنه على حذف مضاف ، أي : أعتذر من عدم الحضور . ويمكن تعليل صحة التعبير من باب التضمين ، فيضمن فعل اعتذر معنى امتنع . ويعترض على هذا القول بأن بعض اللغويين والنحاة لا يعتدون التضمين في فعلين ، إلا إذا اختلفا في التعدية واللزوم ، وفعل « اعتذر » متعد ، فلا يضمن معنى فعل متعد ، ويجاب عن هذا الاعتراض بأن الفعل قد يضمن معنى آخر وإن كان كلاهما متعدياً ، ومن الأمثلة « نبأ » فهي تتعدى إذا تضمنت معنى « أعلم » ، (وكلاهما تتعدى بالباء) ويتضمن « نبأ » معنى « أعلم » تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل . وفي القرآن ﴿ شهد الله ﴾ وهو مضمن معنى « أقسم » ، وكلاهما فعل لازم . ومن تضمين المتعدى : « علفتها تبناً » ، أي : أطعمتها .

والأمر يحتمل أن يكون هناك رأيان ، الأول : أن معنى « أعتذر » أي : أبدي عذرا ومانعا عن الحضور ، أو اعتذر أي : أبدي اعتذاراً نائباً عنه أو بديلاً منه .

والثاني : أن يكون الكلام على حذف مضاف وتقديره : « أعتذر عن عدم الحضور » .

جواز قول الكاتب : « وإلا لكان كذا » أو : « لمتنى كذا » ونحوه (*)

« هم غير آمنين وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة » .

إن أعطى الإنسان ما طلب لمتنى لو يزداد .

يخطئ بعض النقاد هذين الأسلوبين ونحوهما مما تجئ فيه اللام بعد (إن) الشرطية على أساس أن القواعد النحوية لاتجيز اقتران جواب (إن) باللام .

وقد درست اللجنة هذه المسألة ، ثم انتهت إلى تصحيح استعمال الأسلوبين وتوجيههما على أن اللام فيهما واقعة في جواب (لو) محذوفة ، أو في جواب قسم مقدر إذا كان الكلام يقتضى التوكيد ، استثناساً بورود مثل ذلك في شعر من يحتج به كالنابغة ، والشنفرى .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر المجمع في الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين من المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يل البيان الخاص بالموضوع :

١ - تصدى الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي في مذكرة قدمها إلى اللجنة لتصحيح نحو قولهم : « هم غير آمنين وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة » ، وقولهم : « إن أعطى الإنسان ما طلب لمتنى أن يزداد » خلافاً لما يذهب إليه بعض النقاد من تخطئة ذلك على أساس أن اللام لا تقع في جواب (إن) .

ولكن الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي يرى أنه لا خطأ في شيء من هذا . ويؤيد رأيه بدليلين :

الأول : ورود نظير ذلك في شعر من يحتج بشعره .

الثاني : أن اللام هنا يمكن أن تكون واقعة في جواب (لو) محذوفة ، أو في جواب قسم مقدر .

٢ - ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار التالي :

« هم غير آمنين وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة :

« إن أعطى الإنسان ما طلب لمتنى أن يزداد »

يخطئ بعض النقاد هذين الأسلوبين ونحوهما مما تجئ فيه اللام بعد (إن) الشرطية على أساس أن القواعد النحوية لاتجيز اقتران جواب (إن) باللام .

وقد درست اللجنة هذه المسألة ، ثم انتهت إلى تصحيح استعمال الأسلوبين ، وتوجيههما بأن اللام فيهما واقعة في جواب (لو) محذوفة ، أو في جواب قسم مقدر إذا كان الكلام يقتضى التوكيد .

هذا إلى أن مثل ذلك قد ورد في شعر من يحتج بكلامه مثل قول النابغة :

فان أفاق لقد طالت عمائته والمرء يخلق طورا بعد أطوار

وقول الشنفرى :

فان تبئس بالشنفرى أم قسطل لما اغتبطت بالشنفرى أم قبل أطول

- ومع هذا :

مذكرة به:نوان : « حول ما اشتهر من قولهم : هم غير آمنين . . . الخ »

للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي .

حول ما اشتهر من قولهم (*) :

(١) هم غير آمنين وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة .

(٢) إن أعطى الإنسان ما يطلب لمتى لو يزداد .

مثل الأسلوب الأول شاع في عبارات المؤلفين ، وجرت به أقلام بعض الكاتبيين ، ومثل الأسلوب الثاني اشتهر بين العامة وبعض المثقفين ، وقد تناول النقاد هذين الأسلوبين بالتجريح ، ورموهما بالخطأ الشنيع ؛ لأن ظاهر كل يدل على أن فيه مخالفة نحوية هي قرن : جواب الشرط باللام المحذور اقترانه بها .

* * *

وفما يأتي طراز من الأسلوب الأول لأحد المصنفين ، وتوجيه بعض العلماء له توجيهها يحكم بصحته : قال القاضي البيضاوى في تفسيره ج ٤ ص ٣٠٦ و ٣٠٧ :

﴿ إِنْهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ ﴾ أى : لا أيمان لهم على الحقيقة ، وإلا لما طعنوا ولم ينكثوا ...

وقد علق الشهاب الخفاجى على قول البيضاوى فقال : وفي قوله (إلا لما طعنوا) دخل ، لأنه أدخل اللام في جواب (إن) الشرطية ، وهو خطأ ، لكنه مشهور في عبارات المصنفين ، كما في شرح المغنى (وعندى) أنه ليس بخطأ لأن المراد : وإلا فلو كان لهم أيمان لما طعنوا الخ^(١) كما هو المعروف في تمهيد الاستدلال ، فاللام واقعة في جواب (لو) المحذوف للاختصار ، ولا ضير فيه . انتهى .

* * *

أقول (وعندى) أنه يجوز أن تكون اللام للتوكيد في جواب قسم مقدر بعد الشرط ويكون القسم وجوابه جوابا للشرط في محل الجزم كما سيجىء في بحث الأسلوب الثانى ،

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية السوالحي - عضو المجمع .

(١) وهذا قد جيه حسن جدا يصح أن تبني عليه القاعدة الآتية :

إذا استعمل الأسلوب تمهيدا للاستدلال ، وكانت فيه (إن) الشرطية المدغمة في (لا) النافية ، وكان فعل الشرط محذوفا ، جاز أن يقع بعدها فعل ماضٍ مقرون باللام على أن تكون هذه اللام مقرونة بجواب لو المحذوف ، وتكون جملة لو جواب إن .

بشرط أن يكون المقام مما يحسن فيه إيراد الكلام مؤكداً بالقسم مثل الخصومة والأقضية والشهادات ، كقول أحد الخصمين للآخر : (أدّحقى وإلا لأديته صاغرا للقضاء) .

التقدير : وإلا فوالله لأديته صاغرا أمام القضاء .

وأما الأسلوب الثانى فقد ورد نظيره فى ثلاثة أبيات من شعر من يحتاج بكلامهم :

١- أحدها : بيت للنابغة الذبياني من القصيدة التى مطلعها :

عوجوا فحيوا لنعم دمنة الدار ماذا تحيون من نوى وأحجار ؟ !

وهو قوله :

فإن أفاق لقد طالت عمايته والمرء يخلق طورا بعد أطوار

والثانى والثالث وردا فى لامية العرب للشنفرى قال :

٢- فإن يك من جن لأبرح طارقا وإن يك إنسانا كما الإنس يفعل

قال بعض اللغويين : أبرح : أتى بالبرح ، وهو الشدة ، وفى الأساس : وأبرح فلان رجلا ، وأبرح فارسا ، إذا فضلته وتعجبت منه .

وقال الزمخشري فى شرحه للامية : اللام فى (لأبرح) فى جواب قسم محذوف ، أى والله لأبرح ، وهذا جواب القسم أغنى عن جواب الشرط كقوله تعالى : ﴿ ولئن جاء نصر من ربك ليقولن ﴾ وكما لو قلت : (إن أكرمتنى لأكرمتك) أى والله . .

و (طارقا) تمييز ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى (لأبرح) وهو للطارق . انتهى . وجملة (كما الأنس يفعل) فى الشطر الثانى من البيت جواب قسم محذوف أيضا ، وفيها ضرورة هى جر الكاف لضمير الغيبة .

٣- فإن تبتئس بالشنفرى أم قسطل لَمّا اغتبطت بالشنفرى قبل أطول

قال ابن زكور المغربى فى شرحه للامية (أم قسطل) أى : الحب ، وهو فاعل تبتئس ، و (القسطل) : الغبار ، وكُنيت بذلك لاشتغالها على ما تشير الخيل من العجاج ،

وقيل : المراد من (أم قسطل) : المرأة الفقيرة ؛ كأنه ليس عندها إلا التراب (لما اغتبطت بالشنفري قبل أطول) ، (لما) بفتح اللام وتخفيف الميم ، و (اللام) جواب محذوف قسم (وما) إما مصدرية (وما مسبك بها) مبتدأ ، و (أطول) خبره ، أو موصول مبتدأ ، و (أطول) خبر ، والعائد محذوف ، وحذف جواب الشرط ، وجواب القسم عليه ، وأكثر ما يصدر جواب القسم المحذوف باللام كما هنا . . أ هـ

وهنا وقفة مع النحاة في اللام الموطئة :

النحويون في مثل هذه الآبيات يقدرّون اللام المؤذنة بالقسم المحذوف قبل أداة الشرط فيقولون : التقدير هنا (فإن فاق) ولكن يك من جن (وإن تبئس بالشنفري) كما قال أبو حيان وغيرهما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (إنكم لمشركون) جواب قسم محذوف التقدير : والله إن أطعتموهم ، كقوله : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ وقوله : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْخَمْنَا لَنَكُونَنَّ ﴾ ، وأكثر ما يستعمل هذا التركيب بتقدير اللام المؤذنة بالقسم المحذوف على (إن) الشرطية كقوله : ﴿ لَنْ أُخْرِجُوا لَيُخْرِجُونَهُمْ ﴾ وحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه .

وفي هذه اللام يقول الصبان : (وذكر هذه اللام عند حذف القسم أكيد لا واجب كما قاله الأسقاطي على ابن عقيل ، ثم رأيت الشغني صرح به ، ويكفي دالاً على القسم عدم الفاء في الجواب) ج ٣ ص ٥٩ ، وقال الزمخشري وغيره : لا يجب دخول اللام الموطئة على الشرط .

وإذا كان ذكر اللام غير واجب كان تقديرها كذلك ، لكن الأكثر ذكرها ، وهذا لا ينافي الاحتجاج بالآبيات الثلاثة السابقة على صحة الأسلوب الثاني من هذا الوجه .
وقفة أخرى مع النحاة في بيتي الشنفري ونحوهما من حيث فعل الشرط .

إن تقدير لام التوطئة في نحو البيتين يجعل القسم سابقاً للشرط ، فيكون الجواب له ، وجواب الشرط محذوفاً ، والنحويون يوجبون في هذه الحال أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً أو معنى فقط .

قال ابن الحاجب ، وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزمه المعنى لفظاً أو معنى ، وكان الجواب للقسم ، مثل : والله إن أتيتني أو إن لم تأتني لأكرمك .

وقال أبو الحسن الأشموني :

كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضى اللفظ ،
أو مضارعاً مجزوماً بلم نحو : (ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله) ونحو : (لئن لم تنته
لأرجمنك) ولا يجوز (أنت ظالم إن تفعل) ، ولا (والله إن تقم لأقومن) ، وأما قوله
(هو عبد الله بن عمه الضبي) :

يشنى عليك ، وأنت أهل ثنائه ولديك - إن هو يستزدك - مزيد

وقوله (هو الكميت بن معروف) :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعام ربى أن بيتى أوسع
فضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون (قياساً)^(١) إلا الفراء . هـ .

والشيخ الرضى لا يمنع وقوع الشرط هنا مضارعاً ، ولكنه يعده قليلاً ، فيقول في ج ٢
ص ٣٦٦ :

« وكل موضع قلنا فيه إن (إن) وما تضمن معناها من الأسماء فيه ملغاة ، أى لا جواب
لها ظاهراً فالأولى ألا تعمل ظاهراً في الشرط أيضاً كما ذكرنا في الجوازم فيقول نحو :
(أجيئك إن تجئ) و : (والله إن تجئن لأكرمك) وقد جاء ذلك في الشعر ، ثم ساق
بيتي الشنفرى » .

وجاء في الكتاب العزيز حذف الجواب والشرط مضارع في غير آية كقوله تعالى :
(وإن يمسسك بخير فهو عن كل شيء قدير) وقوله : (وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر
وأخفى) وقوله : (وإن يكذبوك فقد كذبت قبلكم قوم نوح) ..

فجواب الشرط في الآيات الثلاث محذوف كما قال العربون ، وتقديره في الأولى
(فلا راد له غيره) ، وفي الثانية (فالله غنى عن الجهر به) ، وفي الثالثة (فتسل به) ، وما بعد
الفاء في كل آية تعليل للجواب المحذوف . وقال المانعون لمضارعية الشرط : هذا التعليل سد مسد

(١) عبارة التصريح : واشترط في غير ضرورة مضى الشرط لفظاً أو معنى . . عند البصريين والفراء وأجازوه
بقية الكوفيين قياساً . . (أى على الماضى كما في الارتشاف) .

الجواب ، وقالوا محل المنع إذا لم يسد شيء في محل الجواب مده (١) ولكن يرد عليهم قوله تعالى : ﴿ هو الذى يصوركم فى الأرحام كيف يشاء ﴾ فقد جعلوا (كيف) اسم شرط حذف جوابه لدلالة ما قبله عليه . قال أبو حيان وغيره : (كيف) هذا للجزاء ، ولكنها لا تجزم . . . وحذف فعل الجزاء لدلالة ما قبله عليه نحو قولهم : (أنت ظالم إن فعلت) التقدير : إن فعلت فأنت ظالم . فقد حذف الجزاء ، فى الآية من غير أن يسد شيء مسده ، مع أن الشرط غير ماض ، وتخصيص بعضهم المنع بالشرط الجازم تحكم غير مقبول .

ويلاحظ أن أبنا حيان فى تنظيره حذف الجزاء فى الآية بحذفه فى قولهم : (أنت ظالم إن فعلت) أفاد أن الشرط الماضى والمضارع سواء حين يحذف الجزاء ، وأعله سوي بينهما لأنهما بعد أداة الشرط انقلبا إلى المستقبل . فالآيات الأربع شواهد صادقة على صحة وقوع المضارع شرطا حين يحذف الجزاء فى الكلام نظمه ونثره ، وعلى هذا ينبغى أن ترفع الضرورة عن بيتى ابن عمنه ، وابن معروف ، وأن يسلم منها بيتا الشنفرى ، وأن يوضح قولهم : (أنت ظالم إن تفعل) ، وقولهم : (إن يعط الإنسان ما طلب لتمنى لو يزداد) .

وهنا يسأل : هل يرى النحاة مانعا من تقدير القسم بعد الشرط . إذا لم تكن اللام الموطئة ؟ .

أعتقد أن الجواب بالنفى ، فقد قال الرضى فى ج ٢ ص ٣٦٥ ما يأتى :

« وإذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره التقوية بالتصديق ، مع كونه فى الأصل أقوى من القسم ، ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم أيضا ، لا مكانه نحو (إن أتيتنى فوالله لا آتينك) فالقسم وجوابه جواب الشرط ، ويجوز إلغاء القسم لتوسطه كما ذكرنا أنه قد يلغى لضعفه مع إمكان اعتباره ، فنقول (إن أتيتنى فوالله آتاك) (فآتاك جواب الشرط ،

(١) وهنا يقال : جواب القسم سد مسد جواب الشرط ، فينبغى صحة مجى الشرط مقارعا إذا تقدم القسم أو تأخر الشرط فلم منهوه ، وقصدوه على الضرورة .

والجواب دال على جواب القسم وساد مسدّه) . أ هـ . وقال أبو حيان في الارتشاف ج ٢ ص ٧٥٩ و ٧٦٠ :

ويجوز أن تقع الجملة القسمية جوابا للشرط نحو (إن تزرني فوالله لأكرمك) ، وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء ، فيعطى القسم المؤخر بنييتها ما أعطى بلفظها ، فنقول : في (إن تقم فيعلم الله لأزورك) ، (وإن تقم يعلم الله لأزورك) بحذف الفاء فقالوا : لم تنو الفاء ، ألقى القسم لتقدم الشرط عليه ، فقليل (إن تزرني يعلم الله أزرك) . أ هـ .

فقد صرح أبو حيان وابن السراج في تمثيلهما بأن القسم وجوابه وقعا جزاء لشرط مضارع .

وعلى هذا التقدير يعتبر جواب الشرط مذكورا ، فيكون بسوق بيتا الشنفرى متفقاً على صحتها عند النحاة حتى عند من لم يستدل بالآيات الأربع السابقة نظرا لما أجروه فيها من التأويل والتخصيص . .

ويصح أن يقاس عليهما كل تركيب جرى على أسلوبهما ، سواء أكانت أداة الشرط فيه (إن) وما تضمن معناها من الأسماء الجازمة ، أم (إذا) الشرطية كقولهم : (إذا جاهدت فاستشهدت لكان لك ذكر حسن في الدنيا ، ونعيم أبدي في الآخرة) ، وكما جاء في مجلة اللسان العربى (مجلد ٩ جزء ١ ص ٤١٧) من قوله :

« وقد قرأنا أخيرا لكاتب معروف : « إذا نظرنا إلى الخميرة .. اوجدناها قائمة بنفسها » فإنه أسلوب صحيح لا كما قالت المجلة : إنه خطأ . وأن (إذا) فيه (بمعنى لو) . والصواب لو نظرنا .. أو إذا نظرنا .. وجدناها » .

بقيت كلمة في اللام التي يقرن بها جواب القسم ، وفيها يقول البغدادي :

والماضى المتصرف إذا وقع جواب قسم فالأكثر أن يقرن باللام مع (قد) نحو قوله تعالى : (.تالله لقد آثرك الله علينا) .

أو ربما^(١) (أى يقرن باللام مع ربما) كقول الشاعر (وهو قيس بن ذريح) :

لئن تزحت دار لسلمي لر بما^(٢) عينا بخير والديار جميع

أو بما (أى يقرن باللام مع بما) المرادفة : « ربما » كقول الآخر (هو عمر بن أبي ربيعة) :

فلئن بان أهله لبما^(٣) كان يؤهل

وقد يستغنى باللام الماضى المتصرف فى النظم والنثر ، وقال تعالى ﴿ ولئن أرسلنا ريحا فزأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون ﴾ وفى الحديث عن امرأة من غفار قالت : « الله لنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصبح فأنأخ » .

وفى حديث سعد بن زيد : أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من اغتصب شهرا من الأرض ظلما . . » « الحديث » .

وإن وجدت استطالة قسم جاز لإفراد الفعل كقوله تعالى : ﴿ والسماء ذات البروج ، واليوم الموعود ، وشاهد ومشهود ، قتل أصحاب الأخدود ﴾ وكقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الذى نفسى بيده وددت أن أقاتل فى سبيل الله فأقتل . . . » « الحديث » .

وإن لم توجد استطالة والفعل غير متصرف وجب اقترانه باللام كقوله :

* لعمري لنعم الفتى مالك *

كذا فى شرح التسهيل لابن مالك . اهـ .

والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(١) يقول صاحب المعجم : وقد دخول اللام مع (ربما، وبما) على الماضى وساق يبق قيس وعمر ولم يبين سبب هذا الشذوذ ، ولعله أراد به القلة .

(٢) قال أبو حيان : فى (لبما) الباء سببية على الصحيح ، (ما) مصدرية ، واللام داخله على فعل مقدر أى : كتابه بما كان يؤهل .

جواز قول الكتاب : « قلت له أن يفعل »^(١)

(عرض بعض نقاد اللغة المحدثين (اليازجى) لتخطئة قول كاتب مثلاً : قلت له أن يفعل . والصواب في رأيه أن يقال : قلت له ليفعل بلام الأمر ، أو قلت له يفعل ، مع جزم الفعل أو رفعه ، واعتماده في ذلك على قول للنحاة بمنع وقوع (أن) بعد لفظ القول وترى اللجنة أن التعبير بجائز لا حرج فيه على متحدث أو كاتب) .

(١) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - جاء هذا التعبير في كتاب لغة الجرائد للشيخ إبراهيم اليازجى الذى يرى أنه خطأ صوابه : قلت له ليفعل بلام الأمر ، أو يفعل بدونها مع جزم الفعل أو رفعه لأن (أن) لا تقع - فيما يرى - بعد لفظ القول .

٢ - تناول الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى هذه القضية بالدراسة في مذكرة له أثبت في مضمونها نص كلام اليازجى ثم تحدث عن (أن) المفسرة وضابطها الذى حدده النحاة ، وأقوال النحاة في وقوع (أن) بعد لفظ القول . ثم انتهى إلى القول بأن (أن) تقع بعد صريح القول ، وأنها تكون مفسرة لمفعوله الظاهر كما في قوله تعالى : « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله » .

أو مفسرة لمفعوله المقدر كما في الأسلوب الذى يخطئه اليازجى وهو صحيح .

٣ - في أثناء مناقشة هذه القضية في لجنة الألفاظ والأساليب ذكر الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس أنه يلاحظ أن آيات الكتاب العزيز لا يرد فيها بعد (أن) التى بعد القول وما في معناها إلا فعل أمر .

وتساءل الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين : ماذا يكون بعد القول ؟

أهو نص الكلام أم مضمونه وفحواه ؟

٤ - عاد الأستاذ الشيخ الصوالحى فقدم مذكرة أجاب فيها عن ذلك ، فأنتهى في جزئها الأول إلى جواز أن يأتي بعد القول مضمون الكلام ومعناه . كما انتهى في جزئها الثانى إلى جواز فتح همزة (أن) إذا جرى القول في الكلام مجرى الظن .

٥ - ناقشت اللجنة هذا كله ثم اقتصرت إلى القرار التالى :

« عرض بعض نقاد اللغة المحدثين (اليازجى) لتخطئة قول كاتب مثلاً : قلت له أن يفعل . والصواب في رأيه أن يقال : قلت له ليفعل بلام الأمر ، أو قلت له يفعل بدونها مع جزم الفعل أو رفعه واعتماده في ذلك على قول للنحاة بمنع وقوع (أن) بعد لفظ القول » .

ويبدو أن هذه التخطئة بنيت على أساس توهم كون (أن) هنا مفسرة ، وبالموازنة بين أقوال النحاة في (أن) المفسرة تبين أن بينهم خلافاً في وقوعها بعد القول : فمنهم من أجاز ، ومنهم من منع .

ولكن (أن) في التعبير الذى توجهت عليه التخطئة ليست هي المفسرة بدليل أن المستعمل له ينصب ما بعدها ، فلا يجوز له أن يقول : قلت لهما أن يشعلان ، ولا قلت لهم أن يفعلون . . . بل هي مصدرية ، والمصدر المؤول إما بدل من مقول مقدر ، وإما مجرور بالباء المحذوفة .

لهذا ترى اللجنة أن التعبير جائز ، لا حرج فيه على متحدث أو كاتب .

- ومع هذا : مذكرة بعنوان : « الحكاية بالقول » للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى .

ومذكرة بعنوان : « حكم همزة (أن) بعد القول » له أيضاً

(١) الحكاية بالقول^(*)

تمهيد :

قال ابن مالك :

وكتظن اجعل تقول إن ولي مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عمل وإن ببعض ذى فصات يحتمل
وأجرى القول كظن مطلقا عند سليم نحو قل ذا مشفقا

وقال الأشموني بعد أن شرح هذه الأبيات في ج ١ ص ٣٨٥ و ٣٨٦ :

(خاتمة) قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ، وإلا فهو وفروعه إنما يتعدى إلى واحد . ومفعوله : إما مفرد ، وهو على نوعين : مفرد في معنى الجملة ، نحو قلت شعراً ، أو خطبة ، أو حديثاً ، ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، نحو : (يقال له إبراهيم) أى : يطلق عليه هذا الاسم ، وأو كان (أى الفعل) يقال : مبنياً للفاعل لنصب (إبراهيم) ، خلافاً لمن منع هذا النوع . ومن أجاز ابن خروف ، والزمخشري . وإما جملة ، فتحكى به ، فتكون في موضع مفعوله ، والله أعلم .

* * *

وقد علق الصبيان على قوله : (إما جملة) فقال : أى ملفوظ بجميع أجزائها^(١) أولاً كما في : (فقالوا سلاماً قال سلام) أى : سلمنا سلاماً ، وعليكم سلام .

كما علق على قوله : (فتحكى) فتعال : يقتضى اعتبار كونها متلفظاً بها قبل هذا الكلام ، وإلا لم يكن القول حكاية لها ، وهو كذلك ، وأما الحكاية به لما لم يتلفظ به كقول المصنف : (قال محمد البخ) فعلى طريق المجاز كما مر ، ثم قال :

واعلم أن الأصل في الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع^(٢) ، وتجاوز على المعنى بإجماع ، فإذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول : قال زيد عمرو منطلق ، أو المنطوق عمرو ،

(*) بحث الأستاذ الشيخ عطية السوالحي - عضو الجمع .

(١) نحو : * (وقال لهم خزنتها سلام عليكم طيتم) * .

(٢) في أمالي ابن الحاجب : إذا حكى حاك كلاماً فله أن يصف المخبر عنه بما ليس في كلام المحكى عنه . (الشهاب

ج ٢ ص ٣٠٥) .

وكذا في الهمع ، وقال الرضى : فلك أن تقول حكاية عمن قال : زيد قائم : قال فلان قام زيد ، وإذا قال زيد : أنا قائم ، وقلت لعمرى أنت بخيل فلك أن تقول : قال زيد (أنا قائم ، وقلت لعمرى : أنت بخيل) رعاية اللفظ المحكى ، وأن تقول : قال زيد (هو قائم ، وقلت لعمرى هو بخيل) بالمعنى اعتبارا بحال الحكاية ، فإن زيدا وعمرى فيه غائبان . اهـ .
وصريح صدر عبارته جواز تقصير الاسم بالفعلية ، وهو ما رأيت به بخط الشنوائى ، والظاهر أن العكس كذلك ثم قال :

قال في الهمع : وتحكى الجملة المملحونة بالمعنى ، فتقول في قول زيد « عمرو قائم » قال زيد (عمرو قائم) بالرفع ، وهل تجوز حكايتها باللفظ قولان ، صحح ابن عصفور المنع ، قال ، لأنهم إذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغى أن يلتزموا في المملحونة . اهـ . والوجه عندى الجواز إذا كان قصد الحاكى حكاية اللحن . انتهى .

وهذا خير ما قيل في هذا الباب ثم قال (قوله في موضع المفعول) أى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم .

وأقول المشهور عند النحاة المتأخرين هو رأى الجمهور .

وفي الهمع : وإذا حكيت كلام متكلم على نفسه نحو (انطلقت) فلك أن تحكيه بلفظه فتقول : قال فلان : انطلقت . ولك أن تقول قال فلان : (انطلق) ، أو أنه انطلق ، أو : هو منطلق .

(ب) حكم همزة (إنّ) بعد القول^(*)

وقال الأشموني في قول ابن مالك (أو حكيت بالقول) (ج ١ ص ٣٢٩) :
نحو (قال إني عبد الله) فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن
ثم روى بالوجهين قوله : (هو الفرزدق) :

أتقول إنك بالحياة ممتع وقد استبحت دم امرئ مستسلم .

وقوله (روى بالوجهين) فالفتح على أعمال (تقول) أعمال (تظن) والكسر على
الحكاية . (العيني) .

وعلق الصبان على قول الأشموني (فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن الخ) فقال :
أي بالفعل بأن عمل غمله ، وجعل بمعناه بالفعل ، فلا منافاة بين إيجاب الشارح الفتح وبين
تجويز المرادى الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولإجرائه مجرى الظن قبل
اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل ، قال : لأن الحكاية بالقول مع استيفائه شروط إجرائه
مجرى الظن جائزة . انتهى .

وقال الرضي في حكم (إنّ) بعد القول ج ٢ ص ٣٢٤ :

وكذا تكسر بعد القول إذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم ، فإنها
تفتح إذن كما تفتح بعد الظن والعلم وإنما كسرتها - أي العرب - بعد القول بمعنى الحكاية ،
لأنه ابتداء للكلام المحكي .

وقال في ص ٢٦٩ من الجزء الثاني أيضاً :

وجواز إلحاقه - أي القول - في العمل بالظن مطلقاً لغة سليم ، فهم ينجزون القول مجرى
الظن سواء كان فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً أو اسماً فاعلاً أو مصدراً ، وعلى هذه اللغة
يفتح (أن) بعد (قلت) وشبهه .

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية السوالحي - عفو المجمع .

قال الحطيئة :

إذا قلت أني آيب أهل بلدة وضعت بها عنه الولاية بالهجرة^(١)
وأنشد أبو علي في التذكرة .

وأكثر العرب لا يجوز هذا الإلحاق إلا بشرط كون الفعل مضارعاً مخاطباً ، قال
الأندلسي^(٢) : منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة (نحو قلت . .) ، وبعضهم يشترط
المضارعة دون الخطاب ، نحو (أيقول زيد عمراً قائماً) على ما قال ابن جعفر ، ولا بد عند
الأكثرين من شرط تقدم استفهام متصل نحو : أأتقول زيداً قائماً ، أو منفصل بظرف نحو :
أقدأمك تقول زيداً جالساً ، أو أبالسوط تقول زيداً ضارباً ، أو بأحد المفعولين كقوله :
(هو كميته بن زيد الأسدي من قصيدة يمدح بها مصر ، ويفضلهم على أهل اليمن) :
أجيبها لاتقول بني لــــؤى لعمر أبيك أم متجاهليننا

فإن نقص بعض الشرائط رجع إلى الحكاية على لغة الأكثر كما ذكرنا ، ويجوز عندهم
الحكاية أيضاً مع استيفاء الشروط . انتهى .

وقد صرح ابن مالك في الأبيات السابقة بهذه الشروط الأربعة ، وزاد السهيلي خامساً :
وهو ألا يتعدى بلام الجر ، وإلا وجب الرفع على الحكاية نحو : (أأتقول لزيد عمرو ينطلق) ،
لأن اللام تبعده من الظن لكونها للتبليغ ، وقواعدهم تشهد بذلك وإن لم يذكره . الأشموني ،
والخضري .

من هذا البحث تبين أن مقول القول يحكى بلفظه ، ويحكى أيضاً بمعناه . وأما (إن)
بعد القول المراد به حقيقة فهمزتها مكسورة وجوبا ، (وهي) بعد القول المراد به الاعتقاد
و (الظن أو العلم) بالشروط السابقة أو عند سليم همزتها مفتوحة ، ويكون المصدر المؤول
ساداً مسد مفعول القول ، ويجوز القول مع ذلك كسر همزتها على الحكاية . هذا ما يسر
الله تعالى به .

والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(١) (آيب أهل بلدة) ، أصله آيب إلى أهل بلدة ، فأهل منصوب على نزع الخافض (الولية) : البرذعة أو ما يوضع
تحتها . (عنه) الضمير فيه يرجع إلى البعير (الهجر) يسكون الجيم للضرورة وهو يتحركها يصف النهار عند اشتداد الحر (العيى)
(٢) هو ابن هشام الخضراوى الأندلسي .^٧

جواز قول الكتاب : « فلان خطيباً أعظم منه كاتباً »(*)

(محمد خطيباً أعظم منه كاتباً .

يستعمل الكاتبون هذا التعبير على ثلاث صور :

- ١ - محمد خطيباً أعظم منه كاتباً . (بنصب الوصف ، ورفع اسم التفضيل)
- ٢ - محمد خطيبٌ أعظم منه كاتباً . (برفع الاثنين)
- ٣ - محمد خطيبٌ أعظم منه كاتباً . (برفع الأول ونصب الثاني)

وترى اللجنة أن الصورة الأولى هي أفضل الصور الثلاث ، لأنها أفصحها ، وأبعدها من التكلف في التخريج والتأويل .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الأربعين، وبالجلسة الثلاثين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - قدم الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة درس فيها هذا الأسلوب فاستقصى صوره الممكنة ، وعرض لأراء النحاه في مثله ، ثم انتهى إلى أن الأسلوب بهذه الصورة (نصب الوصف، ورفع اسم التفضيل) هو ما يتفق مع اللغة في نصوصها وقواعدها .

٢ - ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب في هذا ، ثم انتهت إلى قرارها المذكور :

ومع هذا ؛ مذكرة بعنوان : « فلان عالماً أكثر منه كاتباً » للأستاذ محمد شوقي أمين .

فلان عالماً أكثر منه كاتباً^(*)

- ١ - يجرى هذا التعبير على أقلام الكاتبين في صور إعرابية ثلاث :
الأولى : نصب عالم ، ورفع أكثر ، فيقال : فلان عالماً أكثر منه كاتباً .
الثانية : رفع عالم ، ورفع أكثر ، فيقال : فلان عالم أكثر منه كاتباً .
الثالثة : رفع عالم ، ونصب أكثر ، فيقال فلان عالم أكثر منه كاتباً .
 - ٢ - ولهذا التعبير صورة يتجاذبها النحاة القدامى ، فيقولون فيما أثر من الكلم : هذا بسراً أطيب منه رطباً . وقد عرض له سيبويه ، ويرى السيرا في « أنه باب لتفضيل شيء في زمن . من أزمانه على نفسه في سائر الأزمان » .
وغيره يعبر عن ذلك بأنه : تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين مختلفين .
 - ٣ - وجمهور النحاة على أن الوصفين منصوبان ، ومنهم من يرى النصب على الحالية ، بتقدير أن في الجملة محذوفاً ، والأصل : هذا إذ كان ، أو إذا كان بسراً ، أطيب منه إذ كان أو إذا كان رطباً ، باعتبار أن كان تامة . ومنهم من يرى النصب على الخبرية ، بتقدير هذا المحذوف ، ولكن باعتبار أن كان ناقصة .
 - ٤ - وفي توجيه إعراب الصور الثلاث نسوق ما يأتي :
(١) ينصب « عالم » على أنه حال مقدم ، رعاية لمعنى الجملة ونسقتها ، ويرفع « أكثر » على أنه خبر ، أى أن فلاناً في حال كونه عالماً أكثر منه في حال كونه كاتباً .
(٢) يرفع « عالم » على أنه خبر ، ويرفع « أكثر » على أنه خبر بعد خبر . وقد ارتضى هذا الرأي الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ، وكان الأستاذ الشيخ محمد علي النجار
-
- (*) بحث بقلم الأستاذ محمد شوقي أمين - خير اللجنة .

يرى الرفع لوجه له ، لأن المراد الإخبار بالتفضيل وهو محط الفائدة ، والإخبار بخبرين يفيد أن فلانا عالم ، وأنه أكثر من نفسه كاتباً ، لأن « أكثر منه كاتباً » في مقام جملة أخرى .

ويتسنى لنا أن نجيب عن هذا بأن المعنى المراد مستفاد من الخبرين المتوالين ، فالرجل موصوف بأنه عالم ، وبأنه في حال علمه أكثر منه في حال كتابته ، فالجملة واحدة ، في ضوء هذا التخريج .

(٣) يرفع « عالم » على أنه خبر ، وينصب « أكثر » على أنه حال ، والتقدير فلان عالم حال كونه أكثر منه كاتباً .

هـ - وقصارى القول أننا إذا التزمنا المسدوع لغة والمدرّوس نحواً فننصب الوصف على الحالية ورفع اسم التفضيل . ويمكن تخريج رفع الوصف واسم التفضيل على أنهما خبران ، وكذلك يمكن تخريج رفع الوصف على الخبرية ونصب اسم التفضيل على الحالية .

إجازة قولهم : « مَلَاك » بمعنى « مَلَك »

(يشيخ استعمال لفظ الملاك على الرغم من إغفال المعاجم العربية له في القديم والحديث .
وقد بحثت اللجنة هذا اللفظ ، ورأت أنه يمكن قبوله على أساس أن الأصل فيه «مَلَاك» =

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وفي الجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ولما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - تحدث الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس عن «الملاك» في بحث له نشرته مجلة المجمع في عددها الحادي والثلاثين وقد عرض في هذا البحث لما قاله القدماء عن أن الملك هو مفرد الملائكة، وأن الأصل فيه مَلَك صيره القلب المكاني إلى مَلَاك ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام . . وقد رد ذلك بأن الصواب أن يكون الأصل هو مَلَاك . . وبعد ذكر طائفة كبيرة من الأدلة بعضها من أقوال علماء اللغة القدامى، والبعض الآخر هدت إليه الدراسات العلمية الحديثة، انتهى إلى أن «ملاك» كلمة صحيحة تجرى على القواعد التصريفية للغة العربية، لأن همزة (مَلَاك) سهلت بعد نقل حركتها - فقلبت ألفا فصارت إلى ملاك، وليس من اللازم أن تحذف الهمزة كما يقول القدماء الذين يبدو أنهم وقفوا عند الاستعمال القرآني.. وربما كانت للملاك شواهد لم تصل إلينا .

٢ - كتب الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة قدمها إلى لجنة الألفاظ والأساليب بعنوان (ق ل في ملاك) عرض فيه للمناقشات التي دارت حول اللفظ في العصر الحديث، وخلص إلى أن المأثور في نصيح العربية هو «مَلَاك» أما (الملاك) مخففة فلم يتبين لنا حتى اليوم ورودها في نصوص فصيحة من قديم .

ثم انتهى إلى أنه يؤثر أن نعتد في قبول اللفظ على أنه ولد من كلمة مَلَاك المعربة من قديم ، أما القول بأن الأصل (مَلَاك) نقلت حركة الهمزة ثم سهلت نصارت إلى ملاك ، فإن فيه جمعا بين نقل حركة الهمزة وتسهيلها ، وهو غير معروف إلا في كلمتين هما (كأاة) و(مرأة) : سمع فيهما (كاه) و (مرأة) .

٣ - وفي مناقشة اللجنة للفظ وتوجيهه أضاف الأستاذ شوقي أمين وجها آخر هو احتمال أن يكون نتيجة اشتقاق من (لاك) مسهل (لَاك) كما يحدث في (سأل) و(رأف) ويسهلان إلى : (سال) و(راف) ، ومقارعتها المسموع : (يسال) و(يراف) والمفعل القياسي من (لاك) هو (ملاك) .

٤ - ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار التالي :

«يشيخ استعمال لفظ (الملاك) على الرغم من إغفال المعاجم العربية له في القديم والحديث .

وقد بحثت اللجنة هذا اللفظ ، ورأت أنه يمكن قبوله على واحد من الأسس الآتية :

أولا : أن الأصل (مَلَاك) كما ورد في معاجم اللغة ، نقلت حركة الهمزة إلى اللام ، ثم سهلت بقلبها ألفا فصارت (ملاك) ، ونظيرها كأاة ، ومرأة ، مسمع فيهما كأاة، ومرأة .

ثانيا : ورد (الملاك) على هذه الصورة من قديم في اللغة السريانية ، ويمكن أن يكون من استعمالها في العربية قد نقلها عن السريانية .

— كما ورد في معاجم اللغة — نقلت حركة الهمزة إلى اللام، ثم سهلت بقلبها ألفا، فصارت
ملاك، ونظيره كمأة، ومراة، سمع فيهما : كمأة، ومراة .

== ثالثا : أن يكون هذا اللفظ نتيجة اشتقاق من الفعل (لاك) الذي هو سهل الفعل (لأك) كما يحدث في سأل ورأف،
يسهلان إلى سأل ورأف، ومضارعهما المسموع يسأل ويراف . . وعلى هذا يكون (الملاك) مفعلا من (لاك) على القياس.
وإذا يكون لفظ (الملاك) صحيحا جائز الاستعمال .

ومع هذا :

١ — بحث بعنوان : الملك، والملاك. للأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس
(البحث بمجلة المجمع العدد ٣١)

٢ — «قول في ملاك» للأستاذ محمد شوقي أمين .

قول في «ملاك»^(*)

١ - مما يجرى على أقلام الكتّابين قولهم «ملاك» أو «ملاك السلام» أو «ملاك الرحمة» ونحو ذلك . ويعنون بالملاك : ما يعنيه اللغويون بلفظ «الملك» واحد الملائكة .

وكان لفظ الملاك «فيا» عقب عليه نقاد اللغة ، فوسموه بالتخطئة ، محتجين بأن معجمات اللغة لم تثبته ، وأنه لم يرد فيا انتهى إليهم من منظوم أو منشور ، ليستشهد به ، ويركن إليه .

٢ - وأبعد ما أذكر من ذلك زمنا ملاحاة جرت بين الأب أنسناس الكرملّي والشيخ أمين ظاهر خير الله الشويري سنة ١٩١٤ ، إذ قال الأب لصاحبه : «قلت : وصيانة ملاك سلامة» ، هل ورد «الملاك» في موضوع «الملك» في غير كلام النصارى؟ وأين شهادتك؟ فكان جواب الشيخ : «أن من النصارى فصحاء ، فإذا جاء وجه صحة ملاك فلا غبار على استعماله» . وأصل ملاك مَلَأَ ثم نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ، كما نقلت في مجموعة وخشية وأمثالهما ، فجاء عن النقل ملاك فاستبدلت الهمزة بالألف ، كما استبدلت براس في رأس ، وشان في شأن ، وكاس في كأس ، فجاءت ملاك والجمع ملائك مثل سال من سأل ، والجمع مسائل . وفي المعاجم وزن مَلَأَ مفعول وقد تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ، وأقول : لو حذفت همزة ملاك لجاء ملك لأملاك ، وصحة القول هكذا : وتنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها ، ثم تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال . ولنا من هذا أن ملاكا أصل ، وملكاً فرع منه ، والمسوّغ كثرة الاستعمال ، لا امتناع الرجوع إلى الأصل ، وقد ردّ الأب بقوله لصاحبه : «إنك التجأت إلى التخريج في حين لا تخريج ، ثم أفي نلجأ إلى التخريج ؟ إذا ضاقت السبل بالمرء لا إذا اتسعت ووضحت ولحبت» .

٣- كذلك وقف مجلس المجمع في الجلسة التاسعة من الدورة الخامسة والعشرين عند كلمة « الملاك » إذ اعترض الأستاذ الشيخ محمد علي النجار على ورودها في الجلسة السابقة ، فوافق المجلس على أن يستبدل بها : ملك .

٤- وفي المعجم الكبير - معجم المجمع - أن الملك في العبرية : ملاك ، وله نظائر في الآرامية ، وهو في الحبشية : ملاك . قيل أصله : مأك ، ثم قلبت الهمزة إلى موضع اللام فقليل : ملاك ، ثم خففت الهمزة بأن نقلت حركتها إلى اللام وحذفت . وقيل أصله : ملاك ، ثم خففت الهمزة .

٥- يخلص لنا من ذلك أن المثبت المأثور في فصحح العربية : ملاك ، وعليه شواهد . كما يخلص لنا منه أن الباحثين في أصول اللغات والمقارنة بينها يشبتون وجود الملك في الآرامية والحبشية وغيرهما .

أما الملك مخففة فلم يتبين لنا حتى اليوم ورودها في نصوص فصيحة من قديم ، ولكنها وردت في الكتب المحدثه نسبيا ، كترجمة الكتاب المقدس ، وكذلك ترد في الاستعمال العصري ، وبخاصة في التعبير الديني المسيحي .

٦- فإذا أريد لهذه الكلمة قبول في العربية بضيغتها ، فعلى أحد اعتبارين : الاعتبار الأول جنح إليه الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس ، وهو أن الأصل ملاك ، فقلب حركة الهمزة إلى اللام ، وصارت الهمزة ألفا فجاءت الملك . ويقف في وجه هذا التوجيه أن القاعدة في الهمزة جواز تسهيلها ، كما يقال في رأس ، راس ، وفي سأل ، سال ، وأقياس تخفيفها ، بنقل حركتها إلى الحرف قبلها وحذفها كما يقال في مرة ، أما الجمع بين نقل حركة الهمزة وتسهيلها - كما يراد في « ملك » - فلم يتيسر في العصور عليه إلا في كلمتين ، هما : كماء ومرأة ، فقد سمع فيهما : كماء ومرأة ، وللحاجة في شأنهما تعليل .

حكى ثعلب : كماء ، كقناة !

وحكى سيبويه : مرأة . وقال سيبويه : وذلك قليل .

وقال الفارسي : وليس بمطرد .

وتعليل ذلك توهم حركة الهمزة على الحرف الساكن قبلها ، وسكون الهمزة ، ثم إجراء تخفيفها .

وقال ابن سيده : « وهذا التعليل من أدق النحو وأظرف اللغة » .

فهل يقبل هذا التعليل في تخريج كلمة «الملاك» ، فيقال إنها ثالثة الكماة والمرأة ؟
بقي الاعتبار الآخر ، وهو ما أثره ، لما فيه من بعد عن تكلف التخريج ، وعن القياس القليل .

ذلك الاعتبار هو أن الكلمة من أصل غيز عربي ، إذ هي آرامية أو حبشية ، أو هي في الآرامية والحبشية وغيرهما .

وعلى هذا جاءت ملاك معربة ، فلا بأس بقبول كلمة «الملاك» على أنها صيغة مولدة لكلمة ملاك المعربة من قديم ، والكلمات الأعجمية يتسع في صياغتها ونقلها إلى العربية ، ولا يلتزم فيها ما يلتزم في بناء الكلام العربي وصوغه .

— بعض ما روجع لهذا :

— البرهان الجلي على علم الأب الكرمل .

— الجلسة التاسعة من مجلس الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المجمع .

— لسان العرب — تاج العروس .

— بحث « توهم أصالة الحرف » لشيخ عيد للقادر المغربي (ج ٧ مجلة المجمع) .

تصحيح لفظ « الأقصوصة » بمعنى « القصة القصيرة » (*)

(شاعت كلمة الأقصوصة مفرداً لأقاصيص في معنى القصة القصيرة .

وترى اللجنة - بعد البحث والدراسة - أنها كلمة مقبولة على الرغم من أنها لفظة مولدة ، وتوصى بأن تضاف إلى معجمنا الحديث بمعناها الذي يستعملها المعاصرون فيه) .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة الحادية والثلاثين من مجلس الدورة الأربعين ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - قدم الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها لا استعمال الكلمة في معنى القصة القصيرة ، وساق طائفة من الأمثلة على ورود الأفعال جمعا لأفعولة . ثم انتهى إلى أن الكلمة بمعناها الأدبي العصري ، ودلالاتها النقدية تستحق أن يؤذن لها بالانتساب إلى معجم العربية باعتبارها من الألفاظ المولدة حديثاً ، وأن تخرجها على وجه مقبول .

٢ - وفي أثناء دراسة اللجنة للكلمة قال الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس : إننا نعتمد في إقرارنا لهذه الكلمة ونحوها على أمور جوهرية هي :

١ - أن أصحاب المعجمات حين ربطوا بين المفرد والجمع كانوا يتوخون أحد أمرين :

(أ) الربط بينهما من حيث البنية .

(ب) أو الربط بينهما من حيث الدلالة .

٢ - النص في المعاجم على أن أقاصيص جمع لقصص أو قصة ، دليل على أن الربط بينهما ربط دلالي فقط .

٣ - بالرجوع إلى كتب الصرف وجد أن أفعال تكثر جمعا لأوزان منها أفعولة .

٤ - في اللغة كلمات كثيرة جاءت فيها أفعال جمعا لأفعولة ومنها :

أكاذيب - أساطير - أنابيش - أحابيل - أنابيب - أراجير - أهازيج - أصحابيك - أغاريد .

٥ - قرر مجمع اللغة العربية جواز استكمال المادة اللغوية ، وكلمة الأقاصيص لم ينص في المعاجم على مفردتها من حيث البنية .

٣ - ناقشت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى القرار التالي :

شاعت كلمة الأقصوصة مفرداً لأقاصيص في معنى القصة القصيرة .

وترى اللجنة - بعد البحث والدراسة - أنها كلمة مقبولة ، وتوصى بأن تضاف إلى معجمنا الحديث بمعناها الذي يستعملها المعاصرون فيه .

- ومع هذا :

مذكرة بعنوان : « القول في الأقصوصة » للأستاذ محمد شوقي أمين .

القول في « الأقصوصة » (*)

١- شاعت خلال عشرات من السنين - في عصرنا الحاضر - كلمة « الأقصوصة » باعتبار أنها في معنى القصة لغة ، وأنها تدل على نوع من القصص في اصطلاح نقاد الأدب الحديث ، هو القصة القصيرة .

ومن عجب أن الكلمة بهذه الصيغة لا وجود لها فيما بين أيدينا من معجمات اللغة ، ولا فيما اطلعنا عليه من الكتب في مختلف العصور .

ويبدو أن أديباً من أدبائنا المحدثين استعمل هذه الكلمة في معنى القصة القصيرة ، فاستساغها حملة الأقلام ، وأصبح لها مدلول اصطلاحى في فن القصة الحديث . ولعل أول من استعملها إنما توهم وجودها في اللغة لوجود كلمة « الأفاصيص » حين ظن أن مفردتها : أقصوصة .

ولكن الذى فى اللغة أن « الأفاصيص » جمع قصص ، والقصص جمع قصة ، فالأفاصيص جمع الجمع ، وليست جمعاً لأقصوصة .

٢- وهنا نسأل :

هل يجوز لنا أن نصوغ من مواد اللغة ما نشاء على وزن « أفعولة » ؟

الجواب أن هذه الصيغة ليست من الصيغ المقيسة التى يباح اصطناع كلمات على مثالها ولا حرج . ولكن فى اللغات كلمات كثيرة وردت على مثالها ، ونذكر منها الكلمات العشر الآتية :-

الأحبولة - الأنشودة - الأعجوبة - الأغلوطة - الأرجوحة - الأعلومة - الأكذوبة - الأنبوبة - الأثفية - الأحجية .

وإن كتب فقه اللغة وما يتصل به تفرد فصلا لما جاء على وزن أفعولة ، ومنها كتاب المزهر للسيوطي .

٣- فإذا راعينا أن كلمة « الأقصوبة » قد شاعت أبعد الشيوع ، وقد سدت مسدداً له شأنه في مصطلح النقد الأدبي للفن القصصي - قلنا : لاضير على اللغة أن تسجل لفظاً مصنوعاً على قالب عربي ، مسموع منه نظائر ، وإن كان غير قياسي ، بشفاعة شيوعه بين خاصة الكتاب ، وأدائه معنى عصرياً لعله لا يؤدى بلفظ بديل مفرد كما يؤديه لفظ « الأقصوبة » .

وبناء على ما تقدم ، يستطيع « مجمع اللغة العربية » أن يأذن لكلمة « الأقصوبة » معناها الأدبي العصري ، ودلالاتها النقدية ، في الانتساب إلى معجم العربية ، باعتبار أنها من الألفاظ المولدة حديثاً ، وأن تخريجها له وجه مقبول .

تصحيح كلمة « الوقائع » بمعنى « الأحداث » (*)

(يخطئ بعض النقاد كلمة الوقائع على أساس أن مفردتها (وقیعة) ، فلا تؤدي معناها الذي تساق فيه .

وترى اللجنة تصحيح اللفظ على أن المفرد « وَقْعَة » حملا على نظائره من مثل : رخصة ورخائص ، وحلابة وحلائب ، وكثة وكنائن) .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من الدورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة الحادية والثلاثين من الدورة الأربعين ، وفيما يلي البيان الخاص بالمسألة :

١ - قدم الأستاذ محمد شوقي أمين إلى لجنة الألفاظ والأساليب مذكرة عرض فيها هذه الكلمة التي ذاعت في العصر الحديث بمعنى الأحداث ، مع أن مفردتها الصرفي هو الوقیعة : كما تنص اللنة ، ثم تحدث عن أوجه التخریج الممكنة للكلمة وانتهى إلى أنه : أيا ما كان التخریج فلا مندوحة من قبول (الوقائع) لشيوعها الأعم : إما على أن مفردتها وقعة-حملا لها على نظائرها من مثل ضرة ورخصة وكثة ، واستثناسا بورودها في أساس الزمخشري ، وإما على أن مفردتها وقیعة بتحويل فعلها إلى فعل مضموم العين ، وصوغ الوصف منه على فعيلة للتأنيث .

٢ - ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار التالي :

« يخطئ بعض النقاد كلمة الوقائع على أساس أن مفردتها (وقیعة) فلا تؤدي معناها الذي تساق فيه .

وترى اللجنة تصحيح اللفظ على أن المفرد (وقعة) حملا على نظائره ، من مثل : رخصة ورخائص ، وحلابة وحلائب ، وكثة » وكنائن .

ومع هذا :

— مذكرة بعنوان : « الوقائع » للأستاذ محمد شوقي أمين .

الوقائع(*)

ذاعت كلمة «الوقائع» لمعنى الأحداث والأحوال ، وبها سميت فى «مصر» منذ مطلع النهضة الحديثة جريدة رسمية للدولة .

وهذه الكلمة على صيغة الجمع ، ومفرداها فيما نصت اللغة : الوقعة ، ولم يرد لمعنى الوقعة إلا أنها الحرب ، والغيبة ، والأرض تمسك الماء ، وموضع وقوع الطير .

وواضح أن ليس فى هذه المعانى ما يندرج تحته معنى الوقائع التى مفادها الأحداث والأحوال ، وربما كان مفرد «الوقائع» بمعناها الحديث : واقعة ، أو وقعة ، فإذا كان المفرد واقعة ، فالجمع : أواقع ، كمثّل الواقية والأواقى ، والواصلة والأواصل ، ومنه قول الشاعر من بيتين فى شواهد النحاة :

* وطير المنايا فوقهن أواقع *

وإذا كان المفرد : وقعة ، فالجمع على « وقائع » وقد وردت كذلك فى «أساس البلاغة» حيث قال : «نزلت وقعة من وقعت الدهر ووقائعها» .

وقد ورد جمع فعله على فعائل بقلّة ، ومن أمثله : الضرة والضرائر ، والكنة والكنائن ، والرخصة والرخائص ، واللصة واللصائص ، والحلبة والحلائب . ولا يعدم غيرها الباحثون .

ولنا أن نذهب فى التخريج مذهباً لا يخلو من بعد ، ذلك هو تحويل فعل « وقع » إلى وزن فعل بضم العين ، فيدخل فى أبواب الصفة المشبهة ، وهذا مقول باطراده ، ثم تصاغ الصفة المؤنثة منه على فعيلة ، وهى من الصيغ المسموعة بكثرة فى الوصف من فعل المضموم العين ، فنقول : وقعة ، بمعنى واقعة ثبت وقوعها ، وعلى هذا تجمع قياساً على وقائع .

وأما كان التخريج فلا مندوحة من قبول «الوقائع» لشيوعها الأعم ، إما على أن مفرداها وقعة حملاً لها على نظائرها من مثل ضرة ، وكنة ، ورخصة ، ولصة ، وحلبة « واستثناساً ، بورودها فى أساس الزمخشري » وإما على أن مفرداها وقعة بتحويل فعلها إلى فعل المضموم العين ، وصوغ الوصف منه على فعيلة للتأنيث .

مدلول نحو قولهم : « شرق كذا » و « شرقى كذا » (*)

(يرى بعض النقاد أن استعمال أسماء الجهات منسوبة يدل على المكان الخارج عما أضيف إليه اسم الجهة . وقد درست اللجنة هذا وانتهت إلى أنه لا فرق في استعمال المنسوب من أسماء الجهات بين كونه جزءاً من المضاف إليه وكونه خارجاً عنه ، وأن المدار في تعيين ذلك إنما هو على القرينة وسياق الكلام)

— قرار للجنة رأى المؤتمر صرف النظر عنه —

(*) عرض على مؤتمر الجميع في الجلسة الثامنة من الدورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة الحادية والثلاثين من مؤتمر الدورة الأربعين ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ — قدم الأستاذ محمد شوق أمين مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها لمعانى الجهات الأربع ، ولتفريق البعض بين المنسوبة منها وغير المنسوب ، إذ يدل المنسوب عندهم على الخارج عن المضاف إليه وغير المنسوب على الداخل فيه . ثم قال : إن هذا التخصيص يحتاج إلى موازنة وإقرار ، وتسجيل في المعجمات التي تعنى بإثبات المحدث من معانى الألفاظ والأساليب .

٢ — بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي هذه المسألة في مذكرة له أورد فيها طائفة من أقوال النحاة واللغويين والمفسرين ، انتهى منها إلى أنه « لا فرق بين المنسوب وغير المنسوب من أسماء الجهات » . وعلى هذا يضح أن يقال : البحر المتوسط شامى مصر أو شامها ، والسودان جنوبيها أو جنوبها ، كما يقال : دمياط شامى مصر أو شامها ، وأسوان جنوبيها أو جنوبها . دون تفرقة : بين ما هو خارج عن حدود المضاف إليه . وما هو داخل فيه .

٣ — ناقشت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى القرار التالى :

« يرى بعض النقاد أن استعمال أسماء الجهات منسوبة يدل على المكان الخارج عما أضيف إليه اسم الجهة » . درست اللجنة هذا ، وانتهت إلى أنه لا فرق في استعمال المنسوب من أسماء الجهات بين كونه جزءاً من المضاف إليه ، وكونه خارجاً عنه ، وأن المدار في تعيين ذلك إنما هو على القرينة وسياق الكلام » .

٤ — ولما عرض قرار اللجنة على المجلس في جلسته الثالثة والعشرين من الدورة التاسعة والثلاثين ، ناقش فيه ، ورأى إحالة القرار على مؤتمر الجميع دون البت فيه . ولما عرض الموضوع في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، ناقش فيه ، ورأى إعادته إلى اللجنة لمعاودة النظر .

٥ — عادت اللجنة إلى المسألة فلم تجد دليلاً تستند إليه في العدول عن قرارها الأول ، فقررت أن تعرضها كما هي بصورتها التي انتهى إليها البحث السابق ، وبتفصيلاتها المثبتة في محاضر الدورة التاسعة والثلاثين .

٦ — لما عرض على مؤتمر الدورة الحادية والأربعين جاء في محضر الجلسة أنه ذوقش فيه ورئى صرف النظر منه . ومع هذا :

١ — بحث بعنوان : « مدلول المنسوب إلى إحدى جهات الأرض » للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي — عضو اللجنة .

٢ — بحث به وان : « الشمال والجنوب » للأستاذ محمد شوق أمين — عضو اللجنة .

مدلول المنسوب إلى إحدى جهات الأرض^(*)

تمهيد :

عرّف صاحب التصريح الظرف بأنه ما ضمن معنى (في) باطراد من اسم وقت ، أو اسم مكان ، أو من اسم عرضت دلالاته على أحدهما أو من اسم جار مجراه ، فالمكان والزمان (كامكث هذا أزمنّا) . . والاسم الذى عرفت دلالاته على أحدهما أربعة أنواع . . . و (الثالث) ما كان صفة لأحدهما (كجلست طويلا من الدهر شرق الدار) ، (فطويلا وشرق) مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان ، لأنّهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان (فطويلا) صفة للزمان و (من الدهر) بيان له ، (شرق) صفة للمكان ، وذكر الدار معين له ، والأصل : زمنا طويلا ، ومكانا شرقيا . انتهى .

ونقف من هذا التمهيد على الأمور الآتية :

١ - الاسم المنسوب إلى إحدى جهات الأرض يقع وصفا لكل مكان من أمكنة تلك الجهة ، ويكتسب بحكم الوصفية الدلالة على المكان ، وينوب عن الموصوف في الانتصاب على الظرفية المكانية .

٢ - إضافة هذا المنسوب إلى شيء معين تفيد تخصيص الموصوف .

٣ - المكان الموصوف بهذا المنسوب (كمكانا شرقى الدار) يحتمل أن يكون جانبا^(١) من المضاف إليه (الدار) وأن يكون خارجا عنه مجاورا له أو غير مجاور ، إذ لا قرينة ترشد إلى المراد .

ومما يظهر أن يكون فيه الاحتمالان المذكوران في رقم (٣) قوله تعالى : ﴿ واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا ﴾ .

(*) بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي - عضو المجمع .

(١) فى اللسان : الجنب والجنبه والجانب : شق الإنسان وغيره .

- ١- فقد قال في المصباح : (وانتبذت مكانا) : اتخذته بمعزل يكون بعيدا عن القوم .
 - ٢- وقال البيضاوى (من أهلها مكانا شرقيا) شرق بيت المقدس أو شرق دارها .
 - ٣- وقال النيسابورى في تفسيره : الانتباز : افتعال من النبذ ، أى : الطرح ، كأنها ألقت نفسها إلى جانب معتزلة عن الناس في مكان يلي شرق بيت المقدس ، أو شرق دارها .
 - ٤- وقال زادة في حاشيته : النبذ : أصله الطرح والإلقاء ، وانتباز : افتعال منه ، و (انتبذت) أى : اعتزلت ، وتباعدت ، وانفردت على سرعة إلى مكان من ناحية الشرق من بيت المقدس ، أو من دارها .
 - ٥- وقال أبو حيان في البحر : انتضب (مكانا) على الظرف ، أى في مكان ، ووصف (بشرقي) لأنه كان مما يلي بيت المقدس أو دارها .
- وليس في أقوال هؤلاء الأعلام مع تقاربها بل اتحادها ما يقطع بكون المكان الذى اتخذته السيدة مريم جزءا من بيت المقدس ، أو جانبها من دارها (والله أعلم) أو مكانا خارجا عنهما .
- فالحق : أن كل مكان في جهة الشرق يوصف بكونه شرقيا سواء أكان جزءا من المضاف إليه ، أم مجاورا له ، أو غير مجاور ، ويؤيد هذا ما ذكره صاحب التاج في المستدرک فقد قال : « ومكان شرقي : تشرق فيه الشمس من الأرض » .
- هذا إذا أطلق الكلام ولم يقيد بنص ولم تصاحبه قرينة ، فإن اشتمل على أحدهما تعين به القصد . ومما جاء نصا في أن المكان الموصوف (بشرقي) جزء من المضاف إليه ما ذكره صاحب اللسان ، قال : روى المنذرى عن أبي الهيثم في قول الحارث بن حلزة :
أن شارق الشقيقة إذ بنا عت معد لكل حى لواء
- قال : الشقيقة : مكان معلوم ، وقوله : (شارق الشقيقة) أى : من جانبها الشرقى الذى يلي الشرق ، فقال : (شارق) والشمس تشرق فيه ، هذا مفعول جعله فاعلا .
- وتقول لما يلي المشرق من الأكمة والجبل : هذا شارق الجبل وشرقيه ، وهذا غارب الجبل وغربيه .

وقال العجاج :

* والفتن الشارق والغربي *

أراد الفتن^(١) التي تلى المشرق وهو الشرق . قال الأزهري : « وإنما جاز أن يفعله شارقا ، لأنه جعله^(٢) ذا شرق ، كما يقال : سر كاتم : ذو كتمان ، وماء دافق : ذو دفع ، انتهى » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وما كنت بجانب الغربي ﴾ .

قال أبو حيان : ﴿ بجانب الغربي ﴾ من إضافة الموصوف إلى صفتهم عند قوم ، ومن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامها عند قوم ، فعلى القول الأول أصله بجانب الغربي ، وعلى الثاني أصله بجانب المكان الغربي (والغربي) قال قتادة : غربي الجبل . . . وقال الزمخشري : (الغربي) : المكان الواقع في شق الغرب ، وهو المكان الذي وقع فيه ميقات موسى من الطور ، وكتب الله له في الألواح .

ومما صاحبته قرينة حالية منعت كون المكان الموصوف (بشرقي) جزءا من المضاف إليه قول العباس بن الأحنف المتوفى سنة ١٩٣ أو سنة ١٩٢ كما في مختارات البارودي ج ٤ ص ١٩٧ :

أيا ساكني شرقي دجلة كلكم إلى النفس من أجل الحبيب حبيب
ومما ورد تطبيقا على بيت ابن الأحنف قول السيوطي في حسن المحاضرة ج ١ / ١٤ :

« وأول مدينة اختطت بمصر مدينة (منف) وهي في غربي النيل ، وتسمى في عصرنا بمصر القديمة ، ولما فتح عمرو بن العاص مصر أمر المسلمين أن يحيطوا حول فسطاطه ففعلوا ، واتصلت العمارة بعضها ببعض ، وسمى مجموع ذلك الفسطاط ، ولم يزل مقرا للولاية والجند إلى أن ولي أحمد بن طاون ، فضاق بالجند والرعية فبنى في شرقيه مدينته ، وسماها القلطائع وأسكنها الجند . . . ثم ملك العبيدون في مصر سنة ٣٢٨ هـ فبنى جوهر القائد مولى المعز مدينة شرق مدينة ابن طولون وهما دا ، القاهرة . .

(١) الفتن : جمع فتن ، وهو من الأرض الحرة التي قد ألبستها كلها حجارة سود كأنها محرقة (اللسان) .

(٢) أي صيره اسما منسوبا بصوغه على (فاعل) .

وقال فى ص ١٥ (من ولايات مصر)

«... منها الجيزية منسوبة إلى مدينة تسمى الجيزة على ضفة النيل الغربية تجاه
الفسطاط ، وولايتها أوسيم ، ومنية القائد غربى النيل ، وأطفيح شرقيه ... » .

* * *

وكل ما ثبت من الأحكام للفظ (شرقى) يطرد فى الأسماء المنسوبة إلى سائر الجهات
الأخرى من غير تخلف لأنها نظيرته .

وبناءً على هذا يصح أن يقال : البحر المتوسط شمالى مصر ، والسودان جنوبيه كما يقال :
دمياط شمالى مصر ، وأسوان جنوبيه ، ويقال أيضا : الفسطاط شرقى النيل والأهرام غربيه .

* * *

والمنسوب هنا يجوز جره بحرف الظرف كما يجر موصوفه ، لأن تبعيته للمكان منحته
القدرة على التصرف وكل ظرف متصرف يجوز جره . أفاد ذلك الصبان فى ج ٢ ص ٣ ،
واستعمله السيوطى مرتين فى كلمته السابقة .

والله أعلم .

أسماء الجهات ودلالاتها ، منسوبة وغير منسوبة(*)

يستعمل الكتّابون أسماء الجهات الأربع ، وهي : الشرق والغرب والشمال والجنوب ، منسوبة وغير منسوبة . يقولون مثلاً : هذا البلد في شرق إفريقيا ، أو في شرقيها . وهكذا في بقية أسماء الجهات المذكورة .

والمعاصرون من المتفرسين بالدراسات الجغرافية أكثر حملة الأقلام استعمالاً لتلك الألفاظ ، لحاجتهم إلى ذلك في تقويم البلدان ، وتحديد موقع كل منها بالنسبة لما حواليه .

ويلاحظ أن الكثير من الجغرافيين يعتمدون في استعمال تلك الألفاظ إلى تفرقة بين ترك النسبة واستخدامها ، لإفادة دلالة خاصة في كل من الاستعمالين ، فهم يريدون التمييز بين ما هو داخل في المكان وما هو خارج عن حدوده ، وبيان ذلك أنهم يقولون مثلاً : المنيا في جنوب مصر أي : في جزء داخل فيما يسمى « جنوب مصر » ، ثم يقولون : « السودان جنوبي مصر » أي : في مكان خارج عن مصر ، منسوب إلى جنوبها . وربما جرى الاستعمال يعكس ذلك على اختلاف الكتّابين .

والسؤال : ما حكم اللغة في هذا كله ؟

أولاً - أقرر أنه على الرغم من شيوع استعمال الشمال والجنوب للدلالة على الجهتين المعروفتين ، فإنني - على طول المعاناة - لم أعرف لهما هذا المعنى فيما اطلعت عليه من أجلاذ اللغة وما يجرى مجراها . وكل ما هنالك - لا غيره - أن الشمال والجنوب ريحان لكل منهما مهب خاص ، وخلاصة تحديده - على تخالف العلماء فيه - أن الشمال ريح تهب من ناحية الشام ، والجنوب ريح تهب من ناحية اليمن . فهما متقابلتان حقاً ، ولكن لفظيهما لم يستعما استعمال الظروف للدلالة على الجهتين في مصدر من المصادر الماثورة ، ولم أقف على من استخدمهما في تحديد بلد أو تعيين موقع في أسانيد اللغة المستشهد بها .

(*) بحث الأستاذ محمد شوقي أمين - خير لجنة الألفاظ والأساليب -

ثانياً : سبق لصاحب كتاب « تذكرة الكاتب » الأستاذ « أسيد داغر » أن تناول قول الكاتبين : « هذه البلاد ممتدة من جنوبي آسيا ، وتلك من شمالي البحر المتوسط ، وهو من شرق بلاد العرب ، ويسكن في غربي العراق » . وقد عاب هذه العبارات جميعاً ، واعتسرها عدولا عن الموصوف إلى الصفة ، وقال بأن الصواب هو ترك الياء المشددة في كل منها .

ثالثاً : تعرض الأستاذ الشيخ محمد علي النجار في محاضرات « الأخطاء اللغوية الشائعة » للتعبير بألفاظ الجهات الأربع منسوبة وغير منسوبة ، فأفتى بأن ترك الياء هو المنكر ، وأن ذكرها هو الصواب ، فالشرق والغرب حيث تشرق الشمس وتغرب ، فهما يضافان إلى الشمس ، فأما المكان فيقال فيه : شرق وغربي . وساق الأستاذ شاهدين ، أحدهما من شعر « جرير » ، وفيه :

« عند الصفاة التي شرقي حوران »

والآخر لشاعر مذكور بيته في لسان العرب في مادة « قشم » وهو :

كأن قلوصى تحمل الأجل الذي بشرقي سلمى يوم جنب قشام

رابعاً : لست أرى مقتضياً للحذر على استعمال الشرق والغرب غير منسوبين ، فهما يستعملان استعمال الظروف فيقال : هذا في شرق مصر ، أي في جهتها التي يبدو منها شروق الشمس ، فما ذكره الأستاذ النجار فيه نظر ، ولا أعرف حجته في إنكار استعمال الشرق والغرب ظرفين غير منسوبين .

خامساً : وكذلك يجمال بنا أن نفى بحاجة الجغرافيين إلى تفصيل وتمييز للدلالة على حالتين مختلفتين ، إحداهما : حالة التعبير عن جزء من الإقليم داخل في الإقليم نفسه ، ويراد تحديد جهته منه ، والأخرى حالة التعبير عن موقع خارج من حدود الإقليم وتخومه ، ويراد تحديد جهة ذلك الموقع بالنسبة لهذا الإقليم . وللوفاء بهذه الحاجة التعبيرية الماسة يجوز لنا قبول التفرقة بين المنسوب وغير المنسوب في أسماء الجهات .

سادساً : يقتضى الأمر إذن ما يأتى :

١ - التواضع على اعتبار الشمال والجنوب جهتين ، على نحو مفهومهما المتعارف ، وتوثيق استعمالهما لذلك ، إقراراً لما جرى به الاستعمال. فى عصور العربية اللاحقة لعصور الرواية والاستشهاد ، وإن لم يجر ذلك فى متون الفصحى المستشهد بها .

٢ - تخصيص كل من المنسوب وغير المنسوب من أسماء الجهات مثل شرق وشرق ، لدلالة من الداليتين : كون الموقع داخلياً أضيف إليه اسم الجهة ، أو خارجاً عنه ، كما فى « المنيا » و « السودان » مثلاً إذا أريد تحديد موقع كل منهما بالإضافة إلى « مصر » .

وبذلك التواضع وهذا التخصيص يتسبب تسجيل ذلك فى المعجمات التى تعنى بإثبات المحدث من معانى الألفاظ والأساليب .

صححة قولهم : « مَلِيءٌ » بمعنى « مملوء »^(*)

(يخطئ بعض النقاد استعمال مَلِيءٍ وملِيئة بمعنى الامتلاء . وترى اللجنة إجازة ذلك إما على أن صيغة « فعيل » مسموعة بوفرة في الصفة المشبهة ، وإما على أن تحويل « مفعول » إلى « فعيل » قياسى عند بعض النحاة)

* صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها . وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع .

١ - قدم الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة تناول فيها هذا اللفظ وتتبع معانيه واستعمالاته وناقش النقد المتوجه عليه ، ثم انتهى إلى تصحيحه وتحريجه : إما على المجاز باستعارة الملىء بمعنى الممتلىء وإما على أن صيغة فعيل قياسية من الثلاثى المتعدى ومسموعة بوفرة من الثلاثى مكسور العين أو مضومها للصفة المشبهة ، والفعل (مَلَأَ) يرد منه ديارى كما يرد لازما عن هذا الباب .

٢ - ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار التالى :

« يخطئ بعض النقاد استعمال مَلِيءٍ وملِيئة بمعنى الامتلاء .

وترى اللجنة إجازة ذلك : إما على أن صيغة (فعيل) مسموعة بوفرة في الصفة المشبهة ، وإما على أن تحويل (مفعول) إلى (فعيل) قياسى عند بعض النحاة » .

ومع هذا :

مذكرة بعنوان : « القول فى مَلِيءٌ . . . وملِيئة » للأستاذ محمد شوقي أمين .

القول في : ملئ وملئته(*)

فيما تجرى به أقلام الكاتبين مثل قولهم : « إناء ملئ بالماء ، وكأس مليئة بالشراب ، وكلام ملئ بالمحسنات ، وخطبة مليئة بالمعاني » .

ويجد بعض النقاد في هذا التعبير مغمزا ، إذ يقولون إن المادة اللغوية الأصلية لم يرد فيها ملئ بمعنى مملوء ، وأن صيغة فاعيل بمعنى مفعول ليست فيما ينقاس عند جمهور النحاة .

فإذا تقرينا فعل (ملأ) ألفيناه يرد متعديا من باب نفع ، فيقال : ملأت الإناء بالماء وكذلك يرد لازما من باب سمع ، فيقال : ملئ الشيء ، أى : امتلأ ، ومن باب شرف ، فيقال : ملؤ الرجل ، أى : صار كثير المال ، أوزكم من الامتلاء ، وكذا يقال ملؤ بكذا ، أى : اضطلع به ، وفي باب التعجب من « التصريح » أن ملؤ بمعنى امتلأ جاءت في بعض اللغات .

أما صيغة ملئ فوردت مهموزة ومخففة بمعنى كثير المال ، أو الغنى المتمول المقتدر ، أو المتحمل للشيء فيقال : هو ملئ وهو ملئ ، كما يقال : هو ملئ بكذا : مضطلع ، ومن هذا يتبين لنا أن صيغة ملئ مسموعة لمعنى الامتلاء ، سواء كان ذلك فيما هو حسي للدلالة على كثرة المال والغنى ، أم كان فيما هو غير حسي للدلالة على النهوض بالأمر والاقتدار عليه .

على أنه يمكن تخريج قول الكتاب : إناء ملئ ، وخطبة مليئة ، من باب المجاز ، باستعارة الملئ بمعنى الغنى للملئ بمعنى الممتلئ .

ويضاف إلى ذلك أن صيغة « فاعيل » قياسية عند جمهرة البصريين من الثلاثي المتعدى للدلالة على الكثرة والمبالغة ، ومسموعة بوفرة من الثلاثي اللازم المكسور العين والثلاثي المضموم العين للصفة المشبهة ، وفعل ملأ - كما أسلفنا - يرد متعديا كما - أسلفنا - كما يرد لازما من دينك اليابين . وفوق ذلك يسعنا تخريج « الملئ » على أنه من قبيل تحويل صيغة مفعول إلى صيغة فاعيل ، وعليه يكون الملئ والمملوء بمعنى ، وبعض النحاة يرون ذلك قياسا :

ولا ننسى مع ذلك كله أن كلمة (الملىء) مسموعة فيما يحتمل معناه الامتلاء احتمالا شديدا ، ومن ذلك قول عجلان بن لأى الغنوى :

على أن كرزا من أناة وجرأة ملىء ولكن سطوة الليث أول

وقول بعض الشعراء :

ملىء ببهر والتفات وسعلة ومسحة عشون وفتل الأصابع

وقول لشاعر آخر :

جمعت صنوف العى من كل وجهة وكنت مليئا بالبلاغة من كشب

وتأنيسا على جملة ذلك يساغ استعمال « ملىء » للوصف مطلقا بالامتلاء والكثرة .

تصحيح لفظ « المنتزه »(*)

(يعترض بعض النقاد على استعمال كلمة « المنتزه » بحجة أن الصواب فيها هو « المتنزه ». وترى اللجنة صواب استعمال « المنتزه » أيضا استثناسا بوروده في شعر فحول الشعراء من مثل قول « بشار » : * وكل منتزه للهو منتقد *) .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها .

وفيا إلى البيان الخاص بالموضوع .

١ - تناول الأستاذ محمد شوقي أمين هذا اللفظ في مذكرة له إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها لنقد الناقد له وناقش ذلك ، ثم انتهى إلى قبول اللفظ لوروده في شعر فحول الشعراء .

وحسبنا هذا في رد اعتبار هذه الكلمة التي لبثت قرابة قرن موضع افتقاد اللغويين حتى تحاشاها كرام الكاتبين .

٢ - بعد مناقشة هذا انتهت اللجنة إلى القرار التالي :

« يعترض النقاد على استعمال كلمة المنتزه بحجة أن الصواب فيها هو المتنزه .

وترى اللجنة صواب استعمال المنتزه أيضا ، استثناسا بوروده في شعر الفحول من الشعراء من مثل قول بشار :

* وكل منتزه للهو منتقد * » .

ومع هذا : مذكرة بعنوان : المنتزه ، للأستاذ محمد شوقي أمين .

المنتزه (*)

منذ طوالت هذا القرن ، أخذ النقاد اللغويون على الكتاب استعمالهم كلمة «المنتزه» في معنى الحديقة العامة ، وربما عزز نقدهم أن الذين يقولون «المنتزه» • إذا أرادوا الفعل قالوا : تنزه ، ولم يقولوا : انتزه ، وكثير من الكاتبيين الحراس على سلامة ألفاظهم يعدلون عن «المنتزه» تنزيها لما يكتبون عن مظنه الخطأ .

وحجة المانعين أن فعل « انتزه » لم يرد في متون اللغة أصلا أو من باب المطاوعة ، وصوغ « انفعّل » للمطاوعة لا ينشأ في الفعل المضعف ، فالمطاوعة منه على زنة تفعل مضعفا مثله . ولكن تردد النظر في مراجع الأدب يرجع المطالع بموضع ورود كلمة «المنتزه» في عصور متقدمة ، وذلك في نصوص من النثر والشعر على السواء . وكذلك في عبارات أصحاب المعجمات ، ومن ذلك مثلاً ما في قاموس الفيروزابادي من قوله : « وزملاك في عبارات منتزه ببلخ » ، والمنتزه مضبوط . بتقديم النون سابقة على التاء مفتوحة تليها الزاي مفتوحة أيضا ، بيد أن ورود الكلمة في المنشور لا يصلح للاحتجاج به ، لجواز أن تكون النقاط في الكلمة قد حرفت عن مواضعها ، فاشتبه الأمر ، ولم يتبين الوجه ، هل المراد «المنتزه» أو «المنتزه» .

ومن ثم يحسن الاقتصار فيما نستأنس به للتدليل على صحة كلمة «المنتزه» ع بيتين من الشعر :

أحدهما لبشار بن برد ، وهو من بين فصحاء الشعراء في عصر بني العباس .
فأما الآخر فهو لأسامة بن منقذ ، وهو من فحول الأدباء وأعيان المصنفين في عصره الخالي .

فأما بيت «بشار» فهو قوله في ديوانه ؛ الذي شاركت في تحقيقه :

وملعب لجوار ينتقدن به وكل منتزح للهو منتقد

ومعنى « ينتقدن » : يشبهن ، و«المنتقد » : المكان يلهو فيه الشباب .

وأما بيت «أسامة» فهو قوله ؛ فيما رواه «ياقوت» في ص ١٩٢ من الجزء الثاني من كتابه :
معجم الأدباء » :

فكلها لمجال الطرف منتزه وكلهم لصروف الدهر أقران

ونحسبنا هذا في رد اعتبار هذه الكلمة التي لبثت قرابة قرن موضع انتقاد اللغويين ،
حتى تحامها كرام الكاتبين .

جواز قولهم : « من على المنابر »^(*)

(يخطئ بعض النقاد نحو قول القائل : « من على المنابر » ، متوهمين أن مثل هذا ممنوع لامتناع دخول حرف الجر على حرف الجر ، وقد بحثت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى أن الأسلوب جائز لما يأتي :

أولا - أن (على) هنا اسم بمعنى فوق ، كما ذهب إلى ذلك فريق من كبار النحاة وفي مقدمتهم سيبويه .

ثانيا - وروده في شعر من يحتاج بكلامه ، مثل فول مزاحم العقيلي :

غدت من عليه بعد ما تمَّ خِمْسُهَا تَصِلُ ، وعن قيض ببیداء مجهل)

* صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - كان هذا الأسلوب هو أحد الأساليب التي أوردها بعض النقاد في مجلة اللسان العربي تحت عنوان : أخطاء لغوية .

وحجة الناقد في تخطئه هنا أن « على » حرف ، فلا يجوز أن تدخل عليه « من » التي ينبغي ألا تدخل إلا على اسم .

٢ - تصدى الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي - عليه رحمة الله - لهذا المقال ، فكتب مذكرة يصحح فيها هذا الأسلوب وقد استند في تصحيحه إلى أقوال جماعة من النحاة ، ومنهم سيبويه إذ يرى أن « على » - في مثل هذا التعبير - اسم بمعنى فوق .

٣ - ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار التالي :

« يخطئ بعض النقاد نحو قول القائل : من على المنابر ، متوهمين أن مثل هذا ممنوع لامتناع دخول حرف الجر على حرف الجر » .

وقد بحثت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى أن الأسلوب جائز للأدلة الآتية :

أولا : أن (على) هنا اسم بمعنى فوق ، كما ذهب إلى ذلك فريق من كبار النحاة ، وفي مقدمتهم سيبويه .

ثانيا : وروده في شعر من يحتاج بكلامه ، مثل قول مزاحم العقيلي :

غدت من عليه بعدما تمَّ خمسها فصل وعن قيض ببیداء مجهل

ثالثا : على أن بعض الكوفيين لا يرون ما نعا من دخول حرف جر على آخر » .

ولما عرض الأمر على المجلس رأى الاقتصار على الحجتين الأوليين وطرح الثالثة .

- ومع هذا مذكرة بعنوان : « من على المنابر » للمرحوم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي .

من على المنابر (*)

هذا اللفظ من بين الكلمات التي وردت في مجلة (اللسان العربي) بعنوان (أخطاء لغوية) فقد قال كاتب المقال في ص ٤١٧ مانصه :

« من على المنابر :

عجبت أن تظل هذه الغلطة حية ترزق ، بالرغم من وضوحها وكثرة تنبيه اللغويين قراءهم إليها والصواب : من فوق المنابر ، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ولا يدخل على حرف جر آخر لكنني وجدت تعبير (من على) يرد حتى في ترجمات شكسبير وحتى على أقلام بعض الكتاب المشهورين » انتهى .

اللفظ الذي خطأه صاحب المقال صحيح ؛ لأن كلمة (على) فيه اسم لا حرف كما يقول الكاتب ، فقد جاء في « الكتاب » بعد أن ذكر سيبويه (على) الحرفية حقيقة ومجازا قال : فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل وهو اسم ولا يكون إلا ظرفا ، وعلى أنه اسم قول بعض العرب : « نهض من عليه ^(١) » ، وقال الشاعر (هو مزاحم العقيلي ، شاعر إسلامي معاصر لجرير والفرزدق) (الشمني) :

غدت من عليه بعد ماتم خمسها تصل وعن قيض ببهاء مجهل

وروى : (بعد ماتم ظمؤها ، وعن قيض بزيراء) كما رواه ابن يعيش في ج ٨ ص ٣٨ ، وذكر شاهدا قبله لم ينسبه ، وهو قول الشاعر :

غدت من عليه تنفض الطل بعدما رأيت حاجب الشمس استوى فترعا

قال الأعلم في بيت مزاحم : الشاهد فيه دخول (من) على (على) لأنها اسم في تأويل (فوق) . يصف قطاة طالبة للورد بعد تمام الخمس ، وتصل : يصل جوفها من العطش (أي يصوت) ...

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية السوالحي - عضو المجمع .

(١) رواية ابن يعيش : « نهضت من عليه » أي : من فوقه .

والقيضن : قشر البيض - والبیداء : القفر - المجهل : الذى لا يهتدى فيه .
وقال ابن يعيش : والظم : مابين الشربتين - الزيزاء : الأرض الغليظة المستوية
التي لا شجر فيها ، واحداً زيزاة ، وقيل : هى المفازة التي لا أعلام فيها .

* * *

وفى شرح الدمامينى للمغنى ج ١ ص ٣٩١ :

« الثانى من وَجْهَى (على) أن تكون اسماً بمعنى (فوق) وهل هى فى هذه
الحالة معربة أو مبنية ؟ حكى ابن أم قاسم فيها خلافاً ، وجزم ابن الحاجب ببنائها
لحصول مقتضى البناء ، وهو مشابة الخرف فى لفظه وأصل معناه .. ثم قال بعد
أن أورد مع المتن بيت مزاحم : (وعن قيض) معطوف على (عليه) والتقدير ؛ ومن
عن قيض ، أى : من جانبه ، فتكون اسماً أيضاً » . انتهى .

وفى اسمية (على ، وعن) ومعها (الكاف) يقول ابن مالك :

شبه بكاف . وبها التعليل قد يعنى وزائد لتوكيد ورد

واستعمل اسماً وكذا عن وعلى من أجل ذا عليهما (من) دخلاً

وقال الصبّان : (قوله : من أجل ذا عليهما من دخلاً) استشهدا على استعمالهما اسمين ،
لاتفيد ، ولذا خص (من) لأنه المسموع دخولها عليهما كثيراً ، وسمع جر (عن)
بعل نادراً ، فعلم أن اسميتها لاتتقيد بدخول (من) ، نعم تتعين اسميتها بدخولها ،
وكذا بدخول غيرها من حروف الجر ؛ فإذا قلت : (زيد على السطح ، وسرت عن
البلد) احتملا الإسمية والحرفية ، وعند دخول (من) تتعين اسميتها . انتهى .

وفى الخزانة ج ٤ ص ٢٤٥ :

وصريح كلام سيبويه أن اسمية (على) : فى بيت مزاحم ، وفى أبيات
أخرى أورها ، استعملت اسماً للضرورة ، لإجرائها مجرى ماهى فى معناه ، وهو (فوق)

قال البغدادي : ولم أر من قال أنه ضرورة غيره ، تم قال : ومذهب سيبويه يرد قولين : أحدهما للقراء ومن تبعه من الكوفيين ، وهو أن : (عن ، وعلى) إذا دخل عليهما « من » باقيا على حرفيتهما لم ينتقلا إلى الاسمية ، وزعموا أن (من) تدخل على حروف الجر كلها سوى (من ، واللام ، والباء ، وفي) . وثانيهما لجماعة من البصريين ؛ وهم ابن الطماوة ، وابن طاهر ، وابن خروف ، والأستاذ أبو علي في أحد قوليهم زعموا أن (على) اسم دائما ولا تكون حرفا من هذا كله يتبين أن اللفظ الأول وهو (من على المنابر) صحيح .

جواز قولهم : " كاد الأمر لا يتم " (١٥)

(يشيع هذا الأسلوب في لغة المعاصرين .. وقد يُظن أنه مخالف لما تعرفه العربية من أن أداة النفي تتقدم (كاد) ولا تتأخر عنها .

وترى اللجنة أنه صحيح مقبول لما يأتي :

أولا : لجملة من أقوال العلماء منهم ابن يعيش ، إذ قال في قوله تعالى : ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ : « فإذا أدخل النفي على (كاد) قبلها أو بعدها ، لم يكن إلا لنفي الخبر ، كأنك قلت : يكاد لا يراها » .

« صدر . بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة الخامسة والمشرين من مجلس الدورة نفسها وفيما يلي البيان المختص بالموضوع :

١ - كتب المرحوم الأستاذ الشيخ الصوالحي بحثا عرض فيه للفعل كاد في الإثبات والنفي ورد بالتخطئة قول من قال : أن نفي كاد اثبات وإثباتها نفي ، وقد ذهب رحمه الله مع الداهيين إلى أنها مثل غيرها من الأفعال ، فإثباتها إثبات لمعناها وهو المقاربة ، ونفيها نفي لهذا المعنى . ثم انتهى إلى جواز تأخر حرف النفي عنها معتمدا في ذلك على قول لابن يعيش ، وآخر لأبي البقاء في الكلبيات .

٢ - في أثناء مناقشة لجنة الألفاظ والأساليب لهذا البحث رأيت أنه من الخير أن نستعرض استعمالات الفعل كاد في القرآن الكريم على أن يكون فيها ما نعتمد عليه في إجازة المسألة ، فكتب الأستاذ الدكتور الحوفي بحثا إضافيا تتبع فيه استعمالات كاد ، ويكاد مثبتين ومنفيين في القرآن الكريم ، وفي الشعر العربي ، ثم عرض لطائفة من أقوال النحاة انتهى بمدها إلى مجموعة من النتائج رأى في آخرها أن القياس لا يمنع قولنا : كاد لا ينهض ، ونحوه مما يكون النفي فيه منصبا ، على الخبر لا على مقاربتة كما في مثل لا يكاد ينهض .

٣ - عاد الأستاذ الشيخ الصوالحي - رحمه الله - فكتب بحثا تحت عنوان « استكمال القول في أسلوب كاد المنفية » عرض فيه طائفة من أقوال النحاة في تحقيق دلالة هذا الفعل إذا كان منفيا ، ثم أورد جملة من آراء علماء اللغة والمفسرين في بعض الآيات التي اشتملت على (كاد) المنفية ، وختم البحث بتأكيد ما ذكره في بحثه المتقدم من رد ما يقوله بعض العلماء إن اثبات كاد نفي ونفيها إثبات .

٤ - ناقشت اللجنة هذا كله ، ثم انتهت إلى القرار التالي :

« كاد الأمر لا يتم »

« يشيع هذا الأسلوب في لغة المعاصرين ، وقد يُظن أنه مخالف لما تعرفه العربية من أن أداة النفي تتقدم (كاد) ولا تتأخر عنها » .

ومثله ما جاء في كليات أبي البقاء حيث قال : « ولا فرق بين أن يكون حرف
النفى متقدما عليه أو متأخرا عنه ، نحو : (وما كادوا يفعلون) » معناه : (كادوا
لا يفعلون) . وكذلك ما جاء في تفسير الطبري للآية الكريمة السابقة حيث قال أيضا :
معناه : (كادوا لا يفعلون) .

ثانيا : لوروده في إحدى روايتين لبیت زهير .

صحبا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو وأقفر من سلمى التعانيق والثقل)

وترى التجنة أنه صحيح مقبول لما يأتي :

أولا : بحملة من أقوال العلماء منهم ابن يعيش ، إذ قال في قوله تعالى : (إذا أخرج يده لم يكد يراها) : إذا أدخل
النفى على (كاد) قبلها أو بعدها ، لم يكن إلا لثني الخبر ، كأنك قلت : يكاد لا يراها .

ومثله ما جاء في كليات أبي البقاء حيث قال : « ولا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدما عليه أو متأخرا عنه ،
نحو (وما كادوا يفعلون) معناه : « كادوا لا يفعلون » . وكذلك ما جاء في تفسير الطبري للآية الكريمة السابقة
حيث قال أيضا : معناه : « كادوا لا يفعلون » .

ثانيا : لوروده في إحدى روايتين لبیت زهير :

صحبا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو وأقفر من سلمى التعانيق والثقل

ومع هذا :

١ - بحث الفعل (كاد) . . .

للمرحوم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي .

٢ - بحث : (معنى كاد) في الإثبات وفي النفي

للأستاذ الدكتور أحمد الحوفي .

٣ - استكمال القول في أسلوب (كاد) المنفية

للمرحوم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي .

كاد^(*)

بحث الفعل (كاد) من الوجوه الآتية بإيجاز :

- ١- أصل الألف فيه ، ثم معناه وعمله .
- ٢- دلالة مثبتة ومقرونا بحرف النفي ، وتأثير ما بعده في الحالين .
- ٣- جواز تأخر حرف النفي عنه .

الوجه الأول : أصل الألف فيه ، ثم معناه وعمله

قال ابن يعيش في ح ٧ ص ١٢٤ :

واعلم أنهم قد اختلفوا في ألف (كاد) أمن الواو هي ، أم من الياء ؟ والأمثل أن تكون من الواو ، وأن تكون من باب (فَعِلْ يَفْعَلْ) مثل علم يعلم ، ونظيره من المعتل خفت أخاف ، وإنما قلت من الواو لأمر منها :
(الأول) أن انقلاب الألف إذا كانت عينا عن الواو وإضعاف انقلابها عن الياء ، والعمل إنما هو على الأكثر .

(الثاني) قولهم في المصدر « كودا » زعم الأصمعي أنه سمع من العرب من يقول : لا أفعل ذلك ولا كودا ، فقولهم : (كودا) في المصدر دليل على أنه من الواو ، كما أن القول دليل على أن ألف (قال من الواو) ، وقولهم في المضارع : (يكاد) دليل أن ما ضيه (فَعِلْ) بالكسر نحوه : خاف يخاف ، ونام ينام ...

وفي اللسان : من قالوا . (كُذِّتْ تكاد) فاعتلت من (فعل يفعل) ، كما اعتلت مت تموت من (فعل يفعل) ، ولم ينجى تموت على ماكثر في فعل . أقول : (وكدت تكاد) و (مت تموت) شاذان ، لأنهما ليسا من أبواب الفعل الثلاثي المجرد .

(*) بحث الاستاذ الشيخ عطية السوالهي - عضو الجمع .

والفعل (كاد) من أفعال المقاربة الناسخة للابتداء ، وهو موضوع لدنو الخبر حصولاً ،
والفعل المقرون به مقيد ، ويعمل مثل (كان) لكن يخالفها في أمور منها : أن خبره
يكون جملة فعلية مضارعية مجردة من (أن) غالباً ويمتنع تقديمه عليه اتفاقاً ، كما يمتنع
توسطه مقروناً (بأن) وإن كان قرنه بها نادراً ، ويجوز حذفه إن علم كحديث : « من
تأني أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد » واستعمل له مضارع نحو : « يكاد زيتها
يضيء » .

واسم فاعل كقول كثير بن عبد الرحمن :

أموت أسي يوم الرجاء وإنني يقينا لرهن بالذي أنا كائد

ومصدر ذلك كما سبق في قول الأصمعي الذي سمعه من العرب ، هو : « لا أفعل ذلك
ولا كوداً »

• • •

الوجه الثاني : دلالة مثبتة ومقروناً بحرف النفي

في شرح الدماميني للتسهيل ورقة ٨٧ مخطوط :

وتنفي (كاد) إعلالاً بوقوع الفعل عسيراً نحو (فذبحوها وما كادوا يفعلون) لكن
لا نسلم أن الدال على وقوع الفعل كذلك هو نفي (كاد) وإنما الدال على ذلك قرينة
تعنتهم في قولهم : « أتتخذنا هزواً » و « ادعولنا ربك يبين لنا ماهي » وهذا التعنت رأى من
لا يفعل ولا يقارب الفعل ، وأنه إن فعل ففيه عسر وعدم سهولة . . . ثم قال :

والحق أن (كاد) كغيرها من الأفعال ، فإثباتها لإثبات لمعناها ، وهو مقاربة الفعل
نحو : (كاد زيد يقوم) أي قارب القيام ، لكن يلزم من ذلك نفي مضمون الخبر ،
لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل ، إذ لو حصل الفعل مثلك لكنت
أخذاً فيه لا قريباً منه ، ونفيها نفي لمعناها ، وهو مقاربة الفعل أيضاً نحو : (ما كاد زيد يقوم)
فهو نفي القرب من الفعل ، وهو أبلغ من نفي الفعل نفسه ، فإن قولهم : (ما قربت من
الضرب) أكد في نفي الضرب من قولك : (ما ضربت) ، بل قد تجيء مع نفي كاد قرينة

تدل على ثبوت مضمونه الخبر بعد انتفاء القرب منه فيكتمل على حسب تلك القرينة ،
لأنه المقيدة لثبوت مضمون الخبر لا نفى (كاد) كما قدمناه ، والمصنف لم يححر القول
في ذلك .

ويؤيد آخر كلام الدماميني ما نقله صاحب اللسان والمصباح عن ابن الأنباري فقد
قال في المصباح :

قال المغويون : (كدت أفعل) معناه عند العرب : قارب الفعل ولم يفعل ، (وما كدت
أفعل) معناه : فعلت بعد إبطاء ، قال الأزهري : وهو كذلك ، وشاهده قوله تعالى :
(فذبحوها وما كادوا يفعلون) معناه : ذبحوها بعد إبطاء لتعذر وجدان البقرة عليهم .

وقال في اللسان : وقد يكون (ما كدت أفعل) بمعنى ما فعلت ، ولا قاربت ، إذا أكد
الكلام (بكاد) قال أبو بكر في قولهم : (كاد فلان يهلك) معناه : قد قارب الهلاك ولم يهلك ،
فإذا قلت : (ما كاد فلان يقوم) معناه : قام بعد إبطاء ، وكذا (كاد يقوم) معناه :
قارب القيام ولم يقم ، قال : وهذا وجه الكلام

لكن نقل صاحب اللسان عن الفراء أنه قال :

العرب تقول : (ما كدت أبلغ إليك) وأنت قد بلغت ، قال : وهذا هو وجه العربية .
فأنت ترى الفراء لم يقيد بلاغ المتكلم بعد إبطاء ، كأن نفى كاد على رأيه اثبات لخبرها
مطلقا ، لكن التقييد هو الوجه ، لقد قال الشهاب في ج ٧ ص ٣٩٠ :

واعلم أنه قد جرى في العرف أن يقال (ما كاد يفعل) ولم يكد يفعل (في فعل قبل
بجهد مع استبعاد فعله ، كقوله تعالى : (فذبحوها وما كادوا يفعلون) وقال في التاج :

قال الأخفش في قوله تعالى (لم يكديراها) حمل على المعنى ، وذلك أنه لا يراها ، وذلك
أنك إذا قلت : (كاد يفعل) إنما تعني قارب الفعل ولم يفعل على صحة الكلام ، وهكذا

يكون معنى الآية ، إلا أن اللغة قد أجازت (لم يكذب يفعل) وقد فعل بعد شدة ، وليس هذا صحة الكلام ، لأنه إذا قال : (كاد يفعل) فإنما يعنى قارب الفعل ، وإذا قال : (لم يكذب يفعل) يقول : لم يقارب الفعل ، إلا أن اللغة جاءت على ما فسر .

• • •

كل ما سبق قصد به تحرير القول في (كاد) المثبتة والمنفية ، كما قصد به أيضا الرد على من قال أن إثبات (كاد) نفي ، ونفيها إثبات تمسكا بالآية الكريمة ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ ويقول ذو الرمة :

إذا غير النأي المحبين لم يكذب رسيس الهوى من حب مية يبرح

وقد اشتهر هذا القول حتى نظمه المعري لغزا فقال :

أنحو هذا العصر ماهي لفظة جرت في لساني جرهم وحمود
إذا نفيت - والله أعلم - أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود

وقد أجاب الشهاب الحجازي بقوله :

لقد كاد هذا اللغز يصدع فكري وما كدت منه اشتفى بورودي
فهذا جواب يرتضيه أولو النهى وامتنع عن فهم كل بليدي

وأما قوله تعالى : ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ فقد قال الأشموني : إنه كلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر ، والتقدير : فذبحوها بعد أن كانوا بعداد من ذبحها غير مقاربين وهذا أوضح ، والله أعلم .

• • •

الوجه الثالث : جواز تأخير النفي من كاد

لما كان النفي الداخل على كاد موجهها إلى خبرها ، جاز أن يتأخر عنها فيباشر الخبر فيقال : في نحو (ما كاد يفعل) (كاد لا يفعل) لهذا قال ابن يعيش في قوله تعالى : ﴿ إذا أخرج يده لم يكذب يراها ﴾ .

أن « كاد » دخلت لإفادة المقاربة في الخبر ، كما دخلت (كان) لإفادة الزمان في الخبر ،
فإذا أدخل النفي على (كاد) — قبلها كان أو بعدها — لم يكن إلا لنفي الخبر كأنك قلت :
إذا أخرج يده يكاد لا يراها .

ومثل هذا في الكليات ص ٢٩٨ :

قال أبو البقاء : فدعني (كاد يفعل) قارب الفعل ولم يفعل ، و (ما كاد يفعل) ما قارب
الفعل فضلا عن أنه يفعل ، ولا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدما عليه أو متأخرا عنه ،
نحو : (وما كادوا يفعلون) معناه : كادوا لا يفعلون ، وجاء هذا بنصبه في المفردات .

والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

معنى « كاد »^(*)

في الإثبات وفي النفي

يتردد هذان الفعلان مثبتين تارة ومنفيين تارة ، وقد يصحبهما لبس في الدلالة ، وحسبنا أن نذكر :

١- أن بعض النحاة ذهبوا إلى أن إثبات كاد نفي ونفيها إثبات ، ومنهم القراء والأزهري ، فإذا قلت : كدت أبلغ إليك ، فمعناه : أنك قاربت البلوغ ولم تبلغ ، وإذا قلت ما كدت أبلغ إليك فمعناه : أنك قد بلغت .

٢- على حين أن الأنخفش يتفق معهما في الإثبات ويخالفهما في النفي ، فيرى أنك إذا قلت : فلان كاد يفعل عنيت أنه قارب الفعل ولم يفعل ، وإذا قلت : لم يكد يفعل فمعناه : أنه لم يقارب الفعل ، ولهذا فسر الأنخفش قوله تعالى : ﴿ لم يكديراها ﴾ بأنه لا يراها^(١) ، لهذا لم أر بداً من الرجوع إلى القرآن الكريم ، وإلى الشعر القديم ، لآتعرّف الدلالة الحقيقية للفعالين مثبتين ومنفيين .

أولاً : « في الإثبات »

١ - في القرآن الكريم

١- قال تعالى : ﴿ ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفا قال : بشس ما خلقتُموني من بعدى ، أعجلتم أمر ربكم ؟ وألقى الألواح ، وأخذ برأس أخيه يجره إليه ، قال : ابن أم إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونى ، فلا تشمت بي الأعداء ، ولا تجعلني مع القوم الظالمين ﴾^(٢) فما معنى كاد هنا ؟ معناها : أنني لم آل جهداً في معارضةهم وإنذارهم ووعظهم ، لكنهم غلبوني على أمرى ، ولم يبق إلا أن يقتلونى ، وقد قاربوا ذلك .

(*) بحث للدكتور أحمد العموي - عضو الجمع

(١) لسان العرب مادة كيد ، وشرح الأشعري ٢ / ٩١ - ١٠٣ ، وشرح ابن يعيش ٧ / ١٢٤

(٢) سورة الأعراف ١٥٠

٢- وقال سبحانه : ﴿لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ، ثم تاب عليهم ، إنه بهم رءوف رحيم﴾^(١) فقد كان المسلمون في غزوة تبوك في ضيق شديد ، لأن رواحلهم قليلة ، وأزوادهم ضئيلة ، وكان ماؤهم نزرًا حتى إنهم نحرروا الإبل ، واعتصروا فروثها ، وكان الحر شديدًا ، ولهذا كادت قلوب بعضهم تنصرف عن ثباتها على الإيمان ، أو تنصرف عن اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج معه في تلك الغزوة .

ومعنى هذا أن قلوب هذا الفريق لم تزغ ، بل قاربت أن تزيع .

٣- وقال تعالى : ﴿وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك لتفترى علينا غيره ، وإذا تخذوك خليلًا ، ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئًا قليلًا﴾^(٢) .

وذلك أن ثقيفا أو قريشا عرضوا على النبي صلى الله عليه وسلم أن يسلموا ، لكنهم اشترطوا شروطًا ، ولولا أن الله تعالى ثبته وعصمه لقارب أن يميل إلى الموافقة على شروطهم ، لشدة رغبته في إسلامهم .

٤- وقال سبحانه : ﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولدا . لقد جئتم شيئًا إدا . تكاد السماوات يتفطرن منه ، وتنشق الأرض ، وتخر الجبال هداً . أن دعوا للرحمن ولدا﴾^(٣) .

أي أن نسبتهم ولدا إلى الله تعالى كلمة شنيعة فظيعة ينكرها التوحيد والعقل السليم وتبرأ منها الجمادات ، وتوهمك أن تنفطر وتنشق وتخر من هول هذه الفرية وبطلانها .

٥- وقال تعالى : ﴿الله نور السماوات والأرض ، مثل نوره كمشكاة فيها مصباح ، المصباح في زجاجة ، الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ، نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ، ويضرب الله الأمثال للناس ، والله بكل شيء عليم﴾^(٤) .

أي أن الزيت بسبب صفائه وبريقه ولمعانه يقارب أن يضيء من غير نار .

(١) سورة التوبة ١١٧

(٢) الإسراء ٧٣-٧٤

(٣) سورة مريم ٨٨-١٩١

(٤) سورة النور ٣٥

٦- وقال سبحانه : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَزْجِي سَحَابًا ، ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ، ثُمَّ يُجْعَلُهُ رِكَامًا ، فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ، وَيَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ، فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ ، يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ^(١) ﴾ ومعنى هذا أن ضوء البرق لا يخطف إلا بصر بل يقرب من أن يخطفها .

٧- وقال سبحانه : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِذَا يتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا ، أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ، إِنْ كَادَ لِيُضِلَّنَا عَنْ آلِهَتِنَا لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا ، وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرُونَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلَّ سَبِيلًا ^(٢) ﴾ ومن هذه الآية تبين أن النبي صلى الله عليه وسلم بذل أقصى الجهد في دعوتهم إلى الإسلام ، مع عرض المعجزات عليهم ، حتى شاربوا أن يتركوا دينهم ويسلموا لولا فرط لجأهم واستمسكهم بعبادة آلهم .

٨- وقال تعالى : ﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدَى بِهِ ، لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ^(٣) ﴾ .

أى أن أم موسى لما سمعت بوقوع موسى في يد فرعون طار صوابها من شدة الجزع حتى قاربت أن تجهر بأن موسى ابنها ، لولا أن الله تعالى ألهمها الصبر لتكتم الخبر ، ولتكون من المصدقين بوعد الله في قوله : ﴿ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ ، وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ .

أو أنها حينما سمعت أن فرعون عطف عليه وتبناه ، كادت من شدة فرحها أن تبوح بأنه ابنها ، لولا أن الله ثبتها وألهمها الصبر .

٢ - في الشعر

١- قال أبو صخر الهذلي :

تكاد يدي تندي إذا ما لمستها وينبت في أطرافها الورق النضر ^(٤)

فهو يعبر عن سعادته إذا ما لمستها يده هذه الصورة ، وهي أن يده تقرب من الطراوة واللين والإبراق الجميل .

(٢) سورة الفرقان ٤١-٤٢

(٤) الأمل ١٤٩/١

(١) سورة النور ٤٣

(٣) سورة القصص ١٠

٢- وقال قيس بن ذريح :

وعذبه الهوى حتى براه كبرنى القين بالسفن القداحا
وكاد يذيقه جرع المنايا ولو سقاه ذلك لا استراحا^(١)

أى أن الحب هزله وقارب أن يسقيه جرع الموت ، والدليل على أن الفعل للمقاربة
فحسب أن الحب لوسقاه جرع الموت لمات ، وما قال : ولو سقاه ذلك لاستراح .

٣- وقال رجل من بنى جعدة :

إذا دعا باسمها داع ليحزننى كادت له شعبة من مهجتي تقع^(٢)
أى أوشكت وقاربت أن تقع ، ومعنى هذا أنها لم تقع .

٤- وقال رجل من قيس :

وفينهن من بخت النساء ربحلة تكاد على غر النساء تروق^(٣)

فهى فى نظره لم تفق النساء الحسان ، بل قاربت أن تفوقهن ، وهو بهذا التصوير
صادق فى تعبيره عن شعوره ، لأنه يعلم أنها لم تفق النساء الحسان جميعا .

ثانيا : « فى النفى »

١ - فى القرآن الكريم

١- قال تعالى : ﴿ قالوا الآن جئت بالحق ، فذبحوها ، وما كادوا يفعلون ﴾^(٤) أى
أن قوم موسى تباطأوا فى ذبح البقرة ، وتلكأوا ، وأطالوا فى أسئلتهم عن صفاتها ، وهم
يقصدون للتهرب من ذبحها ، حتى إن حالتهم كانت تدل على أنهم لم يقاربوا الاستجابة
والطاعة ، ثم بعد هذا كله ذبحوا البقرة .

ففى الآية الكريمة إذا معنيان ، لكل منهما زمانه وحالته .

(١) الأما ١٦٢/١ القين : العداد السفن : جلد أو حجر ينحت به الشيء ويسحق القدح .

(٢) الأما ٢ / ٢٧٣

(٣) الأما ١ - ١١٨ بخت : ووربحلة : المراد مبتلة .

(٤) سورة البقرة ٧١ .

وأغلب الظن أن الذين ذهبوا إلى أن نفى (كاد) إثبات فهموا أن قوله تعالى: ﴿فَذَبِحُوهَا﴾ وما كادوا يفعلون ﴿١﴾ تصوير لحالة واحدة في زمان واحد، أى: أنهم ذبحوا البقرة فعلا ولكن بعسر ومشقة وهذا ليس بصحيح.

ويحسن أن أستأنس هنا بما قاله الطبرى والزمخشري.

أما الطبرى فإنه قال: ﴿وما كادوا يفعلون﴾ أى: أنهم كادوا لا يفعلون لأنهم لم يكادوا يفعلون ما أمرهم الله به من ذبح البقرة لغلاء ثمنها ولخوف الفضيحة على أنفسهم حينما يظهر قاتل القثيل الذى اختصموا فيه ^(١).

وأما الزمخشري فقال: وما كادوا يفعلون استثقال لاستقصائهم واستبطاء لهم ، وأنهم لتطويلهم المفرط ، وكثرة استكشافهم ، ما كادوا يذبحونها ، وما كادت تنتهى أسئلتهم وما كاد ينقطع خيط إسهابهم فيها وتعمقهم ^(٢).

٢- وقال تعالى: ﴿قل كل من عند الله﴾ ، فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا ^(٣) وذلك أنهم زعموا أن ما أصابهم من خير ونعمة منسوب إلى الله ، وما أصابهم من قحط وشر منسوب إلى الرسول ، وهم مبطلون في زعمهم ، لأن الله تعالى هو الفعال ، وهو الذى يبسط الأرزاق ويقبضها ، فما بالهم لا يقاربون أن يفهموا فيعلموا هذه الحقيقة ؟ وليس المراد أنهم فهموا بعسر كما ذهب الفراء والأزهري.

٣- وقال سبحانه: ﴿واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد﴾ من ورائه جهنم ، ويسقى من ماء صديد. يتجرعه ولا يكاد يسيغه ، ويأتية الموت من كل مكان ، وما هو بميت ، ومن ورائه عذاب غليظ ^(٤) أى أنه لا يقارب أن يسيغ الصديد ، فكيف أساغه إذا ؟ وليس بصحيح هنا رأى الفراء والأزهري ، لأنه يفضى إلى الإساءة .

٤- وقال تعالى: ﴿حتى إذا بلغ بين السدين وجد من دونهما قوما لا يكادون يفقهون قولا ^(٥)﴾ أى أن ذا القرنين لما بلغ ما بين السدين وجد من دونهما قوما لا يقاربون أن يفهموا الكلام إلا بجهد ومشقة من إشارة ونحوها ، كما يفهم البكم ، لأن لغتهم غريبة مجهولة ولأن لغته غريبة عليهم ، وليس المعنى أنهم فهموا .

(١) تفسير الطبرى ٢٨١/١

(٢) سورة النساء ٧٨ .

(٣) سورة الكهف ٩٢ .

(٤) تفسير الزمخشري ٧٥/١

(٥) سورة إبراهيم ١٥-١٧

٥- وقال تعالى: ﴿والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة، يحسبه الظمآن ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئا، ووجد الله عنده فوفاه حسابه، والله سريع الحساب. أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض، إذا أخرج يده لم يكد يراها، ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور﴾^(١) ..

أى إذا أخرج يده في هذه الظلمات المتراكمة لم يقارب أن يراها، وهذا هو الذى يتناسب والظلمات الموصوفة، وهو أبلغ في نفى الرؤية، لأن الذى لا يرى قد يقارب أن يرى، أو يرى رؤية ضعيفة، ولكن الذى لا يقارب أن يرى لا يرى شيئا، وهذا هو المراد من الآية الكريمة. ويعززه تشبيه أعمال الكفار بالسراب، فإن السراب لاحقيقة له، ثم تشبيه أعمالهم بالظلمات المتراكمة التى لا تهدي إلى شيء.

٦- وقال سبحانه على لسان فرعون: ﴿أم أنا خير من هذا الذى هو مهين، ولا يكاد يبين﴾^(٢).

فقد قال فرعون لقومه إننى خير من هذا الضعيف الحقير الذى لا يكاد لعجمة لسانه ولغته أن يفصح عما يريد، وهو يقصد موسى عليه السلام، وليس المعنى أنه يبين فعلا وإن تكن الإبانة ضعيفة.

٢ - فى الشعر

١- قال قيس بن ذريح، أو قيس المجنون:

وما كاد قابى بعد أيام جاوزت إلى بأجرع الشدى يريع^(٣)

أى أن عقله بعد رحيل محبوبته لم يقارب العودة إليه، لا أنه عاد، لأن عودة عقله إليه مهما تكن عسيرة لا تتفق والصورة الغزلية التى يقصدها:

٢- وقال المرار بن منقذ:

وإذا تمشى إلى جاراتها لم تكد تبلغ حتى تنبهر^(٤)

(١) سورة النور ٣٩-٤٠

(٢) سورة الزخرف ٥٢

(٣) الأما ١٣٦/١

(٤) المفصليات ٨٩/١

أى أنها ذات جسد مبتلى وذات نعيم ، فإذا مشت من دارها إلى دار جاراتها تلاحق
نفسها سريعا ، وأدركها الإعياء قبل أن تصل .

٣- وقال ذو الرمة :

إذا غيّر النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح^(١)

يريد أنه إذا تغير كل محب فإن حبى لم يقارب الضعف والتغير ، وهذا أدل على ثبات حبه
من أن يقول : لم يبرح حبها قلبى ، لأنه قد يكون باقيا فى قلبه وهو ضعيف أو قريب من
الزوال ، ولا يطاوعنا الأسلوب إذا أردنا أن نفهم البيت على أن النفى إثبات فنقول إن حبه
قلبه كما ذهب الفراء أو الأزهرى ، لأن المعنى يصير حينئذ إذا تغير المحبون تغيرت
وهذا غير ما قصده الشاعر .

٤- وقرأ أبو على الفالى على أبى بكر بن دريد :

وقد لان أيام اللوى ثم لم يكد من العيش شئ بعد من يلين^(٢)

فهو يصف الحياة فى أيام اللوى باللين ، ويصفها بعد أيام اللوى بأنها قاسية جافة
لم تقرب من اللين ، ولا يريد أنها لانت فعلا مهما يكن اللين ضعيفا ، لأن هذا يتنافى
وما يريده الشاعر من تصوير ضيقه بالحياة بعد أيام اللوى .

٣ - النتائج

تبين من الآيات القرآنية الكريمة ومن النصوص الشعرية ما يأتى :

١- كاد المثبتة تدل على مقاربة العمل والدنو من القيام به ، ولاتدل على القيام به فى أية

صورة من الصور .

(١) رسيس الهوى : ثابت

(٢) الأمال ١-١٦١

٢- أما كاد المنفية فإنها تنفى القرب من العمل ، ولهذا فإن الخبر المنفى بعدها أدل على البعد من الخبر المنفى بدونها .

فقولنا : (ما كادت الطائرة تصل) أبعد في نفي وصولها من قولنا : (ما وصلت الطائرة) ، وقولنا : (لم تكد الثمرة تنضج) أبعد في نفي النضج من قولنا : (لم تنضج الثمرة) .

وهذا يبطل ما ذهب إليه الفراء والأزهري في قولهما : إنك إذا قلت : ما كدت أبلغ إليك فمعناه أنك قد بلغت ، ويؤكد ما ذهب إليه الأخفش وغيره في فهم ما بعد كاد المنفية على أنه أبلغ في نفي الخبر منه بغيرها .

لهذا صح أن نقول : ما كادت الساعة تدق العاشرة حتى ازدحمت القاعة بالحاضرين ، ونحن نريد أنهم ملأوها قبل تمام الساعة العاشرة .

ولكن لا يصح أن نعبر بهذه الجملة ونحن نريد أنهم ملأوا القاعة بعد تمام العاشرة مباشرة .

٣- أما دخول النفي على خبر كاد نحو (كاد لا ينهض) ، فإنني لم أجده في نص يعتمد به ولكن بعض النحاة أجازوه وإن كان القياس لا يمنعه .

والمعنى حينئذ أنه قارب ألا ينهض ، فالنفي هنا منصوب على النهوض لا على مقاربة النهوض . والفرق بين ما كاد ينهض وكاد لا ينهض ، أن الجملة الأولى تنفي المقاربة من النهوض ، على حين أن الجملة الثانية تقارب نفي النهوض ، ولهذا كان النفي في الجملة الأولى أوغل من النفي في الجملة الثانية .

كذلك الفرق بين قولك : لم أكد أصدق هذا الخبر ، وقولك : أكاد لا أصدق هذا الخبر ، أنك في الجملة الأولى نفيت قربك من تصديق الخبر ، أي أنك تستبعد استبعادا ، لكنك في الجملة الثانية قربت من عدم تصديقه ، أو أنك في شأنه بين التصديق والتكذيب ، ومعنى هذا أن الخبر المنفى ينفي يسبق كاد ، أو يكاد أبعد من الخبر المنفى بنفي يعجب بعدهما .

استكمال القول في أسلوب « كاد » النافية^(*)

قال ابن الحاجب في الكافية :

والثاني (كاد) تقول : كاد زيد يخرج ، وقد تدخل (إن) (أي على الخبر) ،
وإذا دخل النفي على (كاد) فهو كالأفعال على الأصح ، وقيل يكون للإثبات ،
وقيل يكون في الماضي للإثبات ، وفي المستقبل كالأفعال تمسكا بقوله تعالى : ﴿ وما كاد
يفعلون ﴾ ويقول ذو الرمة :

إذا غير النأي المحبين لم يكبد رسيس الهوى من حب مية يبرح

فقول ابن الحاجب هذا يدل على أنه هو وسائر النحاة لم يقطعوا برأى واحد
في خبر (كاد) المسبوقة بنفي من حيث نفيه أو بالقرائن ، بعد أن فند ما اشتهر
من أن نفي (كاد) إثبات ، وإثباتها نفي ، فقال في شرحه للكافية :

قال بعضهم في (كاد) إن نفيه إثبات ، وإثباته نفي بخلاف سائر الأفعال :
أما كون إثباته نفيًا فإن أرادوا به أنك إذا قلت : (كاد زيد يقوم) ، وأثبت الكود
أي القرب ، فهذا الإثبات نفي ، فهو غلط فاحش ، وكيف يكون إثبات الشيء نفيه ؟ ،
بل في (كاد زيد يقوم) إثباته القرب من القيام بلا ريب ، وإن أراد منه أن إثبات
(كاد) دال على نفي مضمون خبره فهو - صحيح وحق ، لأن قربك من الفعل لا يكون
إلا مع انتفاء الفعل (أي الخبر) منك ، إذ لو حصل منك الفعل لكانت آخذًا في
الفعل ، لا قريبًا منه .

وأما كون نفيه إثباتًا فنقول أيضًا : إن قصدوا أن نفي الكود أي القرب في (ماكدت
أقوم) إثبات لذلك المضمون فهو من أفحش غلط ، وكيف يكون نفي الشيء إثباته ؟ ، وكذا
إن أرادوا أن نفي القريب من مضمون ذلك الخبر إثبات لذلك المضمون ، بل هو أفحش ،
لأن نفي القرب من الفعل أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه ، فإن
(ماقرب من الضرب) أكد في نفي الضرب من (ما ضربت) .

(*) بحث الأستاذ الشيخ عطية السوالحي - عضو المجمع

بل قد يجيء مع قولك : (ما كاد زيد يخرج) قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفاء القرب منه ، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه ، وانتفاء القرب منه ، ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر ، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد ، فلا يكون إذن نفي (كاد) مفيد لثبوت مضمون خبره ، بل المفيد لثبوته تلك القرينة ، فإن حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر (كاد) بعد انتفائه كما في قوله تعالى : ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ أي ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم ، وما قربوا منه إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من نعتهم في قوله : ﴿ اتخذنا هزوا ﴾ ﴿ ادع لنا ربك يبين لنا ماهي ﴾ ، ﴿ ادع لنا ربك يبين لنا ماهي ﴾ ، وهذا اتعنت دأب من لا يفعل ، ولا يقارب الفعل أيضا .

وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك : (مات زيد ما كاد يسفر) قلنا : بقي مضمون خبر كاد على انتفائه ، وعلى انتفاء القرب منه ، كما في قوله تعالى : ﴿ لم يكدر يراها ﴾ (وقول ذي الرمة : إذا غيز النأي المحبين ... (البيت) ، إذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله أو على انتفائه . انتهى . قوله في التفسير والاعتماد على القرينة في نفي خبر كاد المنفية ، أو إثباته .

وجاء في اللسان نقلا على ابن الأنباري أنه قال :

وتكون (كاد) صلة للكلام ، أجاز ذلك الأخفش وقطرب وأبوحاتم ، واحتج قطرب بقول الشاعر « وهو زيد الخيل » :

سريع إلى الهيجاء شك سلاحه فما إن يكاد قرنه يتنفس

ومعناه : ما يتنفس قرنه ، وقال حسان :

وتكاد تكسل أن تجيء فراشها في جسم خرعة وحسن قوام

(الخرعة : الشابة الجسيمة الحسننة الخلق)

معناه : وتكسل ، وقوله تعالى : ﴿ لم يكدر يراها ﴾ معناه : لم يرها ، ولم يقارب ذلك ، وقال بعضهم رأبها من بعد أن لم يكن يراها من شدة الظلمة ، وانتهى ما جاء في اللسان .

راء العلماء في بعض الآيات المشتملة على « كاد » المنفية :

١ - الآية الأولى :- قوله تعالى : ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ .

قال ابن يعيش : اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية : فمنهم من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة ، لأن (كاد) معناها قارب فصار التقدير لم يقارب رؤيتها ، وهو اختيار الزمخشري ، والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله : ﴿ ظلمات يعضها فوق بعض ﴾ ومنهم من قال : التقدير لم يرها ولم يكد ، وهو ضعيف ، لأن (لم يكد) إن كانت على بابها فقد ينتقض أول الكلام بآخره ، وذلك أن قوله : (لم يرها) يتضمن نفي الرؤية ، وقوله : (لم يكد) فيه دليل على حصول الرؤية ، وهما متناقضان . ومنهم من قال أن (يكد) زائدة ، والمراد لم يرها ، وعليه أكثر الكوفيين (ونقل أبو حيان عن المبرد والضراء أنه لم يرها إلا بعد الجهد) .

ثم قال : والذي أراه أن المعنى أن يراها بعد اجتهد ويأس من رؤيتها ، والذي يدل على ذلك قول تأبط شرا :

فأبّت إلى فهم وما كدت آثباً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

والمراد : ما كدت أعوب ، كما يقال : سلمت وما كدت أسلم ، ألا ترى أن المعنى أنه أب إلى فهم وهي قبيلة ، ثم أخبر أن ذلك بعد أن كاد لا يثوب ، والله ذلك أن (كاد) دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر ، كما دخلت (كان) لإفادة الزمان في الخبر .

ودلياه على أن يراها تنظيره بيت تأبط شرا ، وتأبط شرا من الشعراء الذين يحتاج بكلامهم وفي التنظير نظر ، لأن في البيت قرية ليست في الآية^(١) .

(١) لكن إذا اعتبرنا ما قاله ابن يعيش أنه رآها بعد اجتهد ويأس من رؤيتها كان قرينة لاختلاف زمن المقاربة من الرؤية عن زمن الرؤية نفسها ، إذا اعتبرنا ذلك من التنظير صحيحا ، لأنه يراها بعد أن لم يكن يراها .

٢ - الآية الثانية قوله تعالى : ﴿ ويسقي من ماء صديد يتجرعه ولا يكاد يسيغه ﴾

قال ابن جرير في تفسيره ج ١٣ ص ١٣١ :

(يتجرعه) يتحساه (ولا يكاد يسيغه) يقول : ولا يكاد يزدرده من شدة كراهيته ، وهو يسيغه من شدة العطش ، والعرب تجعل (لا يكاد) فيما قد فعل وفيما لم يفعل ، فأما ما قد فعل فممنه لأن الله جل ثناؤه جعل لهم ذلك شرابا ، وأما ما لم يفعل وقد دخلت فيه (كاد) فكقوله : « حتى إذا أخرج يده لم يكد يراها » فهو لا يراها . وينحو الذي قلنا من أن قوله : « لا يكاد يسيغه » وهو يسيغه جاء الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : ﴿ ويسقي من ماء صديد يتجرعه ﴾ فإذا شربه قطع أمعاءه حتى يخرج من دبره ، ويقول عز وجل : ﴿ وسقوا ماء حميما فقطع أمعاءهم ﴾ ويقول : ﴿ وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي وجوههم بشراب ﴾ انتهى .

والدليل على أن الإساءة قد ثبتت بعد (كاد) المنفية الحديث الشريف ، والآيتان الكريمتان بعده . وكلها تعد قرائن .

قال أبو البقاء في الكليات ص ٢٩٩ :

قال الفراء : (لا يكاد) يستعمل فيما يقع وفيما لا يقع : وما يقع مثل قوله تعالى : « ولا يكاد يسيغه » وما لا يقع مثل قوله تعالى : « لم يكد يراها » .

وما نقله عنه أبو البقاء هنا في قوله تعالى : « لم يكد يراها » مخالف لما نقله أبو حيان عنه وعن المبرد من أنه لم يرها إلا بعد جهد ، ولم يعرف أى النقلين هو الصحيح ، لأن الآية محل اضطراب للآراء كما قال ابن يعيش فيما سبق .

وقال صاحب الكشف : دخل (يكاد) في ﴿ ولا يكاد يسيغه ﴾ للمبالغة ، يعنى لا يقارب ، فكيف تكون الإساءة ، وكأني به يغفل الحديث والآية السابقة التي احتج بها ابن جرير على أنه يسيغه .

ومن أجل هذا كان رأى ابن جرير أرجح ، لقوة ما احتج به ، ولموافقة الفراء له .

٣- الآية الثالثة من قوله تعالى على لسان فرعون: ﴿أنا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين﴾ .

قال البيضاوى: « ولا يكاد يبين » الكلام ، لما به من الرتبة ^(١) ، فكيف يصلح الرسالة ؟ وقال زاده في حاشيته على تفسير البيضاوى : وإنما عابه بما كان عرفه به في الابتداء ، فإن موسى عليه الصلاة والسلام مكث عند فرعون زمانا طويلا ، وكان عليه الصلاة والسلام في لسانه حبة حيثئذ ، فوصفه فرعون بما عهده عليه تهويها لضعفه الذي كانوا علموه من قبل ذلك (أى أن من قبل أن يسأل موسى ربه عز وجل أن يزيل الرتبة من لسانه بقوله : ﴿احال عقدة من لساني يتمق هو قولى﴾ فأجاب الله سؤاله بقوله : ﴿قد أوتيت سؤلك يا موسى﴾ ، فكيف عابه فرعون بتلك الرتبة ؟ .

لهذا قال أبو حيان : وقال فرعون (ولا يكاد يبين) الذى يبحث ، ألا ترى إلى مناظرته والرد عليه ، وإفحامه بالحجة والأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلهم بلغاء . (البحر) .

هذا إلى قول لقزاعة : وقد يكون (أى يكاد) للاستهزاء ، وإفادة أن الخبر لم يقع إلا بعد الجهد ، وبعد أن كان بعيدا في الظن أن يقع ، كما في قوله تعالى : ﴿ولا يكاد يبين﴾ أى يبطئ في التكلم ، ولا يتكلم إلا بعد الجهد والمشقة ، لما به من الرتبة . (الكليات) .

* * *

رأى لأحد العلماء في (كاد) ذكره أبو حيان بمعناه في تفسير البحر :

فقال في ٦ ص ٤٦٢ : وقال ابن عطية ما معناه : إذا كان الفعل (أى الخبر) بعد كاد منفيًا دل على ثبوته نحو : (كاد زيد لا يقوم) ، أو مثبتًا دل على نفيه نحو : (كاد زيد يقوم) ، وإذا تقدم النفي على (كاد) احتمل أن يكون منفيًا ، تقول : (المفلوج لا يكاد يسكن) فهذا تضمن نفي السكون ، وتقول : (رجل منصرف لا يكاد يسكن) ، فهذا تضمن إيجاب السكون بعد جهد . انتهى . قال ذلك أبو حيان ولم يعلق عليه ، والظاهر أنه ارتضاه ،

(١) الرتبة (بالضم) حبة في اللسان ، وهى غريزة تكثر في الأشراف ، وقبل ٢ إذا عرضت للشخص تتردد كلمته ، ويسبقه نفسه ، وتقل يدغم في غير موضع الإدغام ، يقال منه : رث رثا باب تعب ، فهو أرت وهو رثاء . (المصباح)

لأنه رأى مقبول في جملته ، غير أن قوله : إذا كان الفعل بعد (كاد) منفيًا دل على ثبوته ، نحو (كاد زيد لا يقوم) ، قوله هذا مخالف لما قاله ابن يعيش وأبو البقاء والراغب من أنه لا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدما على (كاد) أو متأخرا عنه ، كما جاء في المذكرة السابقة ، وعلما منا من كلام الرضى في هذه المذكرة أن الحكم بثبوت الخبر أو نفيه للقريئة المرافقة للتركيب ، أما ظاهر كلام ابن عطية في قوله : (كاد زيد لا يقوم) أن زيدا متلبس بالقيام ، وأن هذا القيام في التركيب مقيد (بكاد) للدلالة على مقارنة انقطاعه . وهذا الرأي انفرد به ابن عطية ، ولم أجده لغيره ، والصحيح أن المعول عليه في ذلك إنما هي القرينة .

خلاصة هذه التكملة

١ - من قال : إثبات (كاد) نفي إن قصد نفي المقاربة فهو مخطئ ، وإن قصد نفي مضمون خبرها فهو مصيب .

٢ - ومن قال : نفي (كاد) إن قصد إثبات المقاربة فهو مخطئ ، وإن قصد إثبات مضمون خبرها فهو مخطئ أيضا ، ما لم تقم قرينة تدل على ثبوته في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه كما في قوله تعالى : ﴿ فلذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ وكما في الآية الثانية ، وببيت تأبط شرا ، أو على ثبوته من دليل آخر كما في الآيتين الثانية والثالثة . فإن لم تقم قرينة ، ولا دليل بقي مضمون خبر (كاد) على انتفائه وانتفاء القرب كقوله : (مات زيد ، ولم يكذب سافر) وكقوله تعالى : ﴿ فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا ﴾ أي حديثا يوعظون به وهو القرآن ، فإنهم لو فهموه وتدبروا معانيه لعلموا أن الكل من عند الله سبحانه وتعالى ، أو حديثا ما جعلوا بمنزلة البهائم ، أو حادثا - من صروف الدهر وتغيره حتى يعلموا أن له فالله حقيقيا بيده جميع الأمور ، فيؤمنوا أن كل ما يصيب الإنسان هو من عند الله .

٣ - أجاز جمع من العلماء أن تجيء (كاد) صلة للكلام منبئة أو منفية . وبعد ، فبهذا الملحق يتم القول في (كاد) مقرونة بحرف النفي أو سابقة له ، أو مجردة منه سابقا أو لاحقا .

والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

جواز قولهم : « ما كدت أدخل حتى استقبلني رب البيت بالترحاب »(*)

قرار اللجنة والمجلس رأى المؤتمر إعادته إلى اللجنة

(يشيع في أقوال المعاصرين هذا القول وأمثاله مما تنأى فيه (حتى) بعد خبر «كاد» المنفية . وترى اللجنة أن هذا الأسلوب صحيح ، على أنه يقوم على ادعاء ؛ لأن معناه أن الترحيب لقوته قد قارن الدخول) .

(*) صدر بمجلس المجمع في الجلسة الخامسة والعشرين من الدورة الحادية والأربعين ، ولما عرض على مؤتمر المجمع في الجلسة الثامنة من نفس الدورة ، رأى أن تعيد اللجنة النظر فيه .

١ - عرض هذا الأسلوب في أثناء مناقشة لجنة الألفاظ والأساليب للفعل (كاد) مثبتاً ومنفياً على ضوء البحوث المستفيضة التي تقدم الحديث عنها في الأسلوب السابق .

٢ - وفي بحث الأستاذ الدكتور الحوفي المتقدم تحدث سيادته عن مثل هذا الأسلوب في النتائج التي انتهى اليها فقال في النتيجة الثالثة مانصه :

«لهذا صح أن نقول : ما كادت الساعة تدق العاشرة حتى ازدحمت القاعة بالحاضرين ، ونحن نريد أنهم ملأوها قبل تمام العاشرة . . ولكن لا يصح أن نعبّر بهذه الجملة ، ونحن نريد أنهم ملأوا القاعة بعد تمام العاشرة مباشرة » .

٣ - اتجهت اللجنة في توجيه هذا الأسلوب إلى أنه يقوم على نوع من المبالغة بادعاء أن الترحيب مثلاً في العبارة التي معنا كان لقوته وحرارته مقارناً لدخول المتكلم ، فأنهت بعد المناقشة إلى القرار التالي :

« ما كدت أدخل حتى استقبلني رب البيت بالترحاب »

«يشيع في أقوال المعاصرين هذا القول وأمثاله مما تنأى فيه (حتى) بعد خبر (كاد) المنفية. وترى اللجنة أن هذا الأسلوب صحيح على أنه نوع من المبالغة ، لأن معناه أن الترحيب لقوته ، قد قارن الدخول » .

وقد أوصى المجلس بأن يستبدل بكلمة «المبالغة» في القرار كلمة «الادعاء» .

وانظر ما تقدم في مسألة «كاد الأمر لا يتم» والبحوث المرافقة لها .

جواز قولهم : « سار عَبَرَ البحار » ، أو : « الصحارى » (*)

كان النصر حليف العرب في معاركهم عَبَرَ التاريخ

(تجربى الأقلام في لغة العصر بمثل هذين التعبيرين ، وقد درستهما اللجنة ، وانتهت إلى أنهما جائزان صحيحان : أولهما : على الحقيقة ، والثاني : على المجاز بتشبيهه زمن التاريخ بالمسافة البعيدة التي يقطعها المسافر ، أما لفظ « عبر » فهو ظرف حل محل المصدر) ..

(*) صدر في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وفي الجلسة الخامسة والعشرين من الدورة نفسها وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

(١) تقدم المرحوم الأستاذ الشيخ الصوالحي بمذكرة عرض فيها هذين الأسلوبين إلى لجنة الألفاظ الأساليب فذكر الدلالات المختلفة للفظ (عبر) ، ثم انتهى إلى أن الأسلوبين صحيحان ، يجري أولهما على الحقيقة ، أما ثانيهما فهو على المجاز ، ولفظ (عبر) فيهما مصدر يعرب حالا على تأويله باسم الفاعل .

(٢) اتجهت اللجنة في أثناء مناقشة المسألة إلى استعسان أن يكون (عبر) ظرفا حل محله المصدر ، وقال الأستاذ الدكتور أليس بأن اللفظ فيما يبدو مترجم عن كلمة Across الإنجليزية ، وهذا ما يرجع اعتباره ظرفا .

٣ - تقدم الأستاذ علي النجدي ناصف بمذكرة مستفيضة جعلها ملحقا بمبحث المرحوم الشيخ الصوالحي . وقد انتهى فيها إلى إقرار الأستاذ الصوالحي رحمه الله على إعراب (عبر) حالا ، وزاد وجها آخر هو أن يكون اللفظ ظرفا ثاب منه المصدر ، وهو ما تميزه اللغة في نصوصها وأقوال علماءها .

٤ - ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار التالي :

سافر عبر البحار أو الصحارى

كان النصر حليف العرب في معاركهم عبر التاريخ

تجربى الأقلام في لغة العصر بمثل هذين التعبيرين ، وقد درستهما اللجنة فأنتهت إلى أنهما جائزان صحيحان : أولهما على الحقيقة والثاني على المجاز بتشبيهه زمن التاريخ بالمسافة البعيدة التي يقطعها المسافر .

أما لفظ (عبر) فيهما فهو : إما ظرف حل محله المصدر ، وإما حال على التأويل باسم الفاعل .

- ومع هذا :

١ - سار عبر البحار أو الصحارى • للمرحوم الأستاذ الشيخ الصوالحي •

٢ - ملحق بمبحث المرحوم الأستاذ الشيخ الصوالحي عن قولهم : سار عبر البحار أو الصحارى . للأستاذ علي النجدي ناصف .

بحث قولهم : (*)

- (١) سار عبر البحار أو الصحارى .
(٢) لو تتبععت معارك العرب عبر التاريخ لرأيتهم كانوا هم المنتصرين في كل حروبهم .
وذلك على ضوء ما نصت عليه اللغة وقرره النحاة .

لفظ (العَبْر) - قال الراغب في المفردات : أصل (العبر) تجاوز من حال إلى حال ، فَمَا
(العبور) فيختص بتجاوز الماء ، إما بسباحة أو سفينة أو على بعير أو قنطرة ، ومنه هَبْرُ
النهر لجانبه حيث يعبر إليه أو منه .

واختصاص الراغب العبور بتجاوز الماء غير مسلم ، فقد قال ابن منظور : عبرت النهر
والطريق أعبره عبرا وعبورا ، إذا قطعتة من هذا العبر إلى ذلك العبر ، وفي هذا القول تسوية بين
المصدرين (العَبْر والعُبُور) وقال : وعبر الوادي ، وعبره الأخيرة عن كراخ : شاطئه
وناحيته .

وفي الأساس : الفُرات يضرب العبرين بالزبد ، وهما شاطئاه .

ثم قال ابن منظور : وعبر السفر عبْرًا : شقه ، عن اللحياني (شقه) أى قطعه ،
بديل مايتقى عن التاج :

وفي التاج : والسفر بلاهاء : قطع المسافة البعيدة ، والجمع أسفار .

* * *

وإذا كان (العَبْر) في كلام العرب هو شق السفر ، أى : قطعه ، والسفر هو قطع المسافة
البعيدة ، يكون العبر إذن هو قطع المسافة البعيدة .

وبناءً على هذا يكون التركيب الأول صحيحاً جارياً على الأسلوب الحقيقي ، ولفظ
(عَبْر) فيه مصدر منكر مؤول باسم الفاعل (عابرا) يعرب حالا وهكذا شأن كل مصدر
يقع حالاً أن يؤول باسم فاعل على ماذهب إليه سيبويه والجمهور .

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية السوالحي - عضو المجمع .

واستظهر ابن هشام وقوع المصدر حالا باطراد ، وفي هذا يقول ابن مالك في الخلاصة :

ومصدر منكر حالا يـقـع بكثرة كـبـغـة زيد طـاع .

ومعنى التركيب على هذا التوجيه : سار عابرا ، أى قاطعا المسافات البعيدة في
البحار أو الصحارى .

* * *

أما التركيب الثانى فصحيح أيضاً لكنه جار على أسلوب الاستعارة المكنية المبينة هنا على
تشبيه زمن التاريخ السحيق بالمسافة الطويلة البعيدة التى يقطعها العابر تشبيها مضمرا في
النفوس بجماع الامتداد والبعد عن طى لفظ المشبه به والرمز إليه بشئ من لوازمه وهو (عبر)
بمعنى عابر وإثباته للتاريخ تخييل ، ويعربه حالا كما في التركيب الأول .

هذا ، وقد استعمل العرب الفعل (عبر) لقطع الزمان فقالوا في دعائهم : (اللهم اجعلنا
من يعبر الدنيا ولا يعبرها) أى من يعتبر بها ولا يموت سريعا حتى يرضيك بالطاعة ، ذكر ذلك
صاحب اللسان ثم قال : يقال : عبر فلان ، إذا مات فهو عابر ، كأنه عبر سبيل الحياة ،
وعبر القوم ، أى ماتوا وأنشد ابن الأعرابي :

فان نعبر فإن لنا لجـمـات^(١) وإن نعبر فنحن على نـذـور

يقول : إن نعبر ، أى نمت فلنا أشباه وأمثال ، وأن نعبر ، أى نبق فنحن على نذور جميع
نذر ، أى كأننا قد نذرنا أن نموت ، لا بد لنا من ذلك .

إذن ليست الاستعارة هنا نابية ولا مبتذلة .

والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(١) اللوات : جمع لمة ، قال الجوهري : الماء (في له) عوض من الحمزة الذاهبة من وسطه قال وهو مما أخذت ،
هينه كصه ومه ، وأصلها (فعله) من الملامة وهى الموافقة .

ملحق

بالبحث الذى كتبه المرحوم الأستاذ الصوالحى عن قولهم : سار عبر البحار أو الصحارى

انتهى الأستاذ - يرحمه الله - فى بحثه إلى أن كلمة «عبر» فى نحو قولهم : « سار عبر البحار » مصدر منكر مؤول باسم الفاعل « عابرا » ، يعرب حالا ، ثم قال : « ومعنى التركيب على هذا التوجيه : سار عابرا ، أى قاطعاً المسافات البعيدة للبحار » .

وإعراب « عبر » حالا بعد تأويلها باسم الفاعل (عابرا) - إعراب صحيح ، وهى حينئذ منكرة ، وإن كانت فى العبارة المذكورة مضافة إلى معرفة ؛ ذلك لأنها أصبحت بالتأمل غير دالة على معناها المصدرى ، أى مجرد حدوث العبور ، ولكنها دالة على معناها الوصفى أى حدوث العبور وفاعله ، شأن كل الصفات ، فهى مصدر لفظاً ، واسم فاعل معنى ، واسم الفاعل لا يتعرف حين يضاف إلى معرفة ، ولو كان اسم فاعل بالتأويل .

من شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم ، وقول العرب : هذا رجل حسبك من رجل ، فجهد مصدر جَهَدَ ، أى جَدَّ وبلغ المشقة ، وهو فى الآية مؤول بجاهدين ، وحسبك فى العبارة اسم مصدر من أحسبنى ، الشئ ، أى كفانيه ، وهو - كما يقول ابن يعيش - مؤول . بمعنى كاف . وجهد حال ، وحسب نعت لنكرة ، وكلتاها مضافة إلى ضمير .

بقى أن اسم الفاعل حين لا يراد به الثبوت يدل على معنى المضارع الذى اشتق معه من أصل واحد ، فعالم فى قوله تعالى : ﴿ عالم الغيب والشهادة ﴾ معناه يعلم ، والمتقين فى قوله : ﴿ هدى للمتقين ﴾ معناه الذين يتقون .

ويزيد العبارة وضوحاً فى الذهن ، وقبولاً فى الذوق أن الفعل لا بد له من زمان يقع فيه ومكان يحتويه . وإذا تكون كلمة عبر بمعنى عابر تؤدي معنى يعبر . لا يمنعها من ذلك أن

دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالة على المكان ، لأن دلالة على الزمان آتية من طريق الصيغة وال لزوم معا ، ودلالة على المكان آتية من طريق اللزوم فقط .

نعم لا يمنع هذا التفاوت في الدلالة أن يدل عبر معنى عابر على معنى يعبر ، لأن المقام ليس مقام مفاضلة وترجيح بين الداليتين . إذا يكون معنى سار عبر البحار ، سار يعبر البحار في الزمان المقارن للعبور والمكان المختار له .

بقي أن لما يخطر بالبال حين النظر في هذه العبارة — أن يقال : ألا يمكن إعراب عبر فيها ظرف مكان ، فيكون معناها : سار بمكان عبور الصحارى ؟ وينبغي للإجابة عن هذا السؤال أن نرجع إلى أقوال النحاة في نيابة المصدر عن الظوف :

يقول ابن مالك :

وقد ينوب عن مكان مصدر وذلك في ظرف الزمان يكثر

ويقول الأشموني في شرح هذا البيت : « وقد ينوب عن ظرف مكان مصدر ، فينتصب انتصابه ، نحو : جلست قرب زيد ، أي مكان قرب ، ولا يقاس على ذلك لقلته ، فلا يقال : آتيتك جلوس زيد ، تريد مكان جلوسه : وذلك في ظرف الزمان يكثر ، فيقاس عليه . . . » .

وواضح من هذا أن الأشموني يفرق بين نيابة المصدر عن الزمان ونيابته عن المكان ، فيجعل الأولى قياسا والآخرة سماعا .

وأرجح أن هذا رأى تفرد الأشموني به ، يؤيد ذلك :

١ — أنه لم يذكر أن له فيه سلفاً أو شريكاً ، ويكثر ذلك في المطولات .

٢ — وأن ابن هشام يذكر في أوضح المسالك أن الأسماء التي تعرض دلالتها على الزمان أو المكان تعد ظروف زمان أو مكان .

٣ — وأنه يذكر المصدر فيما يذكر من أنواع هذه الأسماء ، فيقول : النوع الثالث « ما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ، ثم أنيب عنه بعد حذفه ، والغالب في هذا النائب أن يكون مصدراً ، وفي المنوب عنه أن يكون زماناً » .

٤ - وأنه لم يفرق بين نيابة المصدر عن الظرف بنوعيه ، وبين بقية أنواع الأسماء التي عرضت دلالتها على الزمان أو المكان ، ولا أعرف أن أحداً يذكر أن نيابتها عن الظرف سماح لاقياس . ومنها مثلاً ما يكون صفة للزمان أو المكان ، ويمثل ابن هشام لهذا النوع بجلست طويلاً من الدهر شرقى الدار .

٥ - وأنه لا ابن هشام في أوضحه ، ولا الشيخ خالد في شرحه له ، ولا الشيخ يس في حاشيته على الشرح ، ولا السيوطي في الهمع فرقوا بين نيابة المصدر عن ظرف الزمان ، ونيابته عن ظرف المكان ، إلا بأن الأولى كثيرة والآخرة قليلة . وكأنهم يرون أن نيابة هذه الأنواع ومنها المصدر عن الظرف بنوعيه ، ليست مجال شك ولا خلاف .

٦ - على أن الشيخ الصبان قد نقل في التعليق على رأى الأشموني . رداً عليه فقال : قوله : ولا يقاس على ذلك لقلته ، قال رسم : لك أن تقول : هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وذلك مقيس عند الناظم ، إذا كان المضاف إليه غير قابل لنسبة الحكم إليه كما هو ، إذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدرى ، فلم يحكم على هذا بأنه غير مقيس ؟ .

وجعل المثال الذى أنكره الأشموني من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه هو نفسه قول ابن هشام : ما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أنيب عنه بعد حذفه . وإذا كان هذا قياساً عند ابن مالك فهو كذلك قياساً عند ابن هشام ومن وافقه .
والخلاصة أن عبارة : سار عبر البحار أو الصنحارى عبارة صحيحة على كلا التوجيهين .

جواز قول الكتاب : « فلان أحسن من ذى قبل » (*)

(مما تجرى به الأقلام في الاستعمال المعاصر قولهم :

« فلان أحسن من ذى قبل »

وقد درست اللجنة هذا التعبير ، فتبين لها أن الأصل الصحيح فيه أن يقال : (فلان أحسن منه قيل) .

وترى اللجنة أن (ذى) هنا يمكن أن تكون اسم موصول معرباً على لغة طيء .

والكلام على حذف مضاف ، والتقدير : حال فلان أحسن من الذى قبل .

وعلى ذلك قررت اللجنة أن هذا التعبير جائز في الاستعمال .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وفي الجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - قدم الأستاذ على النجدي ناصف مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب بعنوان : « من ذى قبل » عرض فيها لما أثر عن العرب من قولهم : أفعل ذلك العشر من ذى قبل أو قبل بفتح القاف أو كسرهما ، وفصل القول عن معنى (قبل) و (ذى) ثم انتقل إلى ما شاع في لغة العصر من نحو قولهم : هو أحسن من ذى قبل أو تغير عن ذى قبل ، فذكر أن العبارة المصرية تشبه القديم في جوهرها ، وتخالفه في معناها ، ولكنها - مع ذلك - مولدة منها لأن (قبل) في المحدث ناصف (قبل) في المأثورة . ويرى الأستاذ النجدي في توجيه هذه العبارة أن الكلام فيها على تقدير مضاف يكون هو المسند إليه . . أما (ذى) فتحتمل أن تكون للإشارة أو الموصولة كما هي في لغة طيء ، عرلاً مكان هنا للتي بمعنى صاحب .

٢ - وفي أثناء عرض المسألة قال الأستاذ شوقي أمين - أنه يرى أن (ذى) هنا يمكن أن تكون زائدة ، وقد جاء عن ابن الأعرابي أن العرب تصل كلامها بهذا وذو وذى فلا يعتد بها ، كما في مادة جرم من « اللسان » ، ومن زيادة (ذا) قول المتنبي :

وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا
وقول شاعر متقدم :

كم ذا رأيت بصيرا أعمى ، وأعمى بصيرا

وقول حافظ

كم ذا يكابد عاشق ويلقى في حب مصر كثيرة المشاق

٣ - ناقشت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى القرار التالي :

مما تجرى به الأقلام في الاستعمال المعاصر قولهم :

« فلان أحسن من ذى قبل »

وقد درست اللجنة هذا التعبير ، فتبين لها أن الأصل الصحيح فيه أن يقال : (فلان أحسن منه قيل) .

وترى اللجنة أن (ذى) هنا يمكن أن تكون اسم موصول معرباً على لغة طيء .

والكلام على حذف مضاف ، والتقدير : حال فلان أحسن من الذى قبل .

وعلى ذلك قررت اللجنة أن هذا التعبير جائز في الاستعمال .

- ومع هذا : مذكرة بعنوان : « من ذى قبل » للأستاذ على النجدي ناصف .

من ذى قبل^(*)

تقول العرب : أفعل ذلك لعشر من ذى قبَل ، أو قبَل . وتقول أيضا : لا أكلمك إلى عشر من ذى قبَل أو قبَل بمعنى : افعل ذلك أولا أكلمك إلى عشر مما تشاهده من الأيام ، أى فيما تستقبل ، هكذا تقول المعاجم فى تفسير العبارة .

وينبغى ليزيد معناها وضوحا أن ننظر فى معنى اللام المتصلة بعشر ، ثم معنى كل من ذى وقَبَل أو قِبَل . فأما اللام فمعناها « إلى » ، كالتى فى قوله تعالى : ﴿ كل يعجرى لأجل مسمى ﴾ ويؤيد ذلك استعمال اللام قبل عشر مرة ، واستعمال إلى قبلها مرة أخرى فى العبارتين المذكورتين ، وهما بمعنى واحد .

ونقدم بيان معنى قَبَل أو قِبَل على بيان معنى ذى ، لأن بيان معناهما أولا يحدد معنى ذى تحديدا دقيقا ، لأنها ليست نوعا واحدا .

قال فى المصباح : « قَبَل العام والشهر قُبُولا ، من باب قَعَدَ ، فهو قابل ، بخلاف أدبر وأقبل بالآلف أيضا فهو مُقبل ، والقبل بالضم : اسم منه . يقال : افعل ذلك لقبل اليوم ، أى : لاستقباله » . وقال فى الأساس : « ورأيت بذلك القَبَل شخصا ، وهو : ما استقبلك من نَشْر أو جَبَل »

فمعنى المادة يدور على الاستقبال ، وكأن القَبَل كان فى أول أمره يطلق على ما يواجه الإنسان من مرتفعات الأرض — كما يؤخذ من كلام الأساس — ثم أصبح من بعد يطلق على الزمن الذى يواجه الناس مقبلا عليهم .

أما ذى فتستعمل فى العربية على ثلاثة أوجه :

- (١) اسم إشارة للمفردة .
- (٢) اسم موصول مشترك ، كمن وما فى لغة طيء خاصة ، مبنية على الواو ، وقد تعرب .
- (٣) اسم بمعنى صاحب .

فأما التى للإشارة والموصولة فلا تصلحان هنا ، لأنها فى العبارة مضافة إلى ما بعدها ، فلم يبق إلا أن تكون التى بمعنى صاحب .

(*) بحث الأستاذ على النجدى ناصف — عضو الجمع .

إذا يكون معنى العبارة مفصلاً : افعل ذلك إلى عشر ، أولاً أكلمك إلى عشر من زمن ذى استقبال ، أى مستقبل ، وفى اللغة العصرية عبارة تشبه العبارة الماثورة فى جوهرها ، وتخالفتها فى معناها وهى قولهم : هو أحسن من ذى قبل ، أو لقد تغير عن ذى قبل ، يريدون أن المتحدث عنه أصبح على حال أحسن من التى كانت قبلها ، أو تغير حاله عن الحال التى كانت قبلها .

وهى مع مخالفتها فى المعنى للعبارة الماثورة تبدو مولدة منها . وقد نشأ هذا التوليد من تصحييف كلمة قبل ، فقد نطقت ساكنة الباء ، ظناً أنها ظرف زمان . ومهد لهذا التصحييف أن قبلاً أقرب إلى الذهن وأشيع فى الاستعمال من قبل المتحركة الباء .

وقد اقتضت القباية التى تدل عليها قبل أن تستعمل العبارة إما فى مقام يتضمن سابقاً ولا حقاً ، نحو : أحسن من ذى قبل ، وإما فى مقام يتضمن تحولاً أو انشقالاً من حال إلى حال ، نحو : تغير عن ذى قبل . والآن ، هل استعمال العبارة المحدثه صحيح فى المقام الذى يقال فيه ؟ وهل هى مودية المعنى المراد بها على وجهه ؟ والجواب عن ذلك : نعم ، لكن يلحظ فى العبارة تقدير مضاف يكون هو المسند إليه ، ليكون تأويل العبارة مثلاً : حاله أحسن من ذى قبل ، أو تغير حاله عن ذى قبل .

أما ذى فتحتل أن تكون التى للإشارة ، فيكون المعنى : حاله أحسن من حاله هذه قبل ، أو تغير حاله عن حاله هذه قبل ، فيكون قبل متعلقاً بمحذوف يعرب حالاً . وتحتل أن تكون الطائية الموصولة ، فيكون المعنى : حاله أحسن من حاله التى قبل ، أو تغير حاله من الحال التى قبل . ويقتضى نظم الأسلوب أن يلاحظ قبل ذى فى الحالين مضاف مماثل للمضاف المسند إليه ، يحقق معنى القبالية ، أما ذى التى بمعنى صاحب فلا مكان لها هنا لأنها إنما تستعمل ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس نحو قوله تعالى : ﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ ، وقيل ليست من هذه الأسماء .

وجوه استعمال « حسب »^(*)

(قبضت عشرة فحسب - قبضت عشرة وحسب - قبضت عشرة حسب .

يستعمل الكاتبون لفظ حسب على هذه الصور الثلاث... وترى اللجنة أنها كلها صحيحة ، وأن معنى (حسب) مع الفاء هو لا غير ، أما معناه مع الواو فلا يكون إلا بمعنى كاف ، وكذلك يكون معناه إذا كان بغير فاء أو واو)

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الجمع في الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة السابعة والعشرين من مجلد الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - كتب الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها لفظ (حسب) واستعمالاته وأحكامه النحوية ، ثم انتهى إلى إجازة استعمال (حسب) مستقلاً بنفسه ، ومقروناً بالواو أو بالفاء .

٢ - تقدم المرحوم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي بمذكرة مستفيضة فصل فيها القول عن حسب واستعمالاته التي أثبتتها له النحاة ، وبعد أن أورد جملة كثيرة من أقوال أئمتهم انتهى إلى أن (حسب) في نحو قولنا: قبضت عشرة فحسب - لا يستعمل إلا مع الفاء الزائدة اللازمة ، ومعناه حينئذ : لا غير .

٣ - ناقشت اللجنة ذلك ثم انتهت إلى القرار التالي :

« قبضت عشرة فحسب - قبضت عشرة وحسب - قبضت عشرة حسب » .

يستعمل الكاتبون لفظ حسب على هذه الصور الثلاث . . . وترى اللجنة أنها كلها صحيحة ، وأن معنى (حسب) مع الفاء هو لا غير ، أما معناه مع الواو فلا يكون إلا بمعنى كاف ، وكذلك يكون معناه إذا كان بغير فاء أو واو .

- ومع هذا :

١ - مذكرة بعنوان : قبضت عشرة فحسب ، أو وحسب ، أو : حسب

للأستاذ محمد شوقي أمين

٢ - حول قولهم : قبضت عشرة فحسب ، أو وحسب ، أو حسب

للمرحوم الأستاذ الشيخ الصوالحي

حَسِبُ (*)

يستعمل الكاتبون كلمة « حسب » عارية من الفاء أو الواو ، ومقرونة بهذه أو بتلك ، فيقولون :
فلان صديقي حسب ، أو : فلان صديقي فحسب ، أو فلان صديقي وحسب ..

وقد عرض النقاد لكلمة « حسب » فستهم من أنكر دخول الواو أو الفاء عليها ،
وبيّنهم من أجاز دخول الواو دون الفاء .

وباستظهار ما قاله اللغويون والنحاة في كلمة « حسب » يتجلى لنا مايتأتى :

١- حسب : اسم معروب معناه كاف .

٢- يستعمل « حسب » مفردا من غير إضافة ، فيكون للابتداء ومثاله : قبضت عشرة
حسب ، وللوصف ومثاله : وأنت رجلا حسب ، وللحال ومثاله : رأيت زيدا حسب .
٣- حكم « حسب » البناء على الضم ، لانقطاعه عن الإضافة ، وهو في ذلك مثل . أول ،
وليس غير وقبل ، وبعد .

٤- « قد » ، و « قط » كلاهما بمنزلة حسب ، وإن كان كل منهما اسم فعل مبنيا على
المسكون ، ومعناه . اكتف وانته .

٥- يستعمل « حسب » و « قد » و « قط » دون اقتران بشئ ، فتقول : رأيت زيدا حسب ،
ولك هذا قد ، وماله إلا عشرة قط .

٦- قلما يرد « قد » و « قط » غير مقترنين بالفاء .

٧- تزداد الفاء في « حسب » فنقول : « أعطاني دينارا فحسب » وقبضت عشرة
فحسب « وقيل في تعليل دخول هذه الفاء إنها زائدة لتزيين اللفظ

- ٨- يعرب « حسب » مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبرا محذوف المبتدأ ، وفي الصبيان
إيثار حذف المبتدأ ، لأن حسب معناه كاف ، ولا يتعرف بالإضافة .
- ٩- إذا ساغ دخول الفاء لتزيين اللفظ ساغ دخول الواو ، إذ لا مانع .
- ١٠- يجوز للدائب استعمال « حسب » مبنيا على الضم مستقلا بنفسه ، أو مقترنا
بالواو ، أو بالفاء^(١) .

(١) بعض المراجع : شرح المنهل ج ٢ ص ١٣٢ ج ٤ ص ٣٣ ، ص ٨٥ ؛ و شرح الأشموني ، وحاشية الصبان ،
والمنع في مواضع شتى ، والقاموس واللسان ، في مواد : حسب ، وقد ، وقط .

حول قولهم : « قبضت عشرة فحسب ، أو قبضت عشرة وحسب ، أو قبضت عشرة حسب »^(*)

سمعت من أحد الإخوان أنه حضر مناقشة بين جماعة من المثقفين دارت حول صحة قولهم : قبضت عشرة فحسب ، مع إجازة قولهم : قبضت عشرة وحسب ، أو حسب ، فاقتضت هذه المناقشة بحث استعمال العرب للفظ (حسب) ، فبحثته ، ورأيت في باب التصريح على التوضيح أجمع كتاب للحديث فيه ، وأن معظم الكتب الأخرى أخذته ، فاكتفيت بنقل ما جاء فيه بنصه مع تعقيب عليه من أقوال بعض الأئمة لعرضه على اللجنة ومناقشته .

* * *

وقال صاحب التصريح :

ومنها (أى من الألفاظ التي تضاف فتعرب ، وتقطع عن الإضافة مع نية من المضاف إليه فتبنى على الضم) : لفظ (حسب) بـسكون السين ، ولها في العربية استعمالان :
١ - أحدهما : أن تكون بمعنى كاف ، اسم فاعل « كفى » ، فتستعمل مضافة استعمال الصفات المشتقة ، فتكون نعتا لنكرة ، لأنها لم تتعرف بالإضافة حملا على ما هي بمعناه ، كمررت برجل حسبك من رجل ، أى كاف لك عن غيره ، وحالا لمعرفة ، كهذا عبد الله حسبك من رجل ، بنصب حسب على الحال من عبد الله ، أى فيالك . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة ، فترفع على الابتداء نحو : ﴿ حسبهم جهنم ﴾ فحسبهم : مبتدأ ، وسوغ الابتداء به الاختصاص بالإضافة ، و (جهنم) خبره ، ويجوز العكس هو أولى ، لأن (جهنم) معرفة بالعلمية ، و (حسب) نكرة ، وتنصب اسما في نحو ﴿ فإن حسبك الله ﴾ (فحسبك) اسم إن ، و (الله) خبرها ، وهذا يؤيد الإعراب الأول لإعراب (حسبهم جهنم) ، ويجر بالحرف نحو (بحسبك) درهم (فحسبك مبتدأ ، ودرهم خبره ، ولا يجوز العكس ،

لأن حسبك مختصة ، ودرهم غير مختصة ، وبهذا الاستعمال الثانى (أى إعرابه مبتدأ أو إسماً لأن) يرد على من زعم أنها اسم فعل ، لأن العوامل اللفظية نحو : (إن ، والباء) فى المتكلمين الآخرين لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق ، ولا العوامل المعنوية على الأصح .

٢- الاستعمال الثانى من أصل التقسيم : أن تكون (حسب) بمنزلة (لاغير) فى المعنى ، فتبقى مفردة عن الإضافة فى اللفظ وينوى معنى المضاف إليه ، و (حسب) هذه هى (حسب) المتقدمة فى الاستعمالين السابقين ، ولكنها عند قطعها عن الإضافة يحدد لها إشراكها هذا المعنى الدال على النفي وتحدد لها ملازماتها للوصفية أو الحالة أو الابتدائية وبنائها على الضم بعد أن كانت معربة بحسب العوامل ، نقول فى الوصف : (رأيت رجلاً حسب) وفى الحالة (رأيت زيدا حسب) ، فحذفت المضاف إليه منهما ونوى معناه ، فبنيتا على الضم . قال الجوهري : (كأنك قلت حسبي أو حسبك ، فأضمرت ذلك ولم تنون . اهـ) وعنى بالإضمار الحذف ، فكأنه قال : فحذفت المضاف إليه منهما وأضمرته فى نفسك ، ولم تنون ، لأنك بنويت معنى المضاف إليه ، فبنيتهما على الضم كقبيل وبعد . وتعذر فى الابتداء (قبضت عشرة فحسب) فحسب مبتدأ حذف خبره (أى فحسبى ذلك) . والمعنى رأيت رجلاً لاغير ، ورأيت زيدا لاغير ، وقبضت عشرة لاغير ، والفاء الأخيرة ترتيباً للفظ ، كما تدخل على (قط) فى قولك : (قبضت عشرة فقط) انتهى

التعليق

وجاء فى المعنى من وجوه (قط) (الثانى) أن تكون بمعنى حسب .

وقد علق الشئنى على قول صاحب المعنى : (الثانى) : أن تكون بمعنى حسب ، فقال . فى حواشى التسهيل . ولم يسمع منهم إلا مقروناً بالفاء ، وهى زائدة لازمة عندى ، وكذا أقول فى قولهم : (فحسب) إن الفاء زائدة . اهـ . (حاشية الشئنى)

(١) وقال الشئنى والأمير فى (قط) إن قط من أسماء الأفعال بمعنى انته ، وكثيراً ما تصدر بالفاء تزييناً للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف . وفى كتاب المسائل لابن السيد : وإنما صلحت الفاء فى هذه ، لأن معنى أخذت درهماً فقط أخذت درهماً لما اكتفيت ، فجعل الفاء فيه عاطفة .

وقد نقل العلامة الأمير في حاشية على المغنى تعليق الشافعى السابق بنصه فى ص ١٥١

طبع الحلبي سنة ١٣٠٢ هـ

والشيخ الخضرى لخص فى حاشية مقاله صاحب التصريح ، ولكنه زاد فى إعراب (قبضت عشرة فحسب) فقال : فحسب الفاء زائدة لتزيد اللفظ ، وحسب مبتدأ حذف خبره ، أى فمعنى ذلك ، أو عكسه ، أى فذلك حسبي ، وهذا أولى لأنها نكرة كما مر ، فنحيز بها عن المعرفة ، وكذا فى الصبيان ، ثم قال : ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين انتهى .

ويؤخذ من كلام التصريح السابق ، والتعليق اللاحق أن (فقط) فى قولهم : (قبضت عشرة فقط) بمعنى (فحسب) فى قولهم : (قبضت عشرة فحسب) .

ويؤخذ من التعليق أن (قط) لم تسمع عنهم فى مثل التركيب إلا مقرونة بالفاء الزائدة اللازمة ، وأن الفاء فى (فحسب) زائدة ، لأنه نظير لفظ (فقط) فى المعنى ، ومن تمام التنظير أن تكون زيادة الفاء لازمة أيضا ، وهذا يرد من جواز التجرد من الفاء ، كما يرد إجازة الواو فى موضع الفاء ، ويريد هذا الرد قول الخضرى : « ولا يجوز فيها أى (حسب) غير هذين الاستعمالين » لأن الاستعمالين قولهم : (قبضت عشرة فحسب) .

يضاف إلى هذا أن اللفظ (فحسب) فى التركيب : معنى (لا غير) ، (ولا غير) جملة أى لا غيرها مقبوضة ، وهذه الجملة منطوقها معنى ، ومفهومها مثبت ، أى هى مقبوضة ، وهذه معناها معنى الجملة الأولى (قبضت عشرة فتكون الثانية مؤكدة للأولى) لدفع ترهيم السامع أنك قبضت أكثر من عشرة ، وعلى هذا يكون بين الجملتين كمال الاتصال عند علماء البلاغة فيمتنع العطف بالواو لهذا الاتصال المعنوى ، كما يمتنع الاستثناف ، لأن التركيد تابع ، والتابع لا يستأنف . فمن هذا يتعين أن حسب فى التركيب الأخير لا تستعمل إلا بالفاء الزائدة اللازمة مثل (فقط) والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

إجازة استعمال الكفاءة ، والكف : لمعنى الكفاية ، والكافى (*)

(يشيع على ألسنة المعاصرين نحو قولهم : فلان كفء أو من أهل الكفاءة ، على حين أن نصوص اللغة والمعجمات فى هذا المقام ، تقضى أن يقال : هو كاف أو من أهل الكفاية .

وترى اللجنة أن معنى قول القائل : هو كفء ، أو من أهل الكفاءة أنه يجانس العمل ويرتفع إلى مستواه .

ولهذا ترى اللجنة أنه لا مانع من استعمال الكف حيث يستعمل الكافى ، والكفاءة حيث تستعمل الكفاية) .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ - كتب الأستاذ على النجلى ناصف مذكرة عرض فيها للفظى الكفاءة والكفء ، وأورد ما قالته المعجمات عنهما وعن لفظى الكفاية والكافى ، ثم انتهى إلى تجويز استعمال الكفاءة فى مكان الكفاية والكفء ، ومكان الكافى ، إلا يكن بطريق مباشرة فبطريق التفسير والتأويل ، لأن معنى قولنا : هو كفء لهذا العمل : أنه يجانس العمل ويرتفع إلى مستواه .

٢ - ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار التالى :

« يشيع على ألسنة المعاصرين نحو قولهم : فلان كفء أو من أهل الكفاءة ، على حين أن نصوص اللغة والمعجمات فى هذا المقام ، تقضى أن يقال : هو كاف أو من أهل الكفاية .

وترى اللجنة أن معنى قول القائل : هو كفء ، أو من أهل الكفاءة أنه يجانس العمل ويرتفع إلى مستواه .

ولهذا ترى اللجنة أنه لا مانع من استعمال الكف حيث يستعمل الكافى ، والكفاءة حيث تستعمل الكفاية » .

- ومع هذا :-

بحث بعنوان : « بين الكفاءة والكفاية ، وبين الكف والكافى »

للأستاذ على النجلى ناصف

بين الكفاءة والكفاية ، وبين الكفء والكافي^(*)

من الكلمات التي تقال في لغة العصر كلمة الكفاءة بمعنى الكفاية ، وكلمة الكفء بمعنى الكافي ، فيقال مثلاً : فلان من أصحاب الكفاءة في الإدارة ، أو هو كفء فيها . فهل هذه الكلمات من الترادف ، أم هل بينها صلة تجيز المزاوجة بينها في التعبير ؟

لقد رجعت فيها إلى الأساس ، واللسان ، والمصباح ، والتاج ، فوجدت الكفاءة والكفء فيها مذكورتين في مادة كَفَأَ ، والكفاية والكافي مذكورتين في مادة كَفَى ، إلا المصباح فقد جمع هذه الكلمات في مادة كَفَى ، حيث يقول :

« كَفَى الشَّيْءُ كَفَايَةً . فَهُوَ كَافٍ : إِذَا حَصَلَ بِهِ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَاكْتَفَيْتَ بِالشَّيْءِ اسْتِغْنِيَتْ بِهِ أَوْقَنْعَتْ بِهِ ، وَكُلُّ شَيْءٍ سَاوٍ شَيْئًا حَتَّى صَارَ مِثْلَهُ فَهُوَ مَكَافٍ لَهُ ، وَالْمَكَافَاةُ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ هَذَا ، وَمِنْهُ الْكَفْوُ عَلَى فَعُولٍ ، وَالْكَفَى عَلَى فَعِيلٍ ، وَالْكَفءُ مِثْلُ الْقَفْلِ ، كُلُّهَا بِمَعْنَى . »

وهذه خلاصة ما جاء في اللسان ، والأساس ، والتاج عن الكفاءة :

« والكفء : النظير والمساوى ، ومنه : الكفاءة في النكاح ، وهو أن يكون الزوج مساوياً للمرأة في حسبها ، ونسبها ، ودينها ، وبيتها ، وغير ذلك . ومن كلامهم : « الحمد لله كفاء الواجب » : أى قدر ما يكون مكافئاً له . والاسم الكفاءة ، وفي الحديث : « المسلمون تتكافأ دماؤهم » . قال أبو عبيد : تتساوى في الديات والقصاص ، وليس لشريف على وضعيف فضل . وقالان كفء فلانة : إذا كان يصلح لها بعلاً ، وهو كفء بين الكفاءة » .

والمادة — كما تدل عليه بجمليها — تدور على معنى المساواة والصلاحية .

(*) بحث للاستاذ على النجدى ناصف — عضو المجمع .

وهذه خلاصة ما جاء في المعاجم الثلاثة عن الكفاية :

كفى يكنى كفاية : إذا قام بالأمر ، وكفاك ، هذا الأمر : أى حسبك . وفى الحديث : « من قرأ الآيتين من آخر البقرة فى ليلة كفتاه » : أى أغنتاه عن قيام الليل . والكفاة : الخدم الذين يقومون بالخدمة ، جمع كاف . وكفاه الأمر : قام فيه مقامه ، وفى حديث الجارود : « وأكفى من لم يشهد » : أى أقوم بأمر من لم يشهد بحرب ، وأحارب عنه . والمادة — كما تدل عليه جملتها أيضا — تدور على معنى القيام بالأمر والغناء فيه .

ولإذا نحن قلنا مع القائلين : فلان كفء لهذا العمل ، أو هو من أصحاب الكفاءة له فالمعنى أنه يجانس العمل ويرتفع إلى مستواه ، فليس بالغريب عنه ولا الدخيل فيه .

ولما يكن هذا المعنى فى متناوله القريب معاد لا للمعنى الذى تؤديه الكفاية والكافى من طريق قاضدة ومباشرة ، فإنه ينتهى إليه من طريق التفسير والتأويل .

لهذا لا أرى مانعا من استعمال الكفاءة حيث تستعمل الكفاية ، والكفء حيث يستعمل الكافى ، على أن تعدى كلتا هاتين بلام التقوية ، فيقال : هو من أهل الكفاءة لهذا العمل ، وهو كفء له ، فذلك ما يتطلبه معنى المعادلة والمساواة ، وقد عدّى القرآن الكريم الكفاءة فى قوله سبحانه : « ولم يكن له كفوا أحد » فى قراءة حمزة .

ويؤنس فى القول بجواز هذا الاستعمال صاحب المصباح ، إذ أورد الكفء فى مادة كفى التى منها الكافى ، فكأنه آنس بينهما قرابة قريبة ، تجيز جمعهما معا فى مادة واحدة .

ولا أرى بعيدا أن الكلمتين كانتا فى وقت ما من القرون الخالية كلمة واحدة ، هى الكفاية أو الكفاءة ، ثم همزت المسهلة فكانت الكفاءة والكفء ، أو سهلت المهموزة فكانت الكفاية والكافى . وصنيع الفيومى فى المصباح يؤذن بأنه يرى الكفاية هى الأصل .

وليس القول باحتمال تردد الكفاءة أو الكفاية بين الهمز والتسهيل بدعا من الكلام ، فما تزال بعض الكلمات تتردد بينها فى الاستعمال ، فى القاموس (صلى) : والصلابة ، ويهمز : الجبهة ، وفى مادة (سقى) : هى : سقاة . وسقاية .

إجازة قولهم : « سداد الدين »^(*)

(يستعمل كثير من الناس لفظ السداد في معنى قضاء الدين أو أدائه ، وترى اللجنة أن هذا الاستعمال جائز على أن السداد فيه مصدر للفعل سَدَّ ، كما في ملّ ملّلاً ، وجَلّ جلالاً) .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين والجلسة السابعة والعشرين من المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - كتب المرحوم الشيخ الصوالحي مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها لفظ السداد ، وناقش نقد الناقدين لاستعماله في نقل سداد الدين بحجة أن كلمة سداد بالكسر تستعمل أساساً في غطاء القارورة ، وقد رد الشيخ الصوالحي - رحمه الله - هذا النقد بأن فريقاً من اللغويين أجاز الفتح مع الكسر في سداد ، كما يستعمل السداد مجازاً في قولهم : سداد من عوز ، ثم انتهى إلى تصحيح استعمال اللفظ في هذا المقام على أنه نوع من المجاز يحمل فيه على ما أثر من قولهم : سداد من عوز .

٢ - اتجه رأى اللجنة إلى أن يوجه التعبير على أن لفظ السداد فيه اسم مصدر للفعل سدد ، ولكن الأستاذ محمد شوقي أمين قال : يمتنعنا من الاكتفاء باسم المصدر أن الفعل سدد بهذا المعنى لا تعرفه اللغة ، هذا إلى أن اسم المصدر ليس بقياسياً ولهذا اقترح أن نضيف أساساً آخر في قبول اللفظ ، هو أن يكون مصدراً للفعل سد فنقول : سد سداداً ، لا كما نقول : مل مللاً وجل جلالاً .

٣ - انتهت اللجنة بعد ذلك إلى القرار التالي :

« يستعمل كثير من الناس لفظ السداد في معنى قضاء الدين أو أدائه .

وترى اللجنة أن هذا الاستعمال جائز : إما على أنه مصدر لسد ، كما في مل مللاً ، وجل جلالاً .

ولما على أنه اسم مصدر للفعل سدد ... ومثله : كلام ، وطلاق ، وسراج ، وسليم ، في : كلم ، وطلق ، وسرح مسلم » .

- ومع هذا :

بحث : قولهم : سداد الدين

للمرحوم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي

سداد الدين^(*)

بحث قولهم : (سداد الدين) بفتح السين بمعنى ما يؤدي به أو يقضى :

يستعمل موظفو المصارف هذا اللفظ بفتح السين ويجرى أيضاً في المحاكم على السنة قضائها ومحامى الخصوم فيها وفي خارجها ، ويدون في سجلات أولئك ، ومحاضر هؤلاء ، كما يستعمله كثيرون في معاملاتهم ، ولم نجد في كتب اللغة التي بين أيدينا نصاً صريحاً يسوغ استعماله لهذا المعنى ، وليس من الممكن حمل هذه الطوائف والناس على استعماله بكسر السين (سداد الدين) على طريق المجاز ، أو استبدال غيره به : كتمضاء الدين أو أدائه ، فحق علينا أن نتلمس وجهاً يصححه ولو على طريق المجاز المأخوذ من أقوال عدد غير كثير من علماء اللغة ، وهاكم نص ما قالوه :

١ - قال الشهاب في شرح درة الغواص في أوام الخواص (ص ١٥٠) :

قال الحريري : ويقولون : سداد من عوز فيلحنون في فتح السين ، والصواب أن يقال بالكسر .

قال الشهاب : قال ابن برى وهم من وجهين ، لأنه خطأ ما عدا الكسر ، وهذا يعقوب ابن السكيت سوى بينهما في اصلاح المنطق في باب (فعال وفعال بمعنى واحد) وقال : يقال : سداد من عوز وسداد من عوز ، كل يقال ، وكذا حكاه ابن قتيبة في أدب الكاتب^(١) ، وكذا حكاه الجوهري في الصحاح : إلا أنه زاد : والكسر أفصح ، والعوز هو الحاجة ، وسداده البلغة ، ومقدار ما تدفع به الحاجة ، ومثل هذا بنصه في كتاب (كشف الطرة عن الغرة ص ٢٨٤)

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي - عضو المجمع *

(١) في الاقتضاب شرح أدب الكاتب : (فعال وفعال) قال في هذا الباب سداد من عوز ، وسداد . قال المفسر : لم يجز في باب الحرفين يتقاربان في اللفظ والمعنى في السداد من العوز غير الكسر ، وأجاز هنا الفتح ، أقول ويرجع الأول ما حكاه ابن قتيبة عن ابن الاعرابي (سداد من عوز) وسداد هذا والناقلون عن ابن قتيبة عن ابن الاعرابي (سداد من عوز) ، والناقلون عن ابن قتيبة مختلفون ، فمنهم من نقل عنه قوله في باب (فعال وفعال) فنسب إليه الفتح والكسر ، ومنهم من نقل عنه قوله في : (باب الحرفين يتقاربان في اللفظ والمعنى) .

٢- وقال صاحب المصباح :

واختلفوا في سداد من عيش ، وسداد من عوز لما يرمق به العيش ، وتسدد به الخلّة : فقال ابن السكيت والفارابي وتبعه الجوهري بالفتح والكسر ، واقتصر الأكثرون على الكسر : منهم ابن قتيبة وثعلب والأزهري ، لأنّه مستعار من سداد القارورة فلا يعير . ونقل في البارع عن الأصمعي سداد من عوز بالكسر ولا يقال بالفتح ، ومعناه : أن أعوز الأمر كله ، ففي هذا ما يسد بعض الأمر .

٣- وقال صاحب التاج .

ومن المجاز : فيه سداد من عوز ، وأصبحت سدادا من عيشي ، لما تسدد به الخلّة ، ويرمق به العيش فيكسر ، وقد يفتح ، وبهما قال ابن السكيت في باب : (فعال وفعال بمعنى واحد) الفارابي وتبعه الجوهري ، والكسر أفصح ، وعليه اقتصر الأكثرون : منهم ابن قتيبة (في أحد قوليه) وثعلب والأزهري ، لأنّه مستعار من سداد القارورة ، فلا يغير .

٤- أما صاحب اللسان فقد قال ما نصه :

الجوهري : وأما قولهم : فيه سداد من عوز ، أصبحت به سدادا من عيش ، أى تسدد به الخلّة فيكسر ويفتح ، والكسر أفصح ، ولم يذكر في هذا المعنى غير كلام الجوهري .

* * *

نصت أقوال أولئك اللغويين على أن ابن السكيت ، والفارابي ، وابن قتيبة (حاكما عن ابن الأعرابي) والجوهري ، هؤلاء جميعا أجازوا الكسر والفتح في قولهم : فيه سداد من عوز وأصبحت به سدادا من عيش ، والذي يعنينا هنا (سداد بفتح السين) .

والعوز في قولهم (سداد من أعوز) هو الخلّة ، والحاجة — كما قاله الشهاب وغيره — وصاحب الحاجة سيء الحال ، مكروب شديد الغم والهم ، تبدو عليه آثار الذلة والمسكنة .

والمدين بينه وبين صاحب الحاجة شبه قوى ، فهو مضطرب العيش : يبيت في هم ، ويصبح في ذل لأن الدين عبؤه ثقیل ، وفيه يقول الرسول صلى الله عليه وسلم — كما رواه البيهقي . . : « إياكم والدين فإنه هم بالليل ، ومذلة بالنهار » . أما همه بالليل فلأن اهتمام المدين بقضائه ، والنظر في أسباب أدائه يسلبانه لذة منامه ، وأما مذلة بالنهار فلأنه يتذلل لغريمه لعله يمهله إلى فرصة إيساره .

ولما كان الدين بابا تصدر فيه متاعب المدين ومنغصات عيشه ، صبح أن يكون ما يسد به الدين ويقتضى سداده مجازا ، كما قيل لما تسد به الخلقة سداده مجازا ، أيضا بفتح السين فيهما وإن كان المستعار منه ، وهو سداده القارورة بكسر السين ، لأن ابن السكيت ومن وافقه تصرفوا في المستعار فأجازوا فيه الفتح .

وبناء على كل ما سبق يكون قولهم : (سداده الدين) بمعنى ما يؤدي به أو يتقضى صحيحا والله أعلم .

وصلی الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

جواز قولهم : « تربوى » و « تعبوى »*

(شاع في هذه الأيام استعمال كلمة تعبوى في النسبة إلى تعبئة المخففة عن تعبئة ، ومن قبلها شاعت كلمة التربوى نسبة إلى التريبة .

ولما كان من النحاة من يميز قلب الياء واواً عند النسب إلى الرباعى الذى ثانيه ساكن وآخره ياء ، سواء أكانت الياء أصلية أم منقلبة عن همزة . رأت اللجنة — استناداً إلى هذا رأى — أن «تعبوى» والتربوى صحيحتان لا حرج في استعمال كليهما) .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين، وبالجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها وفيما يل البيان الخاص بالموضوع :

١ - كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب تحدث فيها عن لفظ «التعبوى» فأثبت أولاً صحة تخفيف التبعة إلى تعبئة، ثم انتهى إلى أن التعبوى منسوب إلى تعبئة، وأن هذا النسب صحيح استناداً إلى رأى من يميز حذف الياء أو قلبها واواً عند النسب إلى ما آخره ياء وثانيه ساكن .

٢ - في أثناء عرض المسألة عقب الأستاذ شوق أمين بأنه لا داعى في تخريج التعبير للرجوع إلى عبا المهموز على حين أن في مسموع اللغة عبا من غير همز ، وفي المعجملات (باب الأفعال اليائية الآخر) «عبى تعبئة» ومفاد ذلك أن التعبوى نسبة إلى التعبئة دون حاجة إلى اصطناع جسر هو تخفيف المهموز .

٣ - ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار التالى :

« شاع في هذه الأيام استعمال كلمة تعبوى في النسبة إلى تعبئة المخففة عن تعبئة ، ومن قبلها شاعت كلمة التربوى نسبة إلى التريبة .

ولما كان من النحاة من يميز قلب الياء واواً عند النسب إلى الرباعى الذى ثانيه ساكن وآخره ياء ، سواء أكانت الياء أصلية أم منقلبة عن همز . رأت اللجنة — استناداً إلى هذا رأى — أن التعبوى والتربوى صحيحتان لا حرج في استعمال كليهما .

ومع هذا :

بحث بعنوان « كان نظامنا التعبوى نظاماً دقيقاً محكماً للأستاذ على النجدى ناصف .

كان نظامنا التعبوي نظاما دقيقا محكما^(*)

يكثر في هذه الأيام تداول كلمة التعبوي فيما يذاع من أحاديث ، وما ينشر من مقالات وما يعقد من ندوات عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ . والتعبوي هو المنسوب إلى التعبية ، وأصلها التعبئة ، مصدر عبأ المتاع : جعل بعضه فوق بعض ، والجيش جُهِّزه في مواضعه ، وهبَّاه للحرب .

وهمزة التعبئة مفتوحة وما قبلها مكسور ، ويقول الرضي في شرح الشافية عن تخفيف هذه الهمزة : إذا قصدت تخفيفها متصلة كانت أو منفصلة قلبت ياء محضة لتعذر حذفها إذ لا تحدث إلا بعد نقل الحركة ، ولا تنقل الحركة إلى متحرك ، ويتعذر التسهيل أيضا إذ تصير بين الهمزة والألف ، فلما استحال مجيء الألف بعد الكسرة لم يُجَوِّزوا مجيء شبه الألف بعدها « إذا تخفيف التعبئة إلى تعبئة صحيح » .

ولام التعبية ياء رابعة ، والحرف الثاني منها ساكن ، وعن النسب إلى هذا النوع من الأسماء يقول سيبويه : « فإذا كان الاسم بهذه الصفة . . أذهبت الياء إذا جثت بياء الإضافة . . فمن ذلك قولهم في رجل من بني ناجية : ناجي ، وفي أدل : أدئي . . » وقال الخليل : من قال في ، تغلب تغلبى ففتح مُغَيَّرًا ، فإنه إن غير مثل يرمى على ذا الحد قال : يرمى كأنه أضاف إلى يرمى ، ونظير ذلك قول الشاعر (الفرزدق ، وقيل غيره) :

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دوانيق عند الحانوي ولا نقد ؟
« والوجه الحائي » .

يتبين من هذا النص أن الخليل وسيبويه يريان حذف الياء من نحو التعبية عند النسب إليها ، وأن قلبها واوا في الحانوي . نسبة إلى الحانية ، وهي الحانة ، بخلاف الوجه ، أي أنه قلب شاذ .

(*) بحث للأستاذ علي النجدي ناصف — عضو الجمع •

ويقول صاحب التصريح في هذه القضية : « فأما الياء الرابعة كقاض ، فكألف المقصور الرابعة من نحو مسعى ومنهى ، مما ثانی ما هی فیہ ساکن وألفه منقلبة عن ياء أو واو فيجوز فيها القلب والحذف ، ولكن الحذف أرجح من القلب ، بل قال بعضهم : إن القلب عند سيبويه من شذوذ تعبيرات النسب » ومثل هذا في شرح ابن عقيل ، وحاشية الخضرى عليه ، وشرح الأشموني على الألفية » ، أما صاحب الهمع فيقول عن قلب الياء أو واو في نحو التعبية : « وقد يقع ذلك في الرباعي أيضا ، فيقال : قاضوى ، لكنه شاذ » ، كأنه يرى في المسألة ما يرى الخليل وسيبويه ، ولا يوافق القائلين بالقلب .

والخلاصة أن قلب ياء التعبية واوا عند النسب إليها مختلف فيه ، وأن حذفها أرجح من قلبها ولعل مما يقوى جانب القلب ويجعله سواء هو أو الحذف أنهم يشبهون ياء نحو قاض بألف نحو مسعى من كل اسم مقصور ألفه رابعة ، وثانيه حرف ساكن . وهذا النوع من الأسماء يجوز فيه عند النسب إليه حذف ألفه ، فيقال مسعى ، ويجوز قلبها واوا فيقال : مسعوى ، ثم هم يرححون قلب الألف على حذفها إن كانت أصلية كألف مسعى ، فكأن الاسم الرباعي الذى لامه ياء نحو التعبية اسم وسط بين الثلاثى والزائد على الأربعة ، فيأخذ من المنقوص الثلاثى القلب ، ومن المنقوص الزائد على أربعة الحذف .

بقى أن ياء التعبية منقلبة عن همزة ، وياء نحو قاض أصلية . فهل يمكن أن يقال : إن ثمة فرقا بينهما في الحكم لهذا السبب ؟ لم أجد في التصريح ، ولا شرح الأشموني ، ولا شرح ابن عقيل ، ولا الهمع ، ولا في حواشى يس ، وأصّبان ، والخضرى من فرق في هذا الحكم بين الياعين عند النسب إلى الاسم الذى تكون إحداهما فيه .

بل إن صنيع سيبويه في الكتاب يدل على أنه لا فرق بينهما إذ يقول في عنوان الباب الذى وردت المسألة فيه : « هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياء ما قبلها منكسر » فكلامه منصب على الياء مطلقا ، ودون تفرقة ولا تمييز .

على أنهم في النسب إلى المنقوص لا يفرقون في الحكم بين .. ما ياءه . أصلية كياء عم وما ياءه منقلبة عن واو كياء شج . فلا فرق إذا بين ياء التعبية ، وياء التريبة ، وياء قاض .

وإذا تكون كلمة التعبوى كلمة صحيحة لغة ، وفصيحة استعمالا لا

جواز قولهم : « كل عام وأنتم بخير »*

(يخطئ بعض النقاد ما يشيع من قول الناس في أعيادهم : كل عام وأنتم بخير ، بناء على أنه لا موضع للواو هنا ، والصحيح عندهم أن يقال : كل عام أنتم بخير . وقد درست اللجنة هذا التعبير وانتهت إلى أنه جائز على أن يكون كل عام مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : كل عام مقبل وأنتم بخير ، والواو حالية ، والجملة بعدها حال .)

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وفي الجلسة الخامسة والعشرين في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - قدم الأستاذ على النجدي ناصف إلى لجنة الألفاظ والأساليب مذكرة في الأسلوب ناقش فيها من يخطئ ذكر الواو ، وانتهى إلى أن العبارة صحيحة مع بقاء الواو فيها على أن تكون (كل) إما فاعلا حذف فعله ، وإما ظرفا لفعل مقدر أسند إلى المخاطبين نحو تحيون . . . أما جملة « وأنتم بخير » فجملة حالية على التقديرين . . أو على أن تكون الواو في العبارة زائدة وقد أجاز زيادتها الكوفيون وآخرون .

٢ - ناقشت اللجنة هذه المسألة فاتجه الرأي فيها إلى الاعتماد على القول بالزيادة والقول بالظرفية ، والاكتفاء باعتبار كل فاعلا حذف فعله ، أو مبتدأ حذف خبره ، وقال الأستاذ شوقي أمين : ربما كان القول بأن (كل) مبتدأ هو الأدق للقول ، أما القول بأنها ظرف فإنه يقتضي أن يقوم الكلام على فصلتين هما الظرف والحال دون اعتبار لركن الجملة الأساسي . وأرى أن التعبير لا يحتاج إلى توجيه ، لأنه يقوم على أبسط القواعد النحوية ، إذ تكون (كل عام) مبتدأ (وأنتم) معطوفا عليها (وبخير) خبرا .

٣ - عاد الأستاذ على النجدي ناصف فكتب مذكرة انتهى فيها إلى أن إعرابه فاعلا أرجح عنده من رفعة مبتدأ ، إذ دل الاستقراء على أن الجملة الفعلية أكثر استعمالا في اللغة العربية من الجملة الاسمية .

٤ - انتهت اللجنة بعد المناقشة إلى القرار التالي :

« يخطئ بعض النقاد ما يشيع من قول الناس في أعيادهم : كل عام وأنتم بخير ، بناء على أنه لا موضع للواو هنا . والصحيح عندهم أن يقال : كل عام أنتم بخير .

وقد درست اللجنة هذا التعبير وانتهت إلى أنه جائز من وجهين :

أحدهما : أن تكون (كل) فاعلا حذف فعله لكثرة الاستعمال ، والتقدير يقبل كل عام وأنتم بخير ، والآخر : أن تكون (كل) مبتدأ حذف خبره ، والتقدير حيثئذ : كل عام مقبل وأنتم بخير . وفي كلتا الحالتين تكون الواو حالية ، والجملة بعدها حالا .

وأوصى المجلس بالاعتصار في توجيه الإجازة على أن يكون « كل عام » مبتدأ حذف خبره .

ومع هذا :

١ - كل عام وأنتم بخير ، للأستاذ على النجدي ناصف - عضو اللجنة .

٢ - ملحق بمذكرة : كل عام وأنتم بخير ، للأستاذ على النجدي ناصف .

كل عام وأنتم بخير^(*)

هذه عبارة متداولة في لغة العصر ، يقولها الناس في المناسبات الحولية السعيدة ، ويدعو بها بعضهم لبعض أن تعود عليهم المناسبة التي يقولونها فيها ، وهم ناعمون بحياة طيبة .

وتبدو الواو في هذه العبارة غير ذات موضوع ، وقد رآها كذلك بعض المشتغلين باللغة العربية ، فدعوا إلى حذفها ، لتصبح العبارة بعدها : كل عام أنتم بخير ، فتكون « كل » إما مبتدأ مرفوعا ويكون خبره جملة أنتم بخير ، والعائد محذوف ، وإما ظرف زمان منصوب ومتعلقا بما تعلق الخبر به ، وهو بخير .

والواقع أن العبارة صحيحة مع بقاء الواو فيها ، على أن يقدر فعل قبل « كل » ، نحو يُقبل مثلا لتصير العبارة بتقديره : يقبل كل عام وأنتم بخير ، فتكون « كل » فاعلا للفعل المحذوف ، أو يقدر فعل إلى المخاطبين نحو تحيون ، لتصير العبارة : تحيون كل عام وأنتم بخير ، فتكون كل ظرف زمان متعلقا بالفعل المحذوف ، أما جملة « وأنتم بخير » فجملة حالية على التقديرين .

وسوغ حذف الفعل هنا دلالة الحال عليه ، وقد عقد سيبويه بابا لحذف الفعل حين يدل المقام عليه ، دون أن يكون دالا على أمر أو نهي ، ومن قوله فيه : إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج قاصدا في هيئة الحاج فقلت : مكة ورب الكعبة حيث زَكَيْتَ أنه يريد مكة ، كأنت قلت : يريد مكة والله ، ويجوز مكة والله ؛ على قولك : أراد مكة والله ، كأنت أخبرت بهذه الصفة عنه : أنه كان فيها أمس ، فقلت : مكة والله أراد مكة إذ ذاك ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ، أي بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا ، كأنه قيل لهم اتبعوا حين قيل لهم : ﴿ كونوا هودا أو نصارى ﴾^(١)

(*) بحث الأستاذ على النجدي ناصف - عضو المجمع .

(١) الكتاب ١ : ١٢٦

على أن الكوفيين والأخفش وآخرين يجيزون زيادة الواو ومن أدلتهم على زيادتها قوله تعالى: ﴿وسبق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاءوها، وفتحت أبوابها، وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين﴾ بعد قوله جل ذكره: ﴿وسبق الذين كفروا إلى جهنم زمرا حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها، وقال لهم خزنتها ألم يأتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم﴾ فحذف الواو من هذه الآية يشعر بزيادتها في الآية السابقة، لأنهما متقابلتان.

وعلى القول بزيادة الواو في العبارة بناء على ذلك تكون فيها مذكورا كمحذوف .
وإذا يكون صحيحا قول الناس بعضهم لبعض: كل عام وأنتم بخير ، دون أن تحذف منه الواو .

ملحق بمذكرة أسلوب « كل عام وأنتم بخير » (*)

دارت في الجلسة الماضية مناقشة حول أسلوب « كل عام وأنتم بخير » ، لكنها لم تنته إلى نهاية يمكن الاطمئنان إليها ، لأن بعض المسائل التي تناولتها المناقشة لم تستوف حقها من البيان ، فرأيت واجباً أن أعود إلى الموضوع ، لأوضح منه ما بدا لي أنه يحتاج إلى توضيح .

تناولت المناقشة أمرين : (١) الزيادة في القرآن ، لمناسبة ما جاء في مذكرة الأسلوب من ذكر الآيتين اللتين يحتاج بهما القائلون بزيادة الواو . (٢) حذف الجملة لمناسبة ما ذكر في المذكرة أيضاً من إعراب كلمة « كل » فاعلا لفعل محذوف أو ظرفاً متعلقاً بفعل محذوف كذلك .

١ — الزيادة في القرآن

ليس القول ، بالزيادة في القرآن محظوراً يتخرج منه ، أو ينهى عنه ، فهذه الزيادة حقيقة مقررة لم يطمسها خلاف المخالفين في القديم ، ولن يطمسها خلاف المخالفين في الحديث ، ككل قضية ثابتة يقع فيها خلاف ، وتتعدد فيها الآراء ، وهي اليوم تدرس تطبيقاً على قواعد النحوي والمدارس والجامعات ومنها جامعة الأزهر ثم هي مذكورة في المذكرة ، والمذكرة غير القرار تقول المذكرة عن الموضوع كل ما عندها عنه معززا بالحجج والأنساب ، ثم يكون القرار ، بعد ذلك استنباطاً للحكم الذي تنطوي المذكرة عليه ، مصحوباً بالإشارة المجردة إلى ما جاء فيها من حجج وأسباب .

٢ — حذف الجملة

لا تكتفى العربية بالاستكثار من الحذف ، ولكنها تنوعه أيضاً ، حتى لو قال قائل : إن العربية هي لغة الحذف ما كان عليه من ذلك بأس . فهي تحذف المفرد ، وتحذف الجملة الواحدة ، والجملة المتتابعة ، تحذف المفرد مضافاً حيناً ، ومضافاً إليه حيناً آخر ،

وتحذفه موصوفاً تارة ، وصفة تارة أخرى ، وتحذفه في أحوال متعددة غير هذه .
وأمسك عن التمثيل لكل أولئك لأنه ليس من الموضوع في الصميم .

وتحذف الجملة الواحدة جواباً للشرط الجازم نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلْمًا فِي السَّمَاءِ ﴾ وتقدير الجواب : فافعل ، وتحذفها جواباً للشرط غير الجازم ، نحو : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمَجْرَمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا ﴾ وتقدير الجواب لرأيت أسوأ حال ترى ، وتحذفها معطوفاً عليها ، نحو : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ وتقدير الآية : فضرب فانفجرت منه ، وتحذفها جملة قول ، نحو : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾ ، والتقدير : يقولان ربنا . ولا أريد أن أمضي في التمثيل لهذا النوع من الحذف ، لذلك أمر يطول .

وتحذف الجمل المتتابعة في القصص كثيراً ، كما في قصة يوسف عليه السلام حين أرسل إليه رسول ليسأله أن يعبر رؤية الملك ، وقصة موسى عليه السلام حين سقى لابنتي شعيب ، فجاءته إحداهما تدعوه ليذهب معها إلى أبيها ليجزيه على حسن صنيعه .

والعرب لا تحذف ما تحذف جزافاً ، ولكنها تحذفه حين يكون في فحوى الكلام أو واقع الحال ما يدل عليه ، فإذا هو محذوف في اللفظ ملحوظ في الذهن . ولهذا يمكن التكلم أن يجتزىء من العبارة الكاملة بذكر الظرف أو الجار والمجرور ، فيفهم السامع عنه ما يريد لحضور المحذوف في ذهنه ، مثال ذلك أن يهم زائر بالجلوس في مكان يرى المزور أن يجلس في مكان أفضل منه ، فيقول له : هنا ، أو على هذا الكرسي ، فيفهم الزائر أنه يدعوه إلى الجلوس على غير ما هم هو بالجلوس عليه

والناس حين يقول بعضهم لبعض : كل عام وأنتم بخير ، وينصبون لفظ (كل) يضمرون في مطلع العبارة فعلاً نحو تعيش ، لكنهم يجعلونه على ذكر منهم وملاحظة وهم حين يرفعون لفظ (كل) يضمرون كذلك فعلاً نحو : يقبل على نحو ما أضمرنا الفعل الذي قبله . ولا مانع أن يكون رفعه على الابتداء أيضاً ، وأن يكون المحذوف هو الخبر ، والخلاف

في الإعراب هنا خلاف ليس بذي شأن ، لأنه ليس له أثر في جوهر القضية ، فالمهم أن يكون رفع « كل » في العبارة صحيحاً .

وإذا لم يكن بد من المفاضلة بين الإعرابين فإعرابه فاعلاً أرجح عندي من رفعه مبتدأ ، لأن الاستقراء يدل على أن الجملة الفعلية أكثر استعمالاً من الجملة الاسمية ، والقرآن الكريم خير شاهد على ذلك ، فما من سورة من سورته إلا فيها الجملة الفعلية أكثر من أختها الاسمية .

وقد كتب الأستاذ علي الجارم يرحمه الله بحثاً منشوراً في مجلة المجمع عن الجملة في اللغة العربية ، ذهب فيه إلى أن الجملة الفعلية أساس التعبير ، وأرجع ذلك إلى أن حياة العرب كان يغلب عليها التوجس والمفاجأة ، فكانوا لذلك يندفعون إلى ذكر الحدث قبل من وقع الحدث منه .

إذاً يكون صحيحاً رفع لفظ « كل » ونصبه على سواء من عبارة « كل عام وأنتم بمخير » .